

مختار

السنة الثانية - العدد ٢١ - أبريل ٢٠٠٢

- إيران والتسخين في الشرق الأوسط
- رؤية جديدة لحركة الإصلاحات
- الإنتفاضة والمصالح القومية الإيرانية
- الجيوش والسياسة في الشرق الأوسط
- العولمة والأمن الإيراني
- المجتمع المدني في إيران

٢١



السنة الثانية - العدد الثامن عشر - يناير ٢٠٠٢

رئيس مجلس الإدارة
ورئيس تحرير الأهرام

إبراهيم نافع

مدير المركز :

د. عبد المنعم سعيد

رئيس التحرير :

د. محمد السعيد إدريس

المنسق :

أحمد منيسى

وحدة الترجمة

د. مدحت أحمد حماد

د. مصطفى موسى شرف

أ. فتحي أبو بكر المراسي

أ. محمد حسن إبراهيم

المدير الفني :

السيد عزمي

الاخراج الفني :

حامد العويضي

صورة الغلاف :

نافذة زجاجية من درب إمام في أصفهان
معجون زجاجي ملون ، القرن الخامس عشر
جهل ستون ، أصفهان - إيران

«مختارات إيرانية» دورية شهرية تصدر باللغة العربية منذ أغسطس ٢٠٠٠ ويتولى رئاسة تحريرها د. محمد السعيد إدريس ، وهى أول إصدار ثقافى عربى يسعى لتقديم معرفة علمية متكاملة عن المجتمع والدولة فى إيران، وتضم مختارات إيرانية أربعة أقسام أساسية، الأول خاص بالتفاعلات الداخلية على الأصعدة المختلفة سياسيا وأمنيا وثقافيا واجتماعيا واقتصاديا، أما القسم الثانى فيختص بالعلاقات الإقليمية لإيران وتفاعلات إيران مع الأحداث والقوى الإقليمية خاصة فى الخليج والوطن العربى ومجمل دول الشرق الأوسط ، وكذلك دول بحر قزوين وآسيا الوسطى وجنوب آسيا. ويهتم القسم الثالث بالعلاقات الدولية لإيران سواء مع القوى الدولية أو المنظمات الدولية. أما القسم الرابع فيحمل عنوان «رؤى عربية» ويهتم بتقديم رؤى وتحليلات ووجهات نظر عربية فى أحداث ، وتطورات، وكذلك تقديم تعليقات على أفكار ورؤى إيرانية فى محاولة لتجسير الفجوة بين المفاهيم والادراكات العربية والإيرانية أو على الأقل التقريب بينها لمزيد من معرفة كل منهما للآخر .

ويسعد « مختارات إيرانية » تلقى الردود والتعليقات المختلفة لنشرها وفقا لقواعد النشر المعمول بها بالمجلة .

المحتويات

٤	◆ افتتاحية العدد:
	◆ شئون داخلية:
٦	- الانهيار السياسى فى جبهة الثانى من خرداد
١٢	- حكومة خاتمى الثانية: الاقتصاد ما ينبغى وما لاينبغى.....
١٥	- الدستور وسلطات رئيس الجمهورية
١٧	- تقرير الرئيس خاتمى حول العام الاول للخطه الخمسية الثالثة.....
٢٠	- معوقات تأسيس المجتمع المدنى من الناحية الدينية
٢٣	- خطوة على طريق تقديم الأحزاب السياسية
٢٧	◆ أحداث إيرانية:
	◆ تفاعلات إقليمية:
٢٨	- إيران والحكومة الأفغانية الجديدة
٣٠	- بحر قزوين والسياسة الخارجية الإيرانية
٣١	- المصالح الاقتصادية الأمريكية فى أفغانستان
٣١	- لماذا انقلب الموقف الباكستانى على طالبان ؟
٣٣	- دوافع الهجوم الأمريكى على أفغانستان
	- دراسات خاصة عن آسيا الوسطى والقوقاز:
٣٥	أ- تساؤلات حول مصالح القوى فى بحر قزوين
٣٩	ب- السياسة الأمريكية فى وسط آسيا
	◆ علاقات دولية :
٤٥	- خاتمى فى حوار مع نيويورك تايمز
٤٧	- نظرة على السياسة الخارجية الأمريكية بعد ١١ سبتمبر
٤٨	- وجه جديد للإرهاب
٤٩	- الارهاب والاجراءات الأمنية الدولية بعد الحرب
٥٤	- هل تعيش المجتمعات الغربية حالة إنعدام الأمن ؟
	◆ ملف روائى :
٥٥	- عقلانية إيران فى الحرب الأمريكية على أفغانستان
٥٩	- مستقبل العلاقات الإيرانية - الباكستانية
٦٢	- إيران وأفغانستان: مشقة الحوار

حقيقة «صفقة»

لبنان، فإن تنامي العلاقات السورية - العراقية في الأشهر الأخيرة يأتي ليصب في اتجاه مغاير لما تريده واشنطن. فالولايات المتحدة لا تريد من سوريا وقف علاقاتها فقط مع العراق، بل وتريد أن تلزمها بأدوار في المخطط الأمريكي لاسقاط الرئيس صدام حسين.

الموقف الأمريكي من سوريا لم يعد جامداً عند حدود توجيه الانتقادات، بل تجاوزه إلى الأفعال. فما فعلته واشنطن للحيلولة دون تمكين سوريا من الحصول على عضوية مجلس الأمن وفشلت فيه، لم تتردد في أن تفعله مرة أخرى في جنيف للحيلولة دون تمكين سوريا من الحصول على عضوية منظمة التجارة العالمية، لكنها نجحت هذه المرة. وبينما كان مجلس الأمن القومى الأمريكى يتدارس "توصية" تدعو إلى مطالبة سوريا بالانسحاب من لبنان، كان البنتاجون (وزارة الدفاع) يأمر بتعزيز تحركات قطع الاسطول السادس مقابل الشواطئ اللبنانية، وإرسال قطع أخرى إلى شرق المتوسط لتفتيش بعض السفن بحجة الحملة الأمريكية لمطاردة أسامة بن لادن وجماعته، لكن الحقيقة مختلفة تماماً، فهذه التحركات للقطع البحرية هي بعض من الإجراءات التى بدأت لتكثيف الضغوط على سوريا ولبنان.

المدخل الأمريكى في الضغط على لبنان يتركز في الحملة الأمريكية ضد حزب الله. فقد صنفت الولايات المتحدة حزب الله ضمن المنظمات المتهمه بممارسة الارهاب، وطالبت من الدولة اللبنانية أن تقوم بواجبها لإنهاء هذه الحالة تفادياً للوصول إلى المعالجة الدولية لهذا الحزب.

الولايات المتحدة مقتتعة، وعلى لسان سفيرها في بيروت فانتست باتل، بأن حزب الله يمارس أنشطة إرهابية. وقد أبلغ السفير الأمريكى رئيس الوزراء اللبنانى رفيق الحريري بأن الاستخبارات الأمريكية لديها المعلومات الكافية عن حزب الله، بحيث تنطبق عليه مواصفات المنظمات الإرهابية.

وعلى ضوء هذه الاتهامات طالبت واشنطن الحكومة اللبنانية أن تقوم بالضغط على حزب الله لإنهاء الحالة العسكرية القائمة حالياً في جنوب لبنان من خلال نزع سلاح الحزب وسحبه من المناطق الحدودية مع إسرائيل وبالتالي إنهاء أى دور عسكري أو أمنى له وتحويله إلى "حالة سياسية طبيعية" تتفاعل داخل المعادلة اللبنانية، وإلا فإن الولايات المتحدة قد تتصرف وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم ١٢٧٢، أى استخدام قوات دولية للقيام بهذه المهمة.

رأس حزب الله مطلوبة أمريكا لأسباب ثلاث: أولها أن تجربته الجهادية الناجحة في تحرير الجنوب اللبنانى، واستمرار قيامه بدور المقاومة ضد إسرائيل لتحرير مزارع شبعا يخلق "حالة نفسية" معاكسة في المنطقة لما تريده أمريكا وإسرائيل من فرض للحل الإسلامى. وثانيها اتهامه بمساندة ومؤازرة حركتي حماس والجهاد فى فلسطين. وثالثها، أن الحزب يعتبر منفذاً إيرانياً فى الصراع العربى - الإسرائيلى، تستطيع طهران من

واقع أشبه بـ "جبل الجليد"، هكذا اكتشفت طهران فجأة أن الحرب الأمريكية في أفغانستان، والتحديات التى فرضتها هذه الحرب على صانع القرار السياسى في إيران ليست إلا مجرد قمة في جبل جليد هائل من الأزمات والتحديات، وأن الآتى يصعب أن تقاس أخطاره بما مضى أو بما هو في سبيله أن يمضى. فالحرب الأمريكية الممتدة ضد ما تسميه واشنطن بـ "الإرهاب الدولى"، المسمى "الدعائى" للاستراتيجية الأمريكية الجديدة في الشرق الأوسط، وبتحديد أكثر، هي "آليات إعادة هندسة الشرق الأوسط"، وفق الرؤى الاستراتيجية الجديدة المطورة لاستراتيجية ما بعد حرب الخليج الثانية الشرق أوسطية فعلى سبيل المثال، هناك ميل أمريكى جديد لإعادة إحياء مشروع "الهلال الخصيب" ليضم العراق وسوريا ولبنان والأردن والكيان الفلسطينى الجديد. وحتى يتحقق هذا المشروع "الجهنمى" لا بد من إجراء مجموعة من العمليات الجراحية، بعضها "استئصالى" كما هو حال العراق، وبعضها الآخر تجميلى كما هو حال لبنان (حزب الله) وسوريا والكيان الفلسطينى. ولن تجد الولايات المتحدة أفضل من حربها "الممتدة" ضد الإرهاب كغطاء وكوسيلة للقيام بهذه العمليات الجراحية. ما يقوم به شارون في الضفة الغربية وغزة من تدمير وإبادة وتقتيل تستهدف "الإرادة الوطنية الفلسطينية والوحدة الوطنية الفلسطينية" من خلال القضاء على الانتفاضة ومنظمات المقاومة ومعها السلطة الفلسطينية ومؤسساتها، كلها عمليات ضرورية ومطلوبة لتهيئة المناخ لمفاوضات فلسطينية - إسرائيلية على أسس جديدة، وبأشخاص ورموز جدد (من هنا تكشف أسباب تشكيك أمريكا في تمثيل عرفات للفلسطينيين، والقتل المعنوى الذى يقوم به شارون للرئيس الفلسطينى). هذا المناخ المطلوب هدفه الحقيقى هو الإعداد لقيام كيان فلسطينى (أو دولة فلسطينية بالمسمى الأمريكى) يمكن أن يدخل في كونه إسرائيلية مع إسرائيل أو مع الأردن وفق ميثاق العمل والتعاون بين إسرائيل (كقوة إقليمية مهيمنة) ومشروع الهلال الخصيب المأمول.

بأقى العمليات التجميلية ستكون من نصيب سوريا ولبنان، ولن تكون إسرائيل بعيدة أو غائبة عن هذه العمليات، لكنها ستعمل ضمن منظومة العمل الأمريكية. فسوريا مهمة - أمريكا ليس فقط بالمسؤولية عن عدم تعاون لبنان، بل وأيضاً عدم تعاونها هي أيضاً مع المطالب الأمريكية.

لائحة هذه المطالب تشمل إقفال مكاتب "حماس" و "الجهاد" في سوريا، وطرد مسؤوليهما وتجميد أرصدهما ومنعهما من تحضير عمليات فدائية ضد الإسرائيليين، وتأخذ أمريكا أيضاً على سوريا مسؤوليتها عن منع وقف المقاطعة العربية لإسرائيل، حيث يقع مكتب المقاطعة العربية فى العاصمة دمشق، كما أن سوريا تقوم بدور قوى في حق الدول العربية على ضرورة تفعيل وتنشيط هذه المقاطعة. وإذا أضفنا إلى المآخذ الأمريكية على الموقف السورى من التسوية، والوجود السورى في

العصر الأمريكي

خلاله عرقلة العملية السلمية التي تريد أمريكا ان تفرضها على دول المنطقة.

إذا كان حزب الله قد أصبح بالفعل مستهدفاً من الولايات المتحدة، فإن هدف تطويع الحزب وانهاء دوره في احياء المقاومة العربية يهيئ لبنان مستقبلاً ليكون طرفاً في المشروع الجديد.

أما العملية الجراحية الاستثنائية فهي من نصيب العراق، حيث ترى الولايات المتحدة، وعلى لسان وزير دفاعها دونالد رامسفيلد أن "احتمالات اصلاح العراق بوجود صدام معدومة"

هذه الرؤية تحولت الى قرار أمريكي يرمى الى اسقاط حكم الرئيس صدام حسين. هذا القرار تحول الى خطط لتحقيق الهدف ولم يعد متبقياً غير أن يقوم الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش باختيار الخطة التي تروق له كي يبدأ التنفيذ، ومن ثم لم تعد القضية هي: هل يضرب العراق أم لا بل متى يضرب وكيف؟

وقد شهدت الأسابيع القليلة الماضية تسريباً أمريكياً متعمداً لكثير من المعلومات لاستكشاف ردود الفعل الإقليمية ومن أهم هذه المعلومات الحديث عن ثلاث خطط معروضة على الرئيس الأمريكي لاختيار الأفضل من وجهة نظره. تتضمن الأولى

تسليح وتدريب المعارضة العراقية ودعمها بغارات جوية أمريكية مكثفة (سيناريو الحرب ضد حركة طالبان). الثانية تتضمن ارسال قوات برية أمريكية للقيام بالمهمة دون اعتبار لقوات

المعارضة العراقية التي ليست في مستوى قوة التحالف الشمالي الأفغاني. أما الخطة الثالثة فقد وضعتها وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية وتعطى الأولوية للعمل السري لزعزعة

استقرار نظام الرئيس صدام حسين. وإلى جانب هذه الخطط الثلاث ظهرت خطة رابعة من إعداد الجنرال المتقاعد واني دوانج كمسؤول جديد في الإدارة الأمريكية عن مكافحة

الإرهاب (عمل في عهد كلينتون قائداً للقوات الخاصة). الخطة الجديدة تدمج بين الخطتين الأولى والثانية أي اعتماد

سيناريو الحرب ضد طالبان مع الدفع بقوات أمريكية ضخمة من الجنوب والشمال العراقي، وتوظيف الاستخدام المكثف للطيران وخاصة طائرات (ب2) و(ب52) التي تحمل قنابل بمئات الأطنان

لإثارة الرعب في صفوف الجيش العراقي وتحقيق أعلى درجة ممكنة من الدمار والدفع بقوات الكوماندوز مع قوات المعارضة من الشمال الكردي والجنوب الشيعي.

الحديث عن هذه الخطة وصل الى درجة توقع حدوث الهجوم في منتصف يناير (٢٠٠١)، والبعض يتوقع التأجيل حتى الربيع القادم الى أن يكتمل وصول التعزيزات والحشود العسكرية الأمريكية المطلوبة الى المنطقة في الخليج وتركيا.

جديدة الحديث عن الهجوم الأمريكي المرتقب على العراق وصل الى درجة تسريب معلومات نقلتها وكالة أنباء روسية عن مصادر عسكرية إسرائيلية تقول أن الإسرائيليين طلبوا من الولايات المتحدة بدء الحملة العسكرية على العراق من "المحافظات الغربية" العراقية التي يمكن أن تستخدم لتوجيه ضربات

صاروخية الى إسرائيل، باعتبار أن هذه المحافظات أقرب إليها. وامتد الأمر الى ابداء الإسرائيليين استعدادهم للمشاركة في هذا الهجوم وتنظيم عمليات لتوجيه "ضربات دقيقة" تشارك فيها طائرات هليكوبتر إسرائيلية على غرار ما يجري في الأراضي الفلسطينية. هذه المعلومات التي تتحدث عن جدية العزم الأمريكي بشن هجوم على العراق هدفه هذه المرة هو إسقاط النظام الحاكم وفرض نظام جديد بديل موالى لواشنطن وصل بعضها الى أجهزة استخبارات إيرانية، حيث أكد حبيب الله أصغر أولادي رئيس جمعية الائتلاف (المؤلفة) الإسلامية لوكالة الأنباء الطلابية الإيرانية جدية هذه المعلومات بقوله "حسب المعلومات التي تلقيناها فإن الأمريكيين يستعدون لهجوم واسع على العراق". أهداف الهجوم الأمريكي المتوقع على العراق مفهومة وهي ليست لها أية علاقة فعلية وحقيقية بأي اتهامات بالإرهاب أو بالحرب الأمريكية ضد الإرهاب ولكن هذه الأهداف هي جوهر مشروع إحياء الهلال الخصيب الجديد، على أسس وعقائد فكرية جديدة مغايرة تماماً للفكر "البعثي" الحاكم في بغداد ودمشق.

ماذا ستفعل طهران إزاء هذه التحديات؟ دوائر كثيرة "مغرضة" تتحدث عن "صفقة كبرى" أسمتها بـ "صفقة العصر" بين إيران والولايات المتحدة مفادها أن تشارك إيران في الهجوم على العراق سواء بشكل غير مباشر عن طريق إعطاء الضوء الأخضر للمعارضة الشيعية العراقية وقواتها المتمركزة في إيران للانخراط في هذا الهجوم، أو بشكل مباشر عن طريق مشاركة قوات الحرس الثوري في هذا الهجوم جنباً الى جنب مع قوات المعارضة الشيعية العراقية.

بنود هذه الصفقة لم تقتصر على العراق بل امتدت الى سوريا ولبنان برفع غطاء الحماية الإيرانية عن حزب الله، واتخاذ موقف سلبي من الإجراءات الأمريكية التي سوف تتخذ ضد سوريا، وإن تتوقف طهران عن إعاقة الجهود الأمريكية لفرض التسوية التي تريدها على الفلسطينيين.

والمقابل هو "حصّة" في الحكم العراقي الجديد، ومشاركة فعلية في منظومة الأمن الخليجي، وتقاهمات في آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين مع الولايات المتحدة. المعلومات خطيرة، وتتعارض مع ثوابت الجمهورية الإسلامية الإيرانية، لكن سابقة نمط التعامل الإيراني مع الحرب الأمريكية ضد حركة طالبان تخلق أرضية خصبة لتنامي وشيوع مثل هذه المعلومات.

ويبقى أن تدحض طهران كل هذه المعلومات ليس بالتصريحات ولكن بسياسات إيرانية نشطة مع دول عربية للتصدي للمشروع الأمريكي كله.

الانهيار السياسي في جبهة الثامن من خرداد

■ د. علي أكبر مهدي

■ إيران امروز (إيران اليوم) ١٨/١١/٠١

جديدة.

المعادلة السياسية الجديدة:

يتضح من القرائن أن التيار المحافظ قد عمد إلى نوع من المصالحة وتقسيم السلطة من خلال خطوط حمراء جديدة. كذلك يمثل مجمل أداء السلطات القضائية والسياسية مؤشرا على وضع فواصل أكثر تحديدا بين القوى الإصلاحية والقوى القومية الدينية. ويرى التيار المحافظ على أنه بالرغم من أن القوى القومية الدينية تشكل قوى هامشية بالنظام، ولكنها في هامش خارج عن النظام وليس داخلا فيه.

وقد كان الإصلاحيون أنفسهم قد استبعدوا في النصف الأول من عقد الثمانينات إلى هامش النظام، ومنذ عام ١٩٩٧ سعوا من هذا المركز الهامشي إلى التحكم في مراكز السلطة داخل الجمهورية الإسلامية، وضغطوا على المحافظين حتى يدفعوا بعناصرهم المتطرفة إما إلى الإقصاء أو التهميش، وحددوا تعريفهم للتنمية السياسية بالاقتصار على مشاركة عناصرهم الذاتية والعناصر الموثوق بها، وحدد المحافظون الخط الفاصل بين الذات والآخر ليس فقط بالمعارضة التقليدية للنظام وإنما بالمعارضة للقوى القومية الدينية كذلك.

وستسمح المعادلة الجديدة للإصلاحيين بالحفاظ على نجاحاتهم الانتخابية والسياسية على مدار الأربع سنوات الماضية، وسيبدأ الإصلاحيون تطبيق إجراءاتهم في مجال الإصلاحات الإدارية والاقتصادية، وسوف يسعون على نطاق أضيق إلى الحصول على الحقوق المدنية الاجتماعية

شهدنا منذ انعقاد مؤتمر برلين وإلى الآن مؤشر هبوط في حركة الإصلاح الحكومية وفي عناصرها المكونة لها ومن بينها الحركة الطلابية الحكومية. ومنذ ذلك الوقت وإلى الآن واجه الأداء السياسي لجبهة الثامن من خرداد صعاباً جمة، حتى أن الدم الجديد الذي تم ضخه في شرايين هذه الحركة مع إعادة انتخاب السيد خاتمي لم يستطع أن يحد من الوهن والخمول المسيطر على روح هذه الحركة. وزادت أحداث ما بعد الانتخاب من نواحي قصور حركة الإصلاح. وطبقا لاعتراف السيد محمد رضا خاتمي ظهرت تصورات يائسة محبطة بين المحللين والنخب السياسية فيما يتعلق بتيار الثامن من خرداد.

واستطاع المحافظون الذين يحتكرون بعضا من آليات السلطة أن يضعوا عقبات كثيرة أمام طريق تقدم برنامج الإصلاحات، وإن كانوا قد فقدوا مشروعيتهم ومصداقيتهم العامة، فقد استغلوا السلطة القضائية ومجلس صيانة الدستور وصلاحيات الزعامة في وضع العقبات أمام طريق تقدم برنامج الإصلاحات كما عملوا على إضعاف القوى المؤيدة لهذا البرنامج.

وبرغم نجاح التيار المحافظ في قمع القوى القومية الدينية وإبعادها عن المحيط الثقافي السياسي، وإيقاف مجموعة من الصحف الإصلاحية، وتهديد النواب الإصلاحيين داخل المجلس وتعقبهم سرا وعلانية، إلا أن هناك مجموعة من الأحداث أدخلت المحيط السياسي الإيراني في مرحلة جديدة من الائتلاف شبه المعلن بين التيارين (الإصلاحي والمحافظ) في معادلة سياسية

التي ينادون بها وذلك في إطار الحدود الشرعية والمصلحة السياسية عن طريق الممارسات القانونية التدريجية بدون النزاع مع المؤسسات السياسية للنظام مثل مجلس صيانة الدستور، المحكمة الخاصة برجال الدين، ومجمع تشخيص مصلحة النظام، وقبل الجميع مؤسسة الزعامة وولاية الفقيه.

وقد مثلت الاعترافات المجددة لكل الاصلاحيين، التي بدأت منذ إعادة انتخاب خاتمي ومفادها أنهم متمسكون بالنظام ومؤسساته خاصة ولاية الفقيه، نماذج واضحة لتنفيذ الشروط الأولية لهذه المصالحة الجديدة.

ظهور سحب اليأس في سماء الاصلاحيين:

يوما بعد يوم يتضح أكثر أن الاصلاحيين داخل الحكومة ليس لديهم الرغبة في تجاوز الخط الأحمر الذي كان قد وضعه المحافظون. وبذل الاصلاحيون جهودا مكثفة حتى فيما قبل مؤتمر برلين لتقليل حدة هذا الخط أو على الأقل الابتعاد عنه. ولكن الفشل والتكلفة الباهظة التي دفعها الاصلاحيون من جراء ذلك قد أدى إلى دفعهم إلى الاعتدال النسبي بالنسبة للمطالب الشعبية وقبول المعادلة الجديدة على أنها تمثل الوضع الوسط بين الممكن والمطلوب.

إن أغلب أحاديث وحوارات الوجوه الرئيسية للاصلاحيين بالحكومة والمرتبطين بهم من خارج الحكومة تمثل جهدا في سبيل التقريب بين مطالب الشعب وقدرات واحتياجات الحكومة ونظام الجمهورية الإسلامية.

أما القوى السياسية التي كانت تسعى منذ أوائل عام ١٩٩٧ حتى أوائل عام ٢٠٠١ إلى إجبار المحافظين على الانسحاب من السلطة بالاستفادة من المطالب المدنية للمجتمع وطاقة الدفع الشعبي، فإنها سعت فيما بعد إعادة انتخاب خاتمي إلى إضفاء المعقولية على هذه المطالب وتحجيمها وذلك من خلال قنوات النظام الموجودة، وتطبيقها في حدود إمكانيات النظام وبالسرية والشدة التي يتحملها النظام.

وغلب على خطاب الاصلاحيين داخل الحكومة في هذه الأيام كلمات ومصطلحات مثل الاعتدال، ترجيح الحد الأدنى للمطالب الشعبية على الحد الأقصى لها، التحرك والقبول التدريجي، الهدوء الفعال، تقليل حجم الآمال، انتهاء مرحلة التسييس وضرورة التنظير، وما إلى ذلك من هذه المصطلحات.

أما القطاع غير الحكومي والأكثر تهميشا من هذا التيار فقد عمد إلى خطاب نقد الماضي، والتحدث عن تطرف الحركة، والتوجه المتوازن بين مفهومي الجمهورية والإسلامية. في مقابل هذه الجماعة، ظل الجناح الراديكالي للاصلاحيين متمسكا بشعاراته ومطالبه وغير مستعد للإذعان لسلطة المحافظين. أما أكثر المتضررين من داخل المؤيدين لحركة الاصلاح في الجمهورية الإسلامية والمقصود بهم القوى القومية الدينية وأفراد مثل

أكبر جنجى وعماد الدين باقى، فيريدون من السيد خاتمي التصدى لمعارضى الاصلاح بإرادة أقوى وسرعة أكبر ولغة أكثر حدة وحادثة وضخ دماء جديدة إلى شرايين جسد الاصلاحات الهزيل لأن فشل الاصلاحات ستجعل الجمهورية الإسلامية تواجه خطر الديكتاتورية الشاملة. وتعتقد هذه المجموعة أن الرقى في السياسة يحتاج إلى جسارة وفدائية ومواجهة وهي مفاهيم موجودة في معجم السيد خاتمي لكنه لم يخصص لها حيزا كبيرا. والخوف من ضياع كل شئ هو الذي دفع السيد خاتمي إلى محاولة الحفاظ على تلك لانجازات التي تم الحصول عليها حتى الآن.

وكما قال السيد خاتمي نفسه بعد النجاح في الانتخابات. على الرغم من أوجه القصور، فإن الوضع القائم ليس سيئا، كما افتخر خاتمي بالجمهورية الإسلامية ونجاحاتها وسيوجه جهده من الآن فصاعدا إلى اكتساب الإمكانيات غير المستغلة.

إن القواعد السياسية ومنطق النضال البرلماني يستوجبان على كل نائب أو زعيم منتخب إظهار شجاعة وجسارة أكثر وتقبل المخاطرة السياسية والبعد عن الفكر المصلحي.

وللأسف لم يكن للتوجهات ولا للأقوال ولا للوزارة المختارة من قبل السيد خاتمي سمة من هذه السمات. ولأن الفترة الرئاسية الحالية لخاتمي هي الثانية والأخيرة، فلا ينبغي أن يكون لديه هاجس إعادة الانتخاب، لكن بنية السلطة في إيران تعبر دائما كما لو أن سيف الإبعاد يهدد رئيس الجمهورية دائما. ومع أن السيد خاتمي ليس مثل بنى صدر ولا مثل آيات الله شريعتمداري ومنتظري وقمي، إلا أنه لا يستطيع أن يكون غير مبال بما جرى عليهم. وقد تحدث لأكثر من ثلاثة أشهر لتوضيح الضغوط التي تقع عليه في حوار عن ضرب وزرائه على الملأ العام.

وبشكل إرادي أو غير إرادي أدى حذر السيد خاتمي في الدورة الثانية لرئاسته للجمهورية بقدر أكبر مما كان عليه في الدورة الأولى إلى ظهور قلق عميق لدى مؤيدي الاصلاحات سواء في الداخل أو الخارج من مفهوم الحاكمية الإسلامية وكانت حصيلة العمل السياسى للسيد خاتمي هي تحوطة في التعامل الجدى مع المؤسسات الاحتكارية والسلطوية داخل النظام، واختياراته كانت بالتشاور الروحي مع الله بدلا من التشاور مع عباد الله الذين اختارهم هو، وتعجب كثير من المحللين السياسيين من أن مؤيديه يائسون، ومنافسيه مسرورون. ومما لا شك فيه أن هذا النوع من التعامل من قبل السيد خاتمي قد حد من توليد الأزمات المتتالية على يد المحافظين.

ويتحدث المحللون ومؤيدو الاصلاحات عن هذه الأجواء على أنها ملائمة لسياسة الاصلاحات، وكما يتحدثون عن أهمية مواكبة المحافظين للاصلاحات. إنهم يعتبرون المصالحة والتوازن الفعلى أمر مفيد

للاصلاحات. وعلى الرغم من أن زيادة النجاحات وتحويل (المحافظين الرافضين إلى مؤيدين للإصلاحات) أمر له أهميته حيث يمكن أن يقلل من الضغط الواقع على عملية الإصلاح، لكن منفذو الاصلاحات لا يطمئنون إلى تنفيذ هذه العملية ولا يعتبرون هذا المنحى من الجهود سببا كافيا للتنازلات السياسية المقدمة من زعماء التيار الاصلاحى.

اتساع الفجوة بين قوى الاصلاحيين:

بحكم الأسباب التى ذكرت، سيكون من الطبيعى أن ينشأ انشقاق وتجمعات جديدة وسط السياسيين الحكوميين وغير الحكوميين. وجزء من هذا الانشقاق سينجم عن عملية تقسيم السلطة والرضا من عدمه عن الوضع القائم، وجزء آخر مرتبط بحصيلة عمل السيد خاتمی وتأهب السياسيين لمرحلة ما بعد خاتمی.

وتحظى مرحلة ما بعد خاتمی بأهمية كبيرة بالنسبة للمحافظين الذين ذهبوا إلى الترحيب بها والاستعداد لها من خلال خلق (التيار الثالث) وكذلك تحظى بنفس القدر من الأهمية بالنسبة للقوى التى مازالت إلى الآن تتجمع تحت راية السيد خاتمی. فإذا تمتع السيد خاتمی بعد انتهاء فترة رئاسته بنفس تأييد الماضى فيستطيع أن يحافظ على صورته السياسية واحترامه المعنوى، وسيكون له قيمة رمزية ومعنوية فقط للاصلاحيين.

وكل من الاصلاحيين والمحافظين ورجلى النظام الأول والثانى أى السيد خامنئى والسيد رفسنجانى، اللذان وضعاً أنفسهما فى مرتبة أعلى من التيارات السياسية واعتبرا نفسيهما حاميين لتعددية التيارات، سيكونان منخرطين فى فكرة الإحلال واتخاذ شريك فى اللعبة السياسية والاستعداد للوقت الذى ينزل فيه خاتمی عن مسرح السياسى ويتحول إلى متفرج محترم وربما متفرج ذو نفوذ.

ولم تتضح بعد تأثيرات التعثر فى عملية الاصلاحات والتصالح بين التيارات السياسية على المعادلة السياسية الجديدة بشكل كامل، ويلزم وقت طويل لمعرفة هذه التأثيرات. ومما لا شك فيه أن أبرز نتائج هذه المعادلة هى السكوت السياسى للسيد خاتمی حيال قص أجنحة القوى القومية الدينية وتأثير هذه المصالحة على معنويات أفراد حركة الاصلاح. وكان الانشقاق الأخير فى حزب (مكتب تدعيم الوحدة) أحد نتائج التفسخ الذى وقع بين الاصلاحيين، ومن المتوقع أن يؤدى إلى تكوين مجموعات جديدة أخرى على مدار السنوات الأربع القادمة، ويرى قطاع من القوى الأكثر محافظة داخل جبهة الثانى من خرداد مثل تكتل رجال الدين المناضلين (مجمع روحانيين مبارز)، وكوادر البناء أنه على الأقل قد حقق أهدافه برئاسة المجلس السادس وأن المعادلة السياسية الجديدة مناسبة للحصول على الحد الأقصى من مطالبه.

أما القطاع الأوسط من الاصلاحيين والذى يضم فى

الأساس السيد خاتمی وحزب المشاركة الإسلامى، فقد لجأ إلى المعادلة الجديدة لمواجهة الهجوم الشامل للمحافظين وتهديداتهم التى لا تنتهى ويرى أن الوضع القائم أفضل من فقدان انجازات الثانى من خرداد.

ويعتبر تعامل القطاع الراديكالى لجبهة الثانى من خرداد والذى يمثل شخصيات مثل أكبر جنجى وعماد الدين باقى وعليرضا علوى تبار وبهزاد نبوى ومحمد سلامتى وقسم من طلاب مكتب تدعيم الوحدة مع المعادلة السياسية الجديدة تعاملًا مزدوجًا، فمجموعة المثقفين والصحفيين والجامعيين من هذه الجبهة ذهبت مذهب السيد خاتمی وأسلوبه المعتدل وترى أن الهدوء الناتج عن هذه المعادلة يمكن من ناحية أن يهيئ الفرصة لإعادة النظر فى أساليب الماضى واستراتيجيات وخطط الإصلاح، ومن ناحية أخرى يمثل فرصة لتطبيق برامج الإصلاح وفضح نتيجة أعمال المحافظين على نحو أكبر.

ويعتقد الاصلاحيون أنه نظرا لأن المحافظين يريدون السيطرة فهم غير مستعدين لتغيير أسلوبهم أو نهجهم، وسيكون الوقت لصالحهم، وتقليل ضربات الاصلاح لن توقفهم، ليس هذا فحسب بل سيهيئ الفرصة لتجديد قواهم.

المجموعة الثانية من القطاع الراديكالى لحركة الاصلاحات تمثلها شخصيات منفردة أبرزها الآن فى السجون مثل حجة الإسلام عبد الله نورى وأكبر جنجى وعلى أفشارى وعماد الدين باقى.

وقد اتخذ الشقاق والفرقة شكلا أكثر جدية فى القطاع الطلابى. وتتعلق جدية هذا الشقاق والتصاعد بماهية وطبيعة الحركة الطلابية من جهة، وبالمكانة السياسية لمكتب تدعيم الوحدة فى الجمهورية الإسلامية من جهة أخرى.

الإنهيار السياسى فى الحركة الطلابية:

بدأ التصاعد فى الحركة الطلابية بالجمهورية الإسلامية منذ رئاسة السيد رفسنجانى للجمهورية، إذ أدت التطورات السياسية لما بعد الحرب إلى تغيير سياسات الجمهورية الإسلامية ولحق التأثير بالحركة الطلابية وأدى إلى استبعاد وإقصاء بعض العناصر التى كانت بالماضى فى خدمة النظام داخل هذا الكيان.

وكان أول ضحايا هذا الابتعاد والإقصاء حشمت الله طبرزدى الذى شكل فيما بعد جماعته الطلابية. وثانى الشخصيات والجماعات منوتشهر محمدى ورفاقه، هؤلاء الأفراد والجماعات وجدوا إمكانية للعمل فى السنوات الأولى من رئاسة السيد خاتمی ونظموا مظاهرات سياسية عديدة انتهى أغلبها بهجوم أنصار حزب الله وقوات الباسيج (المتطوعين).

كما زادت أحداث المدينة الجامعية والأحداث التى تلتها من قدرة النظام على وضع حد فاصل بين مكتب تدعيم الوحدة والجماعات الطلابية المتفرقة التى كانت فى وضع

متأزم، وأعطت الفرصة للنظام لقهر الشخصيات غير الملتزمة دينيا والتي لا تنتمي لذات النظام، وكانت قد تسربت إلى الحركة الطلابية الإسلامية . وكانت أحداث (خرم آباد) بداية تفتيت وتدمير مكتب تدعيم الوحدة وتصفية عناصره المتشددين على يد رجالات التيار المحافظ. وأعطى مؤتمر برلين فرصة جديدة لتجدد أعمال التصفية فوق رأس مكتب تدعيم الوحدة.

وقد أدى الضغط الزائد من قبل الأحزاب التابعة لحكومة السيد خاتمي الإصلاحية والتي أيدت المعادلة السياسية الجديدة إلى ظهور تصدع عميق بين الطلاب أنفسهم، وبين الطلاب وزعمائهم، وبين الزعامات الطلابية ومرشديهم الفكريين الذين يشتركون في التجمعات الطلابية للتحاضر والإرشاد الفكري، هذا بالإضافة إلى عوامل أخرى تمثلت في إضعاف الدور السياسي لمكتب تدعيم الوحدة على يد المحافظين والجهاز القضائي، والإحباط من حذر خاتمي الزائد عن الحد، حرمان قطاع من الزعامات الطلابية من الإمكانيات التي كانت منحت لهم في الماضي مقابل ولائهم السياسي، والتحول الفكري والسياسي بين قطاع عريض من الطلاب صوب المعتقدات السياسية اللادينية، وانجذاب عدد من الزعامات الطلابية لهذه المعتقدات.

وكما قلنا سابقا، يجب دراسة التصدع الجديد الذي حدث داخل مكتب تدعيم الوحدة بشكل يرتبط بالماهية العامة للحركة الطلابية مع الماضي التاريخي للمكتب في نظام الجمهورية الإسلامية.

ويجب القول فيما يتعلق بماهية الحركة الطلابية، أن الحركات الطلابية في جميع أرجاء الدنيا حركات مثالية ومنادية بالعدالة بشكل عام، لكن نظرا لأن الطلاب ليس لهم مكانة أو موضع في هرم السلطة، فإن تحركاتهم في سبيل المناداة بالعدالة والتغيير تؤدي إلى إثارة المجتمع وتهديد السلطة. والطلاب يتمتعون بموقع مؤقت ومرحلي يتحدد بفترة السنوات الدراسية وينتهي بالتخرج، وهذا هو الفارق سواء بين السياسي والرجل الحزبي والطالب، فالأول متواجد بشكل دائم في الحقل السياسي، ويسعى لاكتساب السلطة، وتطلعاته لا تقتصر على مرحلة واحدة، وعلى العكس فإن مشروعية المطالبة بالعدالة والتغيير لدى الطالب محدودة بتواجده في الجامعة والانشغال بالدراسة، والطالب السياسي إما أنه عضو في فرع طلابي لحزب معروف خارج الجامعة أو أنه سينضم بعد الانتهاء من الدراسة إلى الأحزاب السياسية ليسعى إلى تحقيق أهدافه السياسية من خلال هذا السبيل. والنشاطات الطلابية تقتصر على الطلاب وتظهر في إطار الجامعة حتى ولو كانت مطالبهم تدور حول قضايا اجتماعية لا صلة لها بالحياة الطلابية.

وفيما يتعلق بالماهية التاريخية لمكتب تدعيم الوحدة، فيجب أن يتبادر إلى الذهن أن هذا الكيان قد ظهر بعد

عملية احتجاز الرهائن في السفارة الأمريكية بتأييد من رجال الدين وكأداة للدولة، وكان واحدا من الشركاء التنفيذيين لرجال الدين في جهود تنقية الجامعيين من القوى العلمانية واليسارية والليبرالية في عقد الثمانينيات فيما عرف بأحداث الثورة الثقافية.

وتعين على طلاب نهج الإمام بعد حادثة احتجاز الرهائن أن يعودوا إلى الجامعات، كما أصبحوا من المؤسسين لمكتب تدعيم الوحدة، وتولوا أدوارا جديدة في النظام. والمكتب الذي ظل لفترات له دور رئيسي في قمع الطلاب والأساتذة المعارضين للنظام كان قد تقلص دوره في السياسات الحزبية للجمهورية الإسلامية بعد انتخابات مجلس الشورى الرابع. تقلص هذا قرينه للجناح اليساري للجمهورية الإسلامية من ناحية النظرة الفلسفية والسياسية، وأدى تقارب مكتب تدعيم الوحدة مع تكتل رجال الدين المناضلين ومنظمة مجاهدي الثورة الإسلامية وبعض العناصر القومية الدينية إلى تحول هذا الكيان (مكتب تدعيم الوحدة) إلى ثقل سياسي يعتد به بين الأحزاب السياسية مع عودة الجناح اليساري إلى المسرح السياسي في ١٩٩٧. واليوم بعد أربع سنوات من ملازمة الإصلاحيين ومرافقتهم ودخول بعض من عناصر المكتب في السلطة (خمس أعضاء في مجلس الشورى، ومرشح لرئاسة الجمهورية، وعدد كبير من الوجوه السياسية البارزة في الأحزاب الجديدة مثل حزب المشاركة ومجاهدي الثورة الإسلامية وغيرهما) وضع مكتب تدعيم الوحدة في موقف بالغ الحساسية، وقد أرجع كل من المسؤولين الحكوميين، والمحللين السياسيين الأيديولوجيين والناشطين السياسيين التصدع الجديد الحادث في مكتب تدعيم الوحدة إلى اختراق العدو له (رؤية آية الله خامنئي وآية الله رفسنجاني، وصحف الجناح اليميني مثل رسالت، كيهان، جمهوری اسلامی) أو إلى التأثير بأفكار الديمقراطية الاشتراكية (رؤية أميرمحبیان) أو إلى اختراق القوميين والعناصر الأجنبية له (رؤية حسين شريعتمداري) أو الضعف التنظيري والسياسي (سعيد حجاريان) أو إلى مجموعة متداخلة من العوامل المتفرقة شخصية واجتماعية وغيرها (نيماراشدان).

التحليلات الأخيرة عن التصدع الحادث داخل مكتب تدعيم الوحدة سواء من الرؤية الخارجية أو الرؤية الداخلية والفكر النقعي ترى أنه يعبر عن معارضة صريحة للنظام. والمجموعة المنشقة تمثل المعارضة الخارجة عن النظام، وتتحدث كذلك عن الحركة الطلابية ودورها والتطورات الداخلية في المكتب، وحصيلة أعماله الانتقادية للتيار المحافظ وربما لا يكون لديها وعي كاف بطبيعة مكتب تدعيم الوحدة ولا دوره التاريخي والمجتمعي في نظام الجمهورية الإسلامية، ولقد تناست أن هذا المكتب ليس منظمة ثورية تماما ولا هو منظمة تستند إلى حركة طلابية مستقلة على النحو الذي شاهدناه في

العقدين الأخيرين من الحكم البهلوي.

وكانت أغلب التحليلات المدافعة عن الحركة الطلابية في الثلاث سنوات الأخيرة لا تراعى الجانب التاريخي وتخلو من دقة التحليل. وأغلب هذه الكتابات والأحاديث كانت ذات جانب دعائي حزبي ولا ينبغي أن نساوئها بالتأريخ والتحليل العلمي، وتدعى الغالبية بأن الحركة الطلابية في إيران كانت دائماً مؤيدة للإصلاحات. وهذا التعبير يصح فقط فيما يتعلق بقسم من الحركة الطلابية فقط وفي مرحلة تاريخية معينة. فمن ناحية الرؤية الفكرية كانت الحركة الطلابية في العهد البهلوي معادية للإصلاح فيما عدا فترتي رئاسة الدكتور مصدق والدكتور أميني للوزارة.

وفي أواخر عقد الستينيات تحولت الحركة الطلابية بالفعل إلى فرع من حركة الميليشيات المناهضة للحكومة البهلوية. وكانت الرؤية النظرية لهذه الحركة في عقد السبعينيات تجاه الاستبداد وأساليب مجابهته رؤية ثورية تماماً.

ودعا الكبت الذي سيطر على المحيط الثقافي والسياسي في عقد السبعينيات القطاع الديني من الحركة الطلابية الإيرانية إلى التكاتف والتوحد الفكري مع القطاع العلماني واليساري للحركة، لم يستطع القطاع الديني في الأساس أن يكون له مكان في المعسكر الفكري اليساري، ولم تكن معاداة الاستبداد والاستعمار والإمبريالية الأمريكية شعارات أصيلة للحركة اليسارية فحسب، بل كانت كذلك للطلاب الإسلاميين السياسيين.

وفيما يتعلق بماضى مكتب تدعيم الوحدة يجب أن نتذكر أن المكتب هو منظمة لتمرکز نشاطات الجمعيات الإسلامية الطلابية في جامعات الجمهورية الإسلامية، وعلى الرغم من أنه من الممكن أن تكون عناصر غير ملتزمة قد دخلت إلى هذه الجمعيات عن طريق التحايل، لكن هذه الجمعيات في التحصيل النهائي لها فلاتر قوية تحول دون دخول الطلاب العلمانيين أو غير الملتزمين.

هذا المكتب في مجمله كان في خدمة النظام، ويعمل بتصريح منه وبرأس مال وإمكانات النظام. وتتحصر دعوة الإصلاح في هذا المكتب وفي الجماعات المدرجة تحته في حدود الإصلاحات الداخلية ولا تتعداها للإصلاحات خارج المكتب ولو كانت غير ذلك فلن تقدم له حكومة الجمهورية الإسلامية الدعم اللازم لبقائه مثلما فعلت مع العناصر مستقلة الفكر أمثال طبرزدی ومنوتشهر محمدي هناك. مجموعة أخرى من محللي التصدع الحادث في مكتب تدعيم الوحدة وهم من المحيطين بالسلطة في الجمهورية الإسلامية، هذه المجموعة تنقسم بدورها إلى مجموعتين فرعيتين: الإصلاحيين والمحافظين. ويحاول الإصلاحيون إعادة هذا الطفل الغاضب الفار الذي كان ينوي ترك المنزل إلى أحضان أسرة الإصلاحات الحكومية من خلال النصح والإرشاد، أما المحافظون فيسعون

بأساليب التنبيه والتهديد إما إلى إعادة هذا الطفل اليأس المحبط إلى دار الشريعة أو حرمانه من ميراث النظام.

في هذه المرحلة التاريخية الحساسة يواجه مكتب تدعيم الوحدة تساؤلاً هو: هل يجب أن يظل كمنظمة طلابية أم يحافظ على ارتباطه العضوي بالمؤسسات السياسية للجمهورية الإسلامية؟ وهل يجب أن يظل المكتب على دوره السياسي السابق في دعم وتأييد سلطة النظام أو بعض من أجنحته بحكم أنه أكبر التشكيلات الطلابية في إيران أم أنه سيتحول إلى هيئة مستقلة عن السلطة؟

منذ انتخاب السيد خاتمي في عام ١٩٩٧ وحتى الآن، لعب مكتب الوحدة دوراً بالغ الأهمية والحساسية، بالرغم من أنه قد وقع تحت ضغوط وحملات متعددة من قبل التيار المحافظ، الهجوم على التجمعات الطلابية، مثل الهجوم الوحشي على طلاب المدينة الجامعية في تبريز وتكنات الطلاب في طهران، التعامل القمعي مع معسكر مكتب تدعيم الوحدة في خرم آباد، حالات الاعتقال العديدة والمستمرة للطلاب بشكل جماعي وفردى، الحبس والتعذيب وإجبار على افشاري على الاعتراف بالتهمة الموجهة إليه. قمع الطلاب غير المرتبطين بمكتب الوحدة مثل جماعات منوتشهر محمدي وحشمت الله طبرزدی.

وكانت لهذه الهجمات المدبرة من قبل المحافظين بغرض إضعاف مكتب الوحدة تأثير عكسي على نفوذه ومدى تواجده، كما أدت إلى أصولية طلابية ونزعة استقلالية لقطاعات من الحركة الطلابية.

النتائج:

واجهت الجمهورية الإسلامية مثل أي نظام آخر في الماضي والحاضر، في سبيل الحفاظ على سلطتها، مشكلات داخلية وخارجية بعضها ناجم عن عوامل خارجية وداخلية والبعض الآخر ناجم عن طبيعة أداء النظام وماهيته السياسية والدينية.

تأسس نظام الجمهورية الإسلامية منذ اليوم الأول كنظام ديني بسلطة مطلقة وأحادية لرجال الدين، وطبيعة النظام هذه في حد ذاتها كانت إحدى عوامل التفرقة في المجتمع الإيراني.

كما أن عملية التأكيد على إسلامية النظام وإضعاف العنصر الجمهوري فيه منذ الأيام التالية على التأسيس قد وضعت هذا النظام في منوال صاعد لخلق الفارقة والشقاق بين الإيرانيين. فهناك تصدع بين المتدينين وغير المتدينين، وبين المسلمين وغير المسلمين، بين الشيعة والسنة، بين العلمانيين وغير العلمانيين، بين الأنا والآخر. إن المتسابقين على السياسات غير الديمقراطية يوماً بعد يوم نراهم قد أجبروا ركاباً أكثر على الهبوط من القطار الذي كان قد تحرك من محطة ثورة سياسية شعبية، وكانت حركة الدعوة للإصلاح محاولة لإعادة الركاب غير

الراضين إلى القطار، بل إعادة القطار نفسه من الطرق الخاطئة.

إن أى نظام لديه هذه الإمكانية لو بادر بالاتجاه إلى الموضع السليم، وأصلح انحرافاتة وحال دون انهياره وسقوطه المحتمل، فإن العودة صعبة تماما. ولو أن تحول الركاب عن القطار ناشئ عن الخدمات المعروضة فيه، فإن إعادتهم إليه أمر يحتاج إلى تخطيط ولكنه ممكن. أما إذا كان سائقو القطار ليس لديهم أدنى شك فى تحديد جهتهم وصحتها، وكان مقصد الركاب لا يتفق مع مسار السائقين، وعدم رضا الركاب ليس ناتجا من رداءة الخدمة وإنما من طبيعة انعدام الأمن وعدم رضائهم بالقطار، فإن إعادة الركاب إلى القطار أمرا ليس سهلا، خاصة لو أن هؤلاء الركاب يبحثون إلى الآن عن قطار ومقصد آخر، فى مثل هذه الحالة ستزداد الفجوة أكثر بين السائقين والركاب.

هل مثل هذا النموذج مع الفارق يعبر عن مستقبل إيران؟

هناك مقولة متكررة تقول بأن الجمهورية الإسلامية تشكل مجموعة من التناقضات، ليس هذا فحسب، بل إنها فى العقدين الماضيين قد انخرطت فى جدل أشبه ما يكون بعمليات منظمة ضد الذات. هذه الجمهورية كان من المقرر لها أن تؤدي إلى تدعيم إيمان ومعتقدات الشعب المسلم، فى حين أن حصيلة أداء هذا النظام قد فاقمت من معدل البعد عن الدين وعدم الالتزام، بل ومعاداة الدين أيضاً.

وكان من المعتقد أن تأسيس الجمهورية الإسلامية سيقضى على الإدمان والفحشاء والكذب والنفاق والفساد، لكن كل واحدة من هذه الظواهر توجد فى المجتمع الإيراني اليوم بمعدل أكبر وعمق أكثر ويمدى تخريبى أوسع انتشارا وبأنماط أكثر حداثة.

وأدى نظام الحكم الإسلامى والحاكمية السياسية للدين إلى علمنة المضامين والقوانين الدينية، وعمليا جُرت الدين إلى نطاق النفعية والعلمانية. إن الانهيار السياسى الجديد فى أوساط الإصلاحيين والطلاب والنخب فى الجمهورية الإسلامية لا يمكن أن يكون غير متأثر بالعمليات التى ذكرناها.

ولعل ما يجعل مثل ذلك الانهيار خطيرا هو اقترانه بتهوى أكثر عمقا وجدية فى مشروعية النظام. إن انهيار مشروعية الإسلام السياسى سيقترن بالبحث عن بديل سياسى له.

ولقد بين التاريخ السياسى العالمى أن إمكانية إسقاط نظام ديمقراطى قوى عسكريا من الخارج ضئيلة للغاية حتى لو تعرض لهجوم، وعلى العكس فإن إمكانية إسقاط نظام قوى عسكريا وغير ديمقراطى تكون من الداخل أكثر من الخارج حتى لو كانت التحركات الخارجية محدودة. ولو أن الجمهورية الإسلامية مثلما يدعى زعمائها لها

الخاصتان، فعلى أن نسأل لماذا إذا كل هذا الخوف والقلق من الاختراق الخارجى وتآمر العدو. لو لم تكن هذه المخاوف من الضعف العسكرى والسياسى، فإنها غير مرتبطة بطبيعة تفهم الزعماء السياسيين المحافظين والإصلاحيين لاحتياجات المجتمع، والرغبة فى المحافظة على السلطة، والقلق من انهيار أعم وأوسع انتشارا، بمعنى نزول قطاعات شعبية أكبر من قطار النظام مما يؤدي إلى فقدان المشروعية السياسية وسط طبقات أعرض.

إن مشكلة المحافظين فى إدراك الانهيار السياسى الجديد تكمن فى أن قلقهم من فقدان الاحتكارات الاقتصادية والسياسية التى كانوا قد اكتسبوها على مدار العقدين الماضيين يؤدي بهم إلى اعتبار أى لون من التعارض معهم أمر خارج عن النظام. ومشكلة الإصلاحيين فى هذا الشأن تكمن فى أنهم، على الرغم من اجتهادهم لإجبار المحافظين على التخلي عن السلطة وتعديل معتقداتهم التى تميل للعنف فهم فى نفس الوقت يجب أن يكونوا قلقين من جاذبية القوى والشخصيات والأفكار العلمانية. على الرغم من أن الإصلاحيين دائما ما يرفعون شعار (إيران لجميع الإيرانيين) لكن مازال إلى الآن حشد من الإيرانيين لا يجدون مكانا فى تعريفهم للديمقراطية التى يعدونها أساس دوام واستمرارية نظام الجمهورية الإسلامية.

حتى السيد خاتمی الذى لم يعد هناك موضع شك فى جديته وصدقه وصراحته فيما يتعلق بالإصلاحات داخل الجمهورية الإسلامية، لم يتحدث على الإطلاق عن القيود التى وضعها دستور الجمهورية الإسلامية على حقوق مجموعة من المواطنين الإيرانيين، وكان تأكيده دائما منصبا على تعظيم الاستفادة من المتاح فى الدستور.

وعباس عبيدى كأفضل ناقد إصلاحى لديه نفس الاعتقاد فى أن الديموقراطية والإصلاح يمكن أن يخرجوا للإيرانيين من داخل نفس الدستور. ويأتى ضعف هذه الفكرة وفسادها من أنه بدلا من التعامل التاريخى والتحليلى لمتون الدستور، وبدلا من الإدراك النقدي للذات، وبدلا من دعوات جميع الإيرانيين لمائدة المشاركة السياسية، يسعى الإصلاحيون الحكوميون إلى انتهاز أساليب أكثر اعتدالا، يستساغ طعمها بالنسبة لمعارضى النظام (العلمانيين) وكذلك بالنسبة لمعارضى الإصلاحات (المحافظين).

إن انعدام الإدراك النقدي لفلسفة الدستور والقوانين العنصرية المتضاربة يدفع الإصلاحيين بشكل متزامن، مع رفض التفسيرات الحادة العنيفة لدى المحافظين لبنوده، إلى التغطية على التناقضات الموجودة فى ذات الدستور أيضا، وكذلك تناسى الظلم والعسف الذى وقع على المواطنين غير المنتمين للنظام على مدار العقدين الماضيين بحكم مقتضى هذا الدستور.

حكومة خاتمی الثانية: الاقتصاد، ما ينبغي وما لا ينبغي

فرهنگ توسعه (ثقافة التنمية) ديسمبر ٢٠٠١

حظت الخصخصة كأحد الأهداف الكبيرة للإصلاحات الاقتصادية الإيرانية بإهتمام خاص من المخططين في مسودة الخطة الثالثة للتنمية بمختلف أقسامها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذلك في الخطتين الأولى والثانية. وكان من البديهي لمواصلة سياسة منع تأسيس الشركات الحكومية الجديدة وخفض دور الدولة في خطة التنمية الثالثة أن يكون هذا مقترنا بتفهم المخططين لأهمية ومكانة سياسات الخصخصة بوجه عام.

وفي هذا الشأن ورد في ملحق المادة الرابعة، البند الأول من الفصل الثاني، من مسودة الخطة التنموية الثالثة ان السماح بتأسيس الشركات الحكومية الجديدة يكون فقط بموافقة مجلس الشورى الإسلامي، وفي الحالات التي يجوز فيها التأسيس من خلال اللوائح الموضوعة للشركات يكون تأسيس شركات جديدة بتصديق من مجلس الوزراء، كما ورد في البند (و) من نفس المادة أن تداول الأسهم فيما يتعلق بهذه الحالات يكون معفيا من الضرائب.

بالإضافة إلى هذا، جاء الفصل الثالث من لائحة الخطة التنموية الثالثة تحت عنوان: إيداع الأسهم وإدارة الشركات الحكومية، وجاء الفصل الرابع تحت عنوان: تنظيم الاحتكارات والتنافس في النشاطات الاقتصادية.

وبتوضيح أكثر تتم عملية الخصخصة في إيران من خلال استخدام الآليات الإجرائية التالية: بيع أسهم الشركات، إلغاء الاحتكار الحكومي في تقديم خدمات البريد، إنشاء وتشغيل شبكات الاتصالات العامة والخاصة، وكذلك الاحتكار في مجال نشاطات وزارة الزراعة ومن بينها شراء وتعبئة الشاي، وكذلك أعمال نقل البضائع، ونقل المسافرين بالقطارات، وإنتاج وتوزيع الدخان وعمليات تكرير البترول، ونقل المواد النفطية ومشتقاتها الرئيسية والفرعية، وإلغاء قانون احتكار التأمينات على الأجهزة التنفيذية.

٢. الخصخصة على المستوى التطبيقي:

بغض النظر عن مجموعة التحليلات التي تستند إلى أسس أيديولوجية، والتي تعتبر أن سياسة الإصلاح الاقتصادي والخصخصة تأتي في إطار أهداف وسياسات سلطوية من قبل النظام الرأسمالي والمنظمات الدولية مثل (منظمة التجارة العالمية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي)، فإن الوقوف على آراء مجموعة المحللين الذين يستندون في رؤاهم إلى

مما لاشك فيه أن المتطلبات الاجتماعية والإصلاحات السياسية والثقافية، فضلا عن النهوض بالمجتمع المدني، عوامل في مجموعها تجعل حكومة خاتمی الحالية مختلفة عن سابقتها، ومع تعاظم المتطلبات المجتمعية وتوجه الاهتمام العام إلى المشكلات الاقتصادية، خاصة في السنة الأخيرة يتبادر إلى الذهن المقارنة بين الوضع الحالي وأوضاع سنوات تطبيق الخطتين الأولى والثاني فيما عرف بمرحلة التعمير (فترة حكم رفسنجاني).

إن الاهتمام بالمتطلبات الشعبية المتراكمة المتأخرة وانعكاساتها أثناء الشهور الأخيرة على مختلف المستويات الاجتماعية كالرأي العام، والصحافة، والانتخابات والترشيحات لرئاسة الجمهورية، ونواب المجلس وتأثير ذلك على طبيعة تشكيل الحكومة، كل ذلك يبين مدى الأهمية الخاصة لهذا الأمر في إيران.

ومن المعلوم أن السيد رفسنجاني رئيس الحكومة في وقت تطبيق الخطة التنموية الأولى كان قد وصف حكومته بحكومة البناء والتعمير، بشكل يجعل هدف جميع السياسات والمخططات هو إصلاح الدمار الناجم عن سنوات الحرب المفروضة الثمانية في ظل خطة موسعة للإصلاح الاقتصادي.

ولعل البحث المقارن للأوضاع الاقتصادية الإيرانية من خلال توضيح أهداف وسياسات الحكومة، الإمكانيات والقدرات، والعقبات في هاتين المرحلتين وتحليل أسباب فشل الخطتين الأولى والثانية، كل ذلك يسهم بدور ما في تبصير الرأي العام الإيراني، وتعديل حجم المطالب المتسارعة والمتزايدة.

وهذا المقال يدور حول العناصر التي شكلت المحاور الأساسية في الخطتين الخمسيتين الأولى والثانية، وتم تعديلها إلى حد ما في الخطة الخمسية الثالثة، ويمكن إدراجها تحت مسمى اتجاهات عملية الإصلاح الاقتصادي وهي:

١. الخصخصة وجذب الاستثمارات الأجنبية.
٢. الخصخصة على المستوى التطبيقي.
٣. الاستثمارات الخارجية، الانفتاح الاقتصادي والدعم.
٤. حصيلة الضرائب والانفتاح الاقتصادي.
٥. التشغيل.
٦. النفط والإصلاح الاقتصادي.

ويمكن توضيحها بالتفصيل كالآتي:

١. الخصخصة وجذب الاستثمارات الأجنبية (القطاع الخاص):

النتائج الفعلية للخصخصة خلال السنوات الأخيرة يبين لنا بشكل عام فشل سياسات الخصخصة في إيران، ولتوضيح هذه النتيجة سنلقى بنظرة إجمالية على نتائج عملية الخصخصة وسياسات تشجيع القطاع الخاص على الاستثمارات الصناعية وخلق فرص العمل.

فعلى مدار العام الماضى شهدنا عدة مرات مظاهرات الغاضبين من عمال المصانع والمنتجين أمام مبنى رئاسة الجمهورية ومختلف الهيئات المعنية بسبب تأخر دفع الأجور أو البطالة أو تضرر المنتجين من الاستيراد العشوائى وانخفاض قيمة المنتج الداخلى.

وقد أدى الافتقار إلى الطرق القانونية المناسبة لحل هذا النوع من المشاكل، وعدم تلبية مطالب المتضررين إلى وصول الأوضاع إلى مرحلة الأزمة إلى درجة أننا شهدنا هجوم الغاضبين على مجلس الشورى الإسلامى لأول مرة منذ ثلاثة وعشرين عاماً، وحدث ذلك فى يوم الأحد ١٦/٧/٢٠٠١، ويعتقد الخبراء أن هذه الأحداث تأتى نتيجة لفشل سياسات الخصخصة على مدار خطة التنمية، وأشاروا فى تحديد جذور هذه الأحداث إلى عوامل عديدة مثل تذبذب قيمة العملة الصعبة، تحصيل ضرائب مرتفعة من المنتجين، الاستيراد العشوائى للسلع الأجنبية، وقد أعلن على رضا محبوب سكرتير عام نقابة العمال والنائب عن دائرة طهران فى إحدى جلسات مجلس الشورى الإسلامى:

إن عمال المصانع قد هاجموا مجلس الشورى الإسلامى بسبب عدم تقاضيتهم أجورهم لمدة أحد عشر شهراً وعدم تلبية مطالبهم.

ومما لا شك فيه أن الاعتراضات الشعبية لو لم تلق استجابة من الحكومة ستتحول خلال الشهور القليلة المقبلة فى حالة اتساع مداها إلى معضلة حقيقية للحكومة الإيرانية.

على مدار السنوات الأربع الماضية، بالإضافة إلى ما هو موجود من حجم ضخ من القوانين المعوقة، ألحقت التوترات السياسية ونزاعات القطاع الخاص أضراراً بالغة بعملية الاستثمارات، ليس هذا فحسب، بل أدت كذلك إلى دفع معظم المستثمرين إلى الهروب خارج إيران، لدرجة أن التقارير الرسمية وغير الرسمية تشير إلى أن الإيرانيين قاموا باستثمار مباشر فى تركيا بما يزيد قيمته عن ١٢ مليار دولار وأن أكثر من ثلاثة آلاف شركة إيرانية قد سجلت فى الإمارات العربية المتحدة، وقد نجم تزايد هروب رؤوس الأموال فى الأربع سنوات الأخيرة عن اشتعال الصراعات الحزبية والتوترات السياسية الداخلية التى أخلت بمجال أمن الاستثمارات.

كما يعد تطبيق القوانين بالأثر الرجعى أحد مشكلات نمو استثمارات القطاع الخاص، فعندما لا يستطيع مستثمر سواء كان إيرانياً أو أجنبياً الوثوق فى القوانين الحالية ولا يعرف أى مصير ينتظر استثماراته، فمن الطبيعى أن يشعر أن استثماراته تواجه مخاطرة غير قابلة للحسبان وبالتالي يبتعد عن الاستثمار فى إيران.

وتوجد بحوث كثيرة حول عدم استقرار السياسات النقدية الإيرانية ونتائجها المدمرة، ولا نرى حاجة لتكرار الحديث عنها فى هذا المقال ونكتفى بذكر أن إيران وضعت فى مستوى العراق والسودان من حيث تذبذب السياسات النقدية بالرمز E- وتعد

إيران واحدة من أكثر دول الشرق الأوسط تذبذباً فى السياسات النقدية.

ونكتفى، فى الإشارة إلى تضارب مخططى البرامج الاقتصادية، بالقول أنه خلال الأربع سنوات الماضية كان يسيطر على الإدارة الاقتصادية أربعة توجهات اقتصادية من المركزية الشديدة إلى الإصلاح والانفتاح مروراً بالاقتصاد المختلط واقتصاديات القطاع العام.

كل هذه العوامل السابقة تضافرت وأدت إلى عدم احراز سياسات الخصخصة لنجاحات قوية على الرغم من مرور عقد كامل على تنفيذها.

٢- الاستثمارات الخارجية، الانفتاح الاقتصادى والدعم:

بدأت سياسات الانفتاح الاقتصادى فى إيران مع بداية فترة رئاسة هاشمى رفسنجانى تظهرياً فى معظم بنود الخطة الخمسية الأولى ثم الخطة الخمسية الثانية، واستمرت كذلك فى فترة رئاسة خاتمى بسياسات إلغاء الدعم، وكان الدعم على الغذاء خطوة أساسية فى سبيل توحيد سعر الصرف، لكن منذ بداية العام الماضى وسياسة الانفتاح الاقتصادى تتحرك بشكل بطيء. ولقد كان لإلغاء الدعم بكونه أهم وأصعب الخطوات فى عملية تنفيذ سياسة الانفتاح الاقتصادى نتائج عديدة على الاقتصاد الإيرانى منها أنه سيؤدى إلى خلق نسبة تضخم تبلغ ٢٠٠٪ فى أفضل الأحوال و ٦٠٠٪ فى أسوأها، وهذا المعدل الكبير من التضخم لا يمكن تجنبه فهو نتيجة حتمية لإلغاء الدعم، لكن بعد المرحلة الانتقالية تصل الدول عادة إلى مرحلة من الاستقرار النسبى، وهذا بالطبع مرتبط باتخاذ سياسات متوازنة، وقيام الحكومة بإجراءات محددة فى إطار إصلاح البنية الإدارية ومواصلة الإصلاحات النقدية والمالية. وكان إلغاء الدعم فى عهد الرئيس رفسنجانى يتم فقط فى إطار الإصلاحات النقدية دون الاهتمام بالإصلاحات الأخرى مما أدى إلى ارتفاع نسبة التضخم بشدة.

يجب أن نذكر بأن الشرط الأساسى لنجاح سياسات الانفتاح الاقتصادى هو خلق نظام ضريبى فعال، فعندما تقوم الدولة بإلغاء الدعم وفى الوقت نفسه لا تستطيع وضع نظام ضريبى ناجح لإعادة التوزيع العادل للثروة والدخل فى هذه الحالة ستتسع الفروق الطبقيّة ويكون هذا مقدمة لخسائر اجتماعية عديدة.

إن القرارات التى اتخذت فى الأشهر الأخيرة، وخاصة فى مجلس الشورى الإسلامى فى شأن تقديم الدعم المباشر، على الرغم مما يشوبها من نقاط غموض كثيرة، تشير إلى إدراك النواب لأهمية الموضوع، ولكى نصل إلى نتيجة مناسبة يستلزم ذلك إجراءات واعية كثيرة.

فى هذا الصدد طرح مجلس الشورى الإسلامى العام الماضى مشروع قانون الاستثمارات الأجنبية، وجدير بالذكر أنه بعد معارضة مجلس صيانة الدستور للمشروع وملاحظاته العديدة عليه والتى وضعت كذلك فى حالة من الغموض، تم تعميق فكرة أن الاستثمارات فى إيران غير آمنة، فضلاً عن نسبة مخاطرة لا يمكن تحملها.

٤- حصيلة الضرائب والانفتاح الاقتصادى:

يثبت تفحص العملية المتصاعدة لنمو تحصيل الحكومة للضرائب من عام ١٩٧٢ حتى عام ١٩٩٤ وحتى فيما بعد ذلك

أن عملية الانفتاح الاقتصادي في إيران تسير على عكس إجراءات الانفتاح الاقتصادي في الدول الغربية أو بقية الدول التي تسير على درب التنمية الاقتصادية، وذلك لأنه أثناء تنفيذ خطتي التنمية الاقتصادية الأولى والثانية لم تنخفض الضرائب، ليس هذا فحسب، بل على العكس أكدت الحكومة على دور وأهمية الضرائب كمصدر للدخل لتنفيذ نشاطاتها الاقتصادية.

وأكد الرئيس هاشمي آنذاك على أن تحصيل الضرائب له نفس أهمية الصادرات النفطية، وطبقاً للإحصائيات الرسمية كان المفروض أن الضرائب المستحقة على الدخل التجاري في الفترة من ١٩٨٨ - ١٩٩٩ تبلغ ٩٨٦,٢ مليار ريال ولكنه وصل في عام ١٩٩٣ - ١٩٩٤ إلى ٣١٨٠ مليار ريال، وتبين الأرقام المعلنة أن الحكومة الإيرانية قد قامت بجهود ناجحة في اتباع سياسات تحصيل الضرائب منذ عام ١٩٨٩ وما بعدها.

وتمثل الضرائب، كأحد مصادر الدخل الحكومي عند هاشمي، حالة تعارض واضح مع الانفتاح الاقتصادي واستراتيجيات تحجيم القيود.

٥ - التشغيل:

التشغيل عملية تتأثر بكثير من العوامل من بينها معدل النمو السكاني، معدل نمو الناتج الإجمالي، ومعدل نمو وتراكم رأس المال.

وتبين البحوث التي أجريت في الفترة ما بين عام ١٩٧٩ - ١٩٩٧ أن معدل نمو التشغيل قد اقترن بتذبذبات كثيرة وحالة واضحة من عدم الثبات. وترجع أسباب هذا الأمر إلى عوامل اقتصادية وسياسية مختلفة داخلية وخارجية، ويعتبر الاعتماد الزائد عن الحد على الدخل النفطي أحد هذه العوامل، في عام ١٩٩٠ زادت العائدات النفطية لإيران بنسبة ٢٠٪ عن السنة السابقة، وكذلك زاد معدل نمو الناتج المحلي من ٣٪ عام ١٩٨٩ إلى ١٢,١٪، وفي العام التاليين انخفض معدل نمو الناتج المحلي لأقل من النصف، وفي عام ١٩٩٤ مع الانخفاض العالمي لسعر النفط، انهار معدل نمو الناتج المحلي إلى ١,٦٣٪، ومنذ ذلك الحين حتى نهاية الخطة لم يصل معدل نمو الناتج المحلي أبداً إلى المعدل المستهدف في الخطة التنموية وأثر ذلك بالسلب على حجم العمالة المحلية. كما أن هناك عوامل أساسية أخرى كالقدر غير المناسب من الاهتمام الذي يولييه المخططون الاقتصاديون لطبيعة فرص العمل (الاهتمام بقطاع الخدمات وهو عادة قطاع حكومي وسيط ومركزي).

أما عن العامل الآخر الذي ذكرناه، فتشير الإحصائيات إلى أن نسبة العمل في القطاع الصناعي من مجموع العمل في إيران قد انخفضت من ١٩٪ عام ١٩٧٦ إلى ١٣٪ عام ١٩٨٦، وبتحسن طفيف زادت في عام ١٩٩٦ إلى ١٧٪، في حين أنه في الفترة ما بين عام ١٩٨٩ - ١٩٩٦ شكل قطاع الخدمات ما يقرب من ٤٧,٨٪ من قوة العمل الإيرانية و ٨٠٪ من هذا النوع من العمل يتركز في المدن.

كذلك تركيب الهرم العمري السكاني من المشكلات الأخرى التي يجب الاهتمام بها في مخططات التنمية فيما يتعلق بعملية التشغيل.

ففي عام ١٩٨٦ شكل الصبية والأطفال دون سن الخامسة

عشرة ما يقرب من ٤٥,٥٪ من مجموع السكان الإيراني، وفي عام ١٩٩٦ انخفضت هذه النسبة إلى ٣٩,٥٪، مما جعل من المحتم أن يتزايد عدد الباحثين في عمل بداية من عام ١٩٩٨ وبلغوا ٧٢٥ ألف نسمة.

من البديهي أن حل أزمة البطالة يستلزم تغيير توجهات مديري التخطيط الاقتصادي ودفعهم إلى زيادة نسبة العمل في القطاع الصناعي والزراعي مقارنة بقطاع الخدمات، وتغيير نسب التوظيف بين القطاعين الحكومي والخاص، وتغيير التوجهات الغالبة على الاختبارات الرأسمالية في برنامج التنمية مع الاهتمام بنمو عملية التشغيل بشكل يتناسب مع تركيب الهرم العمري للسكان.

٦ - النفط والاصلاحات الاقتصادية:

يعمل الاعتماد على العائدات النفطية في كثير من الدول كسيف ذي حدين، وعملت هذه الظاهرة على تعظيم وتعميق تدخل الأجانب في الشؤون الداخلية، وظهور الدولة الاحتكارية، والمركزية، وعدم نمو القطاع الخاص وغيره.

في عام ١٩٩٦ نتيجة لارتفاع السعر العالمي للنفط زاد دخل إيران من العملة الصعبة من ١٥,١ مليار دولار عام ١٩٩٥ إلى ١٩,٢ مليار دولار بنسبة زيادة قدرها ٢٧٪، لكن في عام ١٩٩٧ وهي أولى سنوات حكومة خاتمي انخفضت عائدات صادرات النفط إلى ١٥,٤ مليار دولار، وانهارت العائدات النفطية الإيرانية إلى رقم لم يحدث من قبل في عام ١٩٩٨، إذ انخفضت إلى ٩,٩ مليار دولار وحدث عجز في الميزانية مقارنة بعام ١٩٩٦ قدره ٤٨٪، وواجهت حكومة خاتمي عجزاً في الميزانية يبلغ ٩,٤ مليار دولار.

من البديهي أن يؤدي انخفاض سعر النفط كأهم مصادر الدخل الحكومي إلى إيقاف أو تأخير كثير من السياسات والبرامج الموضوعية في خطة التنمية، وفي المقابل مع زيادة عائدات النفط في عام ١٩٩٩ - ٢٠٠٠ واجهت الحكومة الإيرانية فائضاً نقدياً بلغ ٧ مليارات دولار وآثاره التضخمية لا تخفى على أحد.

ويغض النظر عن الأبعاد الكبيرة لمسألة النفط والدخل الناتج عنها، فإن مواجهة التضخم الناجم عن هذا الدخل من المشكلات الأساسية المطروحة على الصعيد الاقتصادي الإيراني، وقد شكلت عائدات النفط في الموازنة المقدمة من الحكومة عام ٢٠٠٠ حوالي ٥٠٪ من عائدات الدولة. ويؤدي الدخل المتحصل من عملية بيع النفط إلى زيادة حجم ميزانية الدولة وزيادة التضخم بها وذلك راجع إلى عدم وجود إنتاج داخلي يماثل هذا التدفق النقدي. وعلى هذا فإنه كلما زاد دخل النفط زادت الميزانية بنفس القدر وأصبحت احتمالات ارتفاع معدلات التضخم أكبر. بالإضافة إلى أننا يجب أن ننتبه إلى نفقات الحكومة في أي مجالات تبذلها. فلو أن هذه النفقات ستوجه لزيادة إنتاج السلع التي يحتاجها الناس، فلن يحدث تضخم، ليس هذا فحسب، بل إنها ستكون مكافحة للتضخم. لكن لو كانت النفقات على شكل مساعدات لا ترد، ومخصصات لزيادة المرتبات والدعم المباشر فلا شك سيحدث التضخم وسترتفع الأسعار دون ضابط، وهو الوضع الذي واجهناه في السنوات الأخيرة ومازلنا.

إن زيادة العائدات النفطية في الثلاث سنوات الأخيرة، في فترة السيد خاتمي والآثار والنتائج الإيجابية لسياسة نبذ التوتر على مختلف الأصعدة السياسية الداخلية والخارجية ينبغي أن تدفع رجال الدولة لمواصلتها وتعميقها، لكن لا ينبغي إغفال الأخذ في الاعتبار بالتجارب التاريخية لإيران والتي تشير بشكل قاطع إلى الطبيعة المتذبذبة لهذا المنتج (النفط) وما يلحق به من ضرر من جراء التحولات وردود الأفعال الدولية.

ويجب تركيز الاهتمام العام البعيد المدى لدى الحكومة والسياسيين في الحاضر والمستقبل على تخفيض حجم التبعية للدخل النفطي. إن الاعتماد على الدخل النفطي في عقد التسعينيات ساعد في خلق مشكلات ضخمة لفترات طويلة. إن نجاح الإصلاحات الاقتصادية (سياسات الخصخصة، الانفتاح الاقتصادي وغيره...) متوقف على إنهاء التبعية للعائدات النفطية، أو تخفيضها على الأقل وتحويلها إلى واحدة من موارد الدخل المتوازنة فيما بينها.

الدستور وسلطات رئيس الجمهورية

■ زهرا إبراهيمي

■ همشهری (المواطن) ٢٤/١٠/٢٠٠١

طرحت الرسائل المتبادلة بين رئيس الجمهورية ورئيس السلطة القضائية، فيما يتعلق بانتهاك السلطة القضائية للدستور بشأن الحصانة القانونية لنواب مجلس الشورى الإسلامي، تفاسير واستنتاجات عديدة للمادتين ١١٢، ١٥٦ من الدستور الإيراني.

وتقول المادة ١١٢ من الدستور الإيراني: رئيس الجمهورية هو أعلى سلطة رسمية في البلاد بعد المرشد، وهو المسئول عن تنفيذ الدستور، كما أنه يرأس السلطة التنفيذية إلا في المجالات التي ترتبط مباشرة بالمرشد.

وتقول المادة ١٥٦ من الدستور الإيراني: السلطة القضائية سلطة مستقلة، تدافع عن الحقوق الفردية والاجتماعية، وعليها مسئولية تنفيذ العدالة، وتتولى الوظائف التالية:

١ - التحقيق وإصدار الحكم بخصوص التظلمات، والاعتداءات والشكاوى، والفصل في الدعاوى، والخصومات واتخاذ القرارات والتدابير اللازمة في ذلك القسم من الأمور الحسبية.

٢ - صيانة الحقوق العامة، العدالة والحريات المشروعة.

٣ - الإشراف على حسن تنفيذ القوانين.

٤ - كشف الجريمة، ومطاردة المجرمين، ومعاقبهم وتنفيذ الأحكام الجزائية الإسلامية المقررة.

٥ - إتخاذ التدابير اللازمة للحيلولة دون وقوع الجريمة، وإصلاح المجرمين.

وبالنظر إلى التفسيرات المتعددة للسلطتين التنفيذية والتشريعية من جهة، والسلطة القضائية من جهة أخرى، فيما يتعلق بهاتين المادتين من الدستور، فلو لم يتم التمكن من الوصول إلى تفسير صحيح ودقيق لمواد الدستور فسوف يترتب على ذلك في المجال التطبيقي (عدم تنفيذ القانون).

إن رئيس الجمهورية طبقا للمادة رقم ١١٢ من الدستور الإيراني، ومواد أخرى من قانون "وظائف وصلاحيات رئيس الجمهورية" يعتبر نفسه المسئول عن تنفيذ مواد الدستور والتنبيه على الأجهزة المنتهكة لبنوده، في حين أن رئيس السلطة القضائية استنادا إلى حذف مسئولية (تنظيم العلاقة

بين السلطات الثلاث) من المادة ١١٢ للدستور، والتي قام التعديل الدستوري بحذفها من مسئوليات رئيس الجمهورية وأسندها للمرشد، أعرب عن أن إحدى مواد قانون صلاحيات رئيس الجمهورية والتي كان قد وضع بها طريقة تنفيذ الدستور وضعت موضع تساؤل، وطالب رئيس السلطة القضائية تفسير مجلس صيانة الدستور للمادة المعدلة من المادة ١١٢ من الدستور، في حين أن المادة المذكورة تتعلق بطريقة مباشرة رئيس الجمهورية لتنفيذ الدستور وتنبيه وإخطار الأجهزة المنتهكة له، ويفهم من فحوى كلام رئيس السلطة القضائية أن هذا النوع من التنبيه والإخطار للقوى الأخرى إذا كان من ضمن مسئولية تنظيم العلاقة بين السلطات فإنه غير قانوني بحكم حذف عبارة تنظيم العلاقة بين السلطات من قانون صلاحيات رئيس الجمهورية.

ويشير رئيس السلطة القضائية إلى المادة ١٥٦ والتي تعهد للسلطة القضائية بالإشراف على حسن تنفيذ القوانين، ويعتبر أن القيام بهذا الإشراف يكون عن طريق المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف، والديوان العالي للإدارة وغيره.

ويعتقد رئيس السلطة القضائية أن رئيس الجمهورية هو مسئول التنفيذ بمعنى تطبيق مواد الدستور، وأن الإشراف على حسن تنفيذ الدستور قد أسند إلى السلطة القضائية.

ويؤكد رئيس محكمة طهران هذه الرؤية ويقول: إن رئيس الجمهورية مسئول عن تنفيذ مواد الدستور، والإشراف على التنفيذ سيما كان أم حسنا مسئولية السلطة القضائية.

ويقول قميبيز نوروزي بشأن تفسير رئيس السلطة القضائية وسائر مسئولى الجهاز القضائي للمادتين ١١٢، ١٥٦ من الدستور الإيراني أنه على الرغم من أن مسئولية تنظيم العلاقة بين السلطات قد حذفت من المادة ١١٢ من الدستور، لكن مسئولية تطبيق الدستور المنوطة برئيس الجمهورية باقية بقوتها. وقد أكد نوروزي على أن اعتبار رئيس الجمهورية أعلى مسئول رسمي بالبلاد بعد المرشد ناجم عن أن الدستور يعتبر رئيس الجمهورية له صفتان هما رئاسة السلطة التنفيذية، ورئاسة الجمهورية.

ويقول نوروزي في إشارة إلى أن رئيس الجمهورية مسئول عن أفعال الوزراء. إن وظائف رئيس الجمهورية حقيقية تماما في حين أن رئاسة السلطة القضائية والسلطة التشريعية رئاسة اعتبارية. في التعديل الدستوري رفعت وظيفة إدارية عن كاهل رئيس الجمهورية، ولكن مسئولية تطبيق الدستور بقيت بدليل أن رئيس الجمهورية ممثل سلطة الشعب، وقد حلف اليمين طبقا للمادة رقم ١٢١ من أجل التطبيق الصحيح للدستور وصيانتته.

إن المادتين ١١٢، ١٢١ تعتبران بهذا المعنى أن رئيس الجمهورية مكلف بالإشراف على التطبيق الدقيق للدستور في كافة القطاعات الحكومية، وأن هذا الإشراف عام ويدون استثناء.

ويرى موسى قرباني عضو اللجنة القضائية طبقا للمادة ١٥٦ من الدستور أن الإشراف على حسن تنفيذ القوانين من اختصاص السلطة القضائية في حين أنه اعتبر مسئولية رئيس الجمهورية خاصة بتنفيذ الدستور ويكون التصديق على القوانين من اختصاص المراجع القانونية.

ويعتقد قرباني أن هذا الأمر يجب أن يعاد طرحه في قانون صلاحيات رئيس الجمهورية حتى يتحدد بدقة بعد بحث مجلس صيانة الدستور له وإبداء المجلس لرأيه فيما يتعلق بتعديل المادة ١١٢.

أما قمبيز نوروزي فيعتقد أن تفسير السلطة القضائية للمادة ١٥٦ تفسيراً غير صحيح ويقول: إن ما جاء في المادة ١٥٦ هو وظائف السلطة القضائية، وليس وظائف رئيس السلطة القضائية، ومن ناحية أخرى ورد في المادة رقم ٦١ من الدستور أن أعمال السلطة القضائية تمارس من خلال محاكم وزارة العدل، ومن خلال الجمع بين المادة ١٥٦ والمادة ٦١ من الدستور يتبين أن الوظائف الخمس للسلطة القضائية التي وردت في المادة ١٥٦، تباشر من خلال المحاكم.

ولا تستطيع المحاكم بحكم قوانين البلاد اليوم ولا بحكم الرؤية القضائية السليمة أن تصدر حكما استنادا للدستور، وصلاحيات المحاكم محدودة ومنحصرة في المواد المنصوص عليها بالقانون، والعمل العام للمحاكم في مجموعها من محاكم عمومية وثورية، ومحاكم إدارية ومحاكم عسكرية سواء في الشؤون المدنية أو الجنائية منحصر فقط في الموضوعات التي وردت في القوانين العادية، وليس لأي محكمة صلاحيات أكثر مما ورد في القوانين العادية.

ونظراً للأسباب الثلاثة التالية أولاً: أعمال السلطة القضائية تتم من خلال المحاكم، ثانياً: الوظائف الواردة في المادة ١٥٦ هي وظائف الحاكم وليست لشخص آخر، ثالثاً: المحاكم ليس لها حق فحص حالات انتهاك الدستور، فإننا نفهم أن البند الثالث من المادة ١٥٦ خاص بمسئولية السلطة القضائية عن الإشراف على حسن تنفيذ القوانين فقط أي الإشراف على القوانين العادية فقط وليس الدستور.

ويقول قمبيز نوروزي فيما يتعلق بالاقتراح الخاص بإرجاع رئيس الجمهورية حالات انتهاك الدستور إلى المحاكم الصالحة لذلك أنه مع الأخذ في الاعتبار أن القوانين العادية ليس لها صلاحيات فحص حالات انتهاك الدستور من خلال

المحاكم: لأنه لم يتحدد في القوانين مواضع انتهاك الدستور ولا كيفية التحقيق فيها، ولكن بموجب المادة رقم ٥٧٠ من قانون العقوبات الإسلامي فإن كل فرد من المسئولين حكوميين أو غير حكوميين في حالة سلبه حرية أشخاص بما يخالف الدستور يعاقب بالحبس، بالإضافة إلى فصله من الخدمة، لذلك فهذه هي الحالة الوحيدة المحددة قانونياً إذ انتهاك الدستور فيما يتعلق بأشخاص بعينهم، وهو شامل في حالة ما إن كان منتهك الدستور مسئول من السلطة التنفيذية أو القضائية، ولكن على أي حال فإن إعلان مواضع انتهاك الدستور من سلطة رئيس الجمهورية.

ويقول قمبيز نوروزي، في حالة ما إذا كانت المحاكم لم تستند إلى الدستور على أساس رؤيتها القضائية في فحص الشكاوى فكيف تستطيع إذا أن تستند إلى المادة رقم ٨٦ من الدستور الخاصة بالحصانة البرلمانية للنواب. طبقا للمادة ٨٦ من الدستور ونصها يتمتع أعضاء المجلس بحرية تامة في مجال إبداء وجهات نظرهم وآرائهم في نطاق أداء مسئولياتهم النيابية ولا يجوز ملاحقتهم أو توقيفهم بسبب آرائهم أو وجهات نظرهم التي يبدونها في المجلس ضمن أداء مهامهم النيابية.

ويعتبر نوروزي أن الحصانة الدبلوماسية أساس النظام البرلماني ووجود المجلس، وأن تفسير السلطة القضائية القائم على عدم حصانة النواب مرفوض تماما.

ويقول قمبيز نوروزي طبقا للمادة ٨٦ لا يجوز تعقب النواب، ومرحلة التعقب سابقة على مرحلة المحاكمة، بمعنى أنه عندما يتهم فرد يتم تعقبه ثم يدان بعد ثبوت الجرم، لكن طبقا لهذه المادة لا يمكن اتهام النائب أساساً، وبعده يثبت اتهامه أو عدمه. ويقول موسى قرباني عضو اللجنة القضائية بالمجلس: يجب أن توضع جميع مواد الدستور إلى جوار بعضها البعض فالمادة ٨٦ يجب أن توضع إلى جوار المادة ٤ التي تقول: يجب أن تكون جميع القرارات والقوانين الجزائية والمدنية مطابقة للشرع. ولو طرح هذا التفسير للمادة ٨٦ القاضي بأن ارتكاب النائب لجرم السب والافتراء وهو في مقام أداء وظائف النيابة غير قابل للتحقيق والتعقب، فإن هذا التفسير لا يتفق مع المادة الرابعة. ومع الأخذ في الاعتبار برأي عضو اللجنة القضائية يطرح تساؤل مفاده أن المادة ٨٦ قد منعت تعقب النواب بسبب إبداء آرائهم في المجلس والتعقب مرتبط بوقوع فعل إجرامي، وعلى هذا فإنه حتى في حالة لو كان إبداء رأي النائب عمل إجرامي، فلا يمكن تعقبه. وبناء على هذا ومن خلال رأي عضو اللجنة القضائية، هل تكون المادة ٨٦ من الدستور غير قابلة للتنفيذ أساساً، وملغية لا فائدة منها؟

ويعتقد القانوني قمبيز نوروزي فيما يتعلق بحاكمية المادة الرابعة من الدستور على جميع المواد الأخرى، أن حاكمية هذه المادة ليست بمعنى نسخ المواد الأخرى. وتفسير المادة الرابعة يعني أن الدستور لا يستطيع أن يعطي قاعدة مخالفة للشرع، والمادة ٨٦ قد وضعها نفس التشريع الذي لا تخالف بقية مواد الشرع والحصانة النيابية، بل هي بغرض حاكمية الجمهورية (الإسلامية) وأداء الوظائف النيابية لمجلس الشورى الإسلامي.

وكان قد اقترح عدد من النواب والإصلاحيين عمل استفتاء عام لحل هذه المشكلة، حتى يعلن الشعب الرأى النهائى فى الاختلاف بين أجهزة النظام.

والاستفتاء العام موجود فى المادة ٥٩ من الدستور فى موضوعات كثيرة جدا، وقد أجاز بتصديق ثلثى نواب المجلس. والمقترحون للاستفتاء يعتبرون أن عدم رعاية حصانة النواب واحتمال محاكمتهم وإدانتهم من إحدى سلطات البلاد أمر بالغ الأهمية يجب أن يحدده الشعب.

الموافقون على الاستفتاء أكدوا كذلك على نقطة وجوب أن يتحول الاستفتاء إلى عملية شاملة يشترك فيها الجميع، ويجب أن يكون الموضوع بسيطا ومحددا ويمكن الإجابة عليه (بنعم أو بلا)، ولكنهم لا يعتبرون طرح الأمور المعقدة فى الاستفتاءات عملا صحيحا.

أما المعارضين للاستفتاء فيجعلونه مرتبطا بالتأييد الشرعى له من خلال مجلس صيانة الدستور.

تقرير الرئيس خاتمى حول العام الأول للخطة الخمسية الثالثة

■ نوروز (اليوم الجديد) ٢٤/١٠/٢٠٠١

الأساسية للناس.

*** وسائل وأدوات:**

واعتبر رئيس الجمهورية أن الاشراف على تنفيذ التكاليفات الموجهة للأجهزة التنفيذية فى اطار قوانين وأحكام الخطة الخمسية الثالثة تساعد على إتمام الأنشطة وتحقيق أهداف الخطة، كما أن تقييم نتائج عمليات الأجهزة التنفيذية تساعد على معرفة الانحرافات والأخطاء المحتملة وإزالة معوقات تنفيذ الخطة بأكملها.

ولكى تتم أعمال الاشراف على تنفيذ الخطة الخمسية الثالثة للتنمية يجب أن تتم اجراءات مثل تحديد المسئوليات ومعايير المقارنة بين الأنشطة والأعمال. لذا لابد من وجود جهاز إعلامى مناسب لجمع وإذاعة الأخبار والمعلومات موضع الاهتمام من أجل عمل الأجهزة التنفيذية.

وقال رئيس الجمهورية أن أحد المتغيرات الهامة والأساسية من أجل تقييم القدرة الاقتصادية للدولة هو اجمالى الناتج القومى وتغيراته وقد نما هذا الناتج لسنة ١٩٩٩ بنسبة ٢,٨٪ أى بزيادة حوالى ١,٤٪ عن أهداف الخطة.

*** أرقام ودلالات:**

وقال خاتمى إن نسبة الانفاق الاجمالى الداخلى للدولة كانت فى حدود ٥٩٪ وانخفضت فى سنة ١٩٩٨ إلى ٥٨٪ وكان الانفاق الاستهلاكى للحكومة يشير إلى نمو يعادل ١,٢٪ وهو أقل من النمو المتوقع فى الخطة (٤,٩٪). وأضاف أن رأس المال الثابت فى العام الماضى يشير إلى نمو ٨,٤٪ وهو أكثر بنسبة ٠,٢٪ عما هو متوقع.

ووصل نمو اجمالى الصادرات الداخلية للدولة فى السنة الأولى لتنفيذ الخطة الخمسية إلى حوالى ١٦,٢٪. وكان هذا النمو سببا فى أن تزيد نسبة اجمالى الصادرات على الانفاق الاجمالى للدولة من ٥,٧٪ فى سنة ١٩٩٩ إلى حوالى ٨٪ فى السنة الماضية. وأضاف أن مساهمة قطاع الزراعة فى السنة الماضية قد زادت حوالى ٣,٨٪ وكان نصيبها فى اجمالى الناتج القومى قد وصل إلى حوالى ١٦,٢٪، وأن مساهمة قطاع

قدم السيد محمد خاتمى رئيس الجمهورية تقريراً عن العام الأول لتنفيذ الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدولة إلى مجلس الشورى الإسلامى وقد أوضح فى التقرير أن انجازات الحكومة فى اقامة البنية التحتية للدولة سوف تظهر على الأمد البعيد وأنه من الضروري أن يقوم مؤيدوه فى الحكومة وفى المجلس بإبراز نقاط القوة ونقاط الضعف فى تنفيذ الخطة من خلال النقد البناء لتقوية نقاط القوة وإزالة نقاط الضعف، وذلك عن طريق إصلاح القوانين وتطوير الأجهزة التنفيذية.

وأن أهداف الخطة الخمسية الثالثة لن تتحقق إلا مع وجود إدارة قوية، كما يجب أيضاً أن يعرف الشعب ومؤيدو الثورة أسباب الإخفاق فى حل مشكلة ما، ولذلك فإنه من المهم جداً أن يكون هناك تقييم مستمر لأنه يعد جزءاً لا يتجزأ من التخطيط بهدف نجاح الخطة عبر وسائل متعددة من أهمها الاهتمام بالأسس العلمية والأسس القانونية، كذلك فمن المهم جداً أن تتضافر جهود جميع المسئولين، فضلاً عن مشاركة الشعب من أجل نجاح هذه الخطة.

*** مهام حكومية:**

أكد السيد خاتمى على أهمية الإصلاح الإدارى للدولة وتصميم جديد للوظائف والبناء الداخلى للوزارات والأجهزة الحكومية والشركات بهدف إلغاء الوظائف المتشابهة والإرتقاء بكيفية عمل الأجهزة الحكومية أمام مطالب الشعب وجذب مشاركة القطاع الخاص ودعم اللامركزية فى توزيع الوظائف القومية والاقليمية. كذلك إيجاد فرص عمل عن طريق إيجاد أعمال مفيدة ودائمة ودعم وتشجيع الاستثمار وتنمية الأنشطة العمالية وإعطاء تسهيلات بنكية والاهتمام بتشغيل الشباب وإصلاح بناء وأعمال نظام التأمين الاجتماعى والمساعدات عن طريق اقامة العدالة الاجتماعية وإزالة العداوة ومحاربة الفقر ودعم محدودى الدخل، وتأمين الحد الأدنى للمعيشة وإقامة نظام تأمين شامل من أجل الاستجابة للمطالب

الصناعة والتعدين في اجمالي الناتج القومي للدولة هذا العام حوالي ٢١٪، وكان من المتوقع أن تكون مساهمة قطاع البترول في الخطة الخمسية بنسبة ٩,٢٪ ولكنها واجهت نموا بنسبة ٩,٧٪. وتشكل مساهمة قطاع الخدمات ٥٤٪ من اجمالي الناتج القومي للدولة، وفي السنة الماضية زادت بنسبة ٠,٨٪. وقال رئيس الجمهورية أن نسبة العمالة (من ١٥ حتى ٦٤ عاما) قد بلغت شكلت في عام ١٩٩٩ حوالي ٦٠,٣٩٪ من المجتمع وزادت في العام الماضي إلى ٦١,٧٤٪، وفي السنة الماضية تم إيجاد ٤٠٠ ألف فرصة عمل، أي بنسبة نمو ٩,٣٪، وطبقا لآخر الاحصاءات التي كانت في شهر مايو من العام الحالي فإن نسبة البطالة بلغت ١٢,٨٪، وقد قلت عن النسبة المتوقعة في الخطة بحوالي ٠,٢٪، وأضاف أن الاحتياطي النقدي للدولة قد شهد نموا بلغ ٢٩,٣٪ مقارنة بعام ١٩٩٩ وقامت الدولة بسداد ٣,٢٪ من ديونها المحلية.

وقال خاتمي أن قيمة السلع والخدمات الاستهلاكية زادت في السنة الماضية بالنسبة لعام ١٩٩٩ حوالي ١٢,٦٪، ووصل معدل التضخم بالنسبة للعام الماضي إلى ١٩,٩٪، كما أن الميزانية العامة للحكومة في السنة الماضية تشير إلى زيادة ١٣,٨٪. ومن وجهة نظره فإن حجم الميزانية أقل من الرقم المتوقع في لائحة الخطة الخمسية بحوالي ٢,٥٪، ويشكل الدخل الضريبي ٣٠,٧٪، ودخل النفط ٥٥,٥٪ من جملة الدخل القومي بجانب ١٣,٨٪ دخول أخرى.

وقال رئيس الجمهورية أن الميزان التجاري للدولة في السنة الماضية للصادرات النفطية والغاز حوالي ٢٤,٢٢٦ مليون دولار والصادرات غير النفطية حوالي ٣,٤٧٨ مليون دولار، وبهذا الترتيب فإن الصادرات النفطية للدولة في السنة الماضية زادت حوالي ٩٪ والصادرات غير النفطية انخفضت هذا العام حوالي ٨,٥٪ بالنسبة للمتوقع في الخطة الخمسية الثالثة، وذكر أنه في العام الأول لتنفيذ الخطة الخمسية الثالثة كانت واردات السلع حوالي ١٣,٢٪. وقد زاد الميزان التجاري للدولة نسبيا من ٦,٥٨٩ مليون دولار في سنة ١٩٩٩ إلى ١٢,٦٤٥ مليون دولار في سنة ٢٠٠٠.

وأضاف أن اجمالي رأس المال المدفوع كان حوالي ١٠,٢ مليار دولار وقد زاد بالنسبة للعام قبل الماضي ٤,٣ مليار دولار، وكان النصيب الرئيسي من هذا متعلق بدفع الديون الخارجية للدولة في السنوات السابقة.

وطبقا لقوله، فإنه في العام الأول لتنفيذ الخطة الخمسية الثالثة انخفضت الديون الخارجية بمقدار ٢,٤ مليار دولار، حيث وصلت إلى حوالي ٨ مليارات دولار وكان حوالي ٤,٣ مليار دولار منها ديون متوسطة الأجل وطويلة الأجل وشكلت حوالي ٣,٧ مليار دولار منها ديون قصيرة الأجل.

* قطاع المشروعات العمرانية:

ذكر رئيس الجمهورية أن اعتمادات الخطط العمرانية زادت في العام الماضي بالنسبة لعام ١٩٩٩ بحوالي ١,٤٪ وانخفض عدد المشروعات بنسبة ٢,٤٪. وطبقا للمصادر الرسمية فإنه قد تم اقامة ٥٦٥٤ مشروعا في نهاية عام ٢٠٠٠، أي تم تنفيذ ٧٦٪ من الأهداف المتوقعة في الخطط العمرانية، وهذا الرقم

أكبر من المعدل المتحقق في نهاية عام ١٩٩٩ حوالي ١٨٪. وأكد أن النتائج المتحققة من الاشراف على خطط العمران في السنة الماضية تشير إلى أن مؤشر الجدول الزمني في كل المشاريع بالنسبة للعام الماضي في تحسن لأن نسبة المشاريع التي تمت في وقتها قد زادت بنسبة ٧,٤٪، ونسبة المشاريع المتأخرة قد انخفضت بنسبة ١٠,٨٪ بالنسبة لعام ١٩٩٩.

وقال السيد خاتمي أن إيجاد وتنشيط الاحتياطي النقدي والريال من أهم الاجراءات التي تمت في العام الماضي بجانب مجالات إصلاح النظام الضريبي والميزانية.

وأشار رئيس الجمهورية إلى أهمية التأمين الاجتماعي وقال أن الحكومة تشعر بقلق متزايد تجاه نظام التأمين الاجتماعي، وقد قامت الدولة في السنة الأولى لتنفيذ الخطة بجهود شاملة وواسعة في هذا المجال. ويعتبر أن تنظيم نظام السداد المستمر وإيجاد فرص عمل وتوفير مسكن من أجل الأسر المحتاجة هي بعض الاجراءات التي تمت في هذا المجال.

* خطوات إدارية:

وفيما يتعلق بالخدمات الاجتماعية كالتأمين الصحي لمساعدة المنكوبين والمرضى قال أنه جاري إعداد خطة بالاجراءات التي لم تكتمل في السنة الأولى لتنفيذ الخطة الخمسية، كما أنه جاري إعداد خطة للنجدة والانتقاذ في حالات الطوارئ.

وطبقا لقوله، فإنه في العام الماضي تقرر تشكيل مجلس تخطيط للأقاليم وتشكيل مجلس لاتخاذ القرار والتنسيق على مستوى الاقليم وتقرر تفويض اختيار الأجهزة القومية للمديرين وأن يكون هذا الأمر موضع اهتمام لدى الحكومة.

وفيما يتعلق بالسياسات المالية والنقدية الموضوعة في الخطة الخمسية، فقد تم جزء اساسي من هذه السياسات في السنة الماضية. أما السياسات المالية غير المباشرة وتوحيد سعر الفائدة والتسهيلات في القطاعات الأخرى فلم تحرز الحكومة أي تقدم فيها. وحول دور الحكومة في تنظيم الأسواق المالية قال أنه تم اعطاء تصريح لتأسيس مؤسسة معتمدة غير حكومية لإعداد مجالات المنافسة التجارية وتنشيط هذا النوع من المؤسسات. وإيجاد شبكة كمبيوتر لسوق المال وتمهيد الظروف وتنشيط البورصات الاقليمية وتنشيط بورصة البضائع وكلها كانت موضع تنفيذ في السنة الأولى للخطة الخمسية الثالثة للتنمية. وأضاف خاتمي أنه تقرر إعداد مجالات أنشط لوزارة العلوم والبحث والتقنية من أجل تخطيط ودعم وتقييم الأبحاث والتقنية، فضلا عن الإشراف عليها.

كذلك فقد تم إعداد الاجراءات الأولية لاتصال الدولة مع شبكات الاعلام العالمية وإعداد اللوائح لالتحاق الدولة بالمنظمات العالمية ودعم حقوق اللاجئين في أنحاء العالم.

واستمر الرئيس في توضيح اجراءات تنفيذ الخطة الخمسية الثالثة في القطاعات المختلفة وقال أنه بالرغم من وجود متابعة لسياسات الخطة الثالثة في قطاع المياه مثل اصلاح وبناء شبكات المياه، وجذب المصادر المالية للقطاع الخاص لهذا القطاع، فإن معدل تحقيقها في سنة ٢٠٠١ غير مرض، وأن كل ما تم في قطاع المياه هو أقل من المتوقع في الخطة الخمسية الثالثة.

وصرح أنه يتم متابعة حوالى ٨٢٪ من مواد القانون وطرق تنفيذها فى القطاع الزراعى فى العام الماضى وقد تحقق فى قطاع الحدائق أهداف أقل من المتوقع فى الخطة الخمسية، وفى قطاع الثروة السمكية ومصائد الأسماك فقد تحقق بالترتيب ٧٩٪، ٦١٪ من الأهداف المتوقعة فى الخطة الخمسية. كما تحسن أيضا رأس المال الثابت بنمو يعادل ١٦،١٪ وكان المتوقع فى الخطة ١٢،٨٪.

وفى عام ٢٠٠٠ استطاع قطاع الصناعة أن يوفر ٧٣ ألف فرصة عمل جديدة لىغطي ٨٦،٥٪ من أهداف الخطة واعتبر نمو قطاع التعدين مطلوباً، وقال أن استخراج المواد المعدنية الفلزية قد زاد بنسبة ١٠،٥٪ واستخراج الحجر الصلب ٩٣،٥٪ والحجر ٢٠٪.

وحصر رئيس الجمهورية السياسات الحكومية فى قطاع التجارة وقال إن إيجاد تسهيلات جمركية وتحرير الصادرات وإزالة المعوقات والتجاوزات كانت من أهم الاجراءات، وفى السنة الماضية تحقق ٩١،٥٪ من أهداف القطاع فى مجال السلع غير النفطية. وقال إنه تم اعداد ٤٣٠ مشروعاً فى قطاع الطاقة وطرق تنفيذها فى السنة الأولى لتنفيذ الخطة الخمسية الثالثة. وفى مجال الاتصالات قال أن ضريبة التليفونات زادت من ١٢،٣٤٪ فى سنة ١٩٩٩ إلى ١٤،٩٪ فى العام الماضى، وأنه قد تم تشغيل ١،١ مليون خط تليفون ثابت و ٤٧٢ ألف تليفون محمول أى بنسبة نمو على الترتيب ١٦،١٣٪ بالنسبة لعام ١٩٩٩. وقال إن الحكومة قامت بإجراءات مهمة حول تنشيط القطاع غير الحكومى فى الأمور المتعلقة بالشحن والنقل للاستفادة من قدرة القطاع غير الحكومى فى استخدام الموانئ التجارية الكبيرة للدولة. وفى مجال الاسكان أعلن رئيس الجمهورية فى تقريره الذى قدمه إلى المجلس انخفاض متوسط انشاء البنية التحتية للوحدات السكنية وزيادة الوحدات السكنية الدائمة وتزايد نصيب الوحدات السكنية المؤجرة فى الخطة الخمسية الثالثة للحكومة.

وقال خاتمى أنه قد زادت نسبة إنشاء المساكن فى المناطق الحديثة الى ١٥٪ وانخفضت نسبة تزام الأسرة فى الوحدة السكنية من ٣،١٥ أسرة إلى ١،١٤ أسرة وانخفض متوسط البنية التحتية للوحدات السكنية فى المناطق المدنية من ٢١١٠م إلى ٢١٠٨م. وحول الاجراءات التى تمت فى وزارة التربية والتعليم فى السنة الأولى للخطة فإن ما تحقق فى القطاع التعليمى العام والمتوسط ودورات الإرشاد أقل من المتوقع.

وفى مجال محو الأمية تحقق ٧١٪ من الأهداف ووصل معدل الدورات التعليمية فى المرحلة الابتدائية الكاملة ٩٧،٣٪ وفى مراحل رياض الأطفال والتعليم الأساسى والمتوسط فى العام الماضى ٦٦،٨٪، وكان نسبة معلمى المدارس غير الحكومية من مجموع المعلمين ٤،٩٪. وقال إن النمو الكمى للمتعلمين الفتيين والحرفيين فى العام الماضى قد زاد فى العام الماضى بدرجات أكثر من المتوقع فى الخطة الخمسية الثالثة.

وقد تقرر أن يكون الارتقاء بإمكانات نظام التعليم العالى هذا العام موضع اهتمام من الحكومة. وكان انشاء ١٠ كليات فى العلوم و ٧ كليات فى الفنون والهندسة و ٦ كليات فى الزراعة

و ٦ كليات فى الطب و ٩ فى الآداب هى من أهم الانجازات فى قطاع التعليم العالى فى الأعوام السابقة. وفى مجال السياحة قال إن عدد السائحين الوافدين إلى الدولة فى السنة الماضية وصل إلى ١،٧ مليون شخص وكان الهدف الموضوع حوالى ١،٣٤ مليون شخص.

أما فى قطاع الإعلام فقال إنه يتم اعداد خطة حول إيجاد وكالة انباء غير حكومية والاستفادة من التقنيات الحديثة فى وكالات الانباء الوطنية وتحديث النظام الفنى للإذاعة والتلفزيون، وفى السنة الماضية لم تستطع وسائل الإعلام القومية انتاج برامج جديدة بصور كاملة.

فيما يتعلق بالنشاط الدبلوماسى قال رئيس الجمهورية أن عضوية إيران فى ١٦ مؤسسة دولية مثل اليونيدو واليونسكو ومجموعة ال ٧٧، تشير إلى الحضور النشط المضيف للدبلوماسية الإيرانية، كما أن لها دور فى حل الخلافات والنزاعات الإقليمية وتنمية التعاون الثنائى وتوسيع المشاورات بين الدول الصديقة.

وذكر خاتمى فى جزء آخر من حديثه أن الحكومة عازمت على أن تبذل جهودها من أجل حل المشكلات وقال أنه سيقوم بتوقيع النتائج التى تحققت فى مجال تنفيذ الخطة الخمسية ويطلب تقييم ومتابعة مجلس الشورى فى مجال تنفيذ الخطة، وأوضح أن الحكومة ستقوم بتنفيذ الخطط والمشاريع الموضوعية وطلب رئيس الجمهورية من أعضاء مجلس الشورى أن يساعده وذلك بالنقد البناء والعدل.

* مطالب تشريعية:

وأشار خاتمى إلى أن أهم مشكلة تواجهه فى الوقت الراهن هى مشكلة البطالة وأن حل هذه المشكلة هو ما تسعى إليه الحكومة، ولن يتم ذلك إلا بالاصلاح المؤسسى فى المجالات المختلفة. والحكومة تنتظر من أعضاء مجلس الشورى أن يوافقوا على قانون الخطة الخمسية الثالثة وتهيئة المجالات لجذب الاستثمارات والتنافس فى النشاط الاقتصادى للدولة.

وقال رئيس الجمهورية أن تقليل المعوقات الاقتصادية للحكومة لوضع نظام جديد للميزانية هو الشغل الشاغل للحكومة، وقد قررت الحكومة من أجل تنفيذ كامل لأحكام ومقررات الخطة الخمسية الثالثة أن تقدم لائحة لإصلاح بعض المواد القانونية للمجلس مستقبلاً.

وأكد خاتمى على أهمية تهيئة المجال للنمو الاقتصادى، لأن النمو الاقتصادى للدولة بدون النظر إلى العدالة الاجتماعية لا يستطيع أن يستمر مدة طويلة، وأكد على أهمية وجود نظام للتأمين الشامل بهدف إرساء العدالة الاجتماعية.

وقال إن الحكومة تأمل فى المستقبل القريب أن تقدم للمجلس خطة لنظام التأمين الاجتماعى الشامل، وقال رئيس الجمهورية إن المساعدة المقدمة فى هذا المجال تخصص إلى الطبقة المتضررة والفقيرة من المجتمع.

وفى نهاية التقرير قال خاتمى أن الحكومة ستعمل بعزم وبتعبئة شاملة لكل الامكانيات البشرية من أجل تحقيق أهداف الخطة الخمسية الثالثة، ويجب أن يتسم عملها بالشفافية والخضوع للإشراف والتقييم.

معوقات تأسيس المجتمع المدني من الناحية الدينية

فريبا مسعود بورشيرازى

جريدة سياست روز «السياسة اليوم» ٢٣/١٠/٢٠٠١

الجزور التاريخية لمعوقات تحقيق المجتمع المدني:

تبلور المجتمع المدني لأول مرة منذ ألف وأربعمائة سنة بهجرة المسلمين من مكة إلى يثرب، هذه المدينة التي سميت فيما بعد بمدينة النبي (ص). ومع أن زعامة هذا المجتمع كانت مخولة للنبي "ص" الذي كان متصلا بمصدر الوحي السماوى إلا أنه توافرت في هذا المجتمع كل أسس ومبادئ المجتمع المدني بمعناه الحديث.

وكانت بيعة النبي "ص" تعتبر بمثابة قبول سيادته وسلطته. وأهم خصوصيات تلك الفترة هي مبايعة النساء للنبي "ص"، فالأول مرة في تاريخ البشرية تحصل النساء على حق الانتخاب وإبداء الرأى والاشتراك فى القضايا السياسية والاجتماعية.

وقد تبلورت قبل تشكيل الحكومة الإسلامية فى مدينة النبي "ص" أنماط اجتماعية ذات نسيج تقليدى فى صورة قبلية عشائرية، إلا أنه مع تكوين مجتمع مدنى فى المدينة تبلورت أنماط اجتماعية جديدة بشكل أوسع وأشمل من العلاقات القبلية، وظهرت جماعات منظمة مقننة كالأنصار والمهاجرين والصحابه والتابعين وأصحاب الصفة وكل الأنماط الجديدة للنظم الاجتماعية.

وكان تولى المسؤولية ولعب دور فى سلطة المجتمع من بين الموضوعات التى كانت موضع مناقشة بصفة دائمة على الرغم من الزعامة المطلقة والمتصلة بالوحي ممثلة فى شخص النبي "ص". وكان النبي "ص" يتشاور مع أهل الرأى فى كل الأمور الهامة والمصيرية بالنسبة للمجتمع مثل الحرب والسلم والقضايا الأمنية وغيرها، وكان المحك الرئيسى فى هذه الاستشارة ليس الجنس أو اللون أو السن أو العصبية بل جدارة الرأى وعقلانيته. وبصفة عامة فقد تحقق وبشكل تام مبدأ الجدارة الشعبية فى تولى المسؤولية ولعب دوراً فى مراحل السلطة المختلفة فى مدينة النبي "ص"، وبهذا الشكل لعب سلمان الفارسى مع بلال الحبشى إلى جوار السيد القرشى دوراً هاماً فى تشكيل المجتمع المدنى فى مدينة النبي "ص".

ومن الممكن إقامة الحريات المدنية مع "الحقوق الموضوعة" لرعاية حقوق الأقليات، لأن الدين الإسلامى كدين كامل شامل يراعى حقوق الأقليات الدينية وغير الدينية كالدهرين وغيرهم. وهذه الأقليات تتمتع بكافة حقوقها الطبيعية، وهى فى علاقتها بأغلبية المجتمع تخضع لمجموعة القوانين الموضوعية المتوافقة مع ظروف زمانها

ومكانها، ويمثل العدل ورعاية الحقوق الإنسانية والطبيعية جوهر تلك "الحقوق الموضوعة".

كان القانون هو روح المجتمع المدنى فى مدينة النبي "ص" لدرجة أنه لم يكن هناك فرق بين الرسول وبين أبسط شخص فى المجتمع فى إقامة العدل. وبعد تنفيذ الأحكام والقوانين فى كافة المسائل أمراً تعبدياً والخروج عليها يعد معصية لله. لكن المجتمع المدنى الذى تبلور فى عهد الرسول "ص" بكل ما يعنى لم يدم طويلاً، وتغيرت ماهية هذا للمجتمع بوفاته وأصبح مجتمعا استبدادياً. ولو أننا نحينا جانباً الأربع سنوات والتسعة أشهر التى حكم فيها الإمام على والتي كانت نموذجاً كاملاً للمجتمع المدنى بعد الرسول "ص" فإنه يمكن القول أن فترة حكم النبي "ص" لم تكن طويلة، ثم عادت الأمور إلى سابق عهدها فأصبح الحكم حكماً استبدادياً وراثياً.

وقد وقع هذا الانحراف لسببين:

الأول: عودة المفاهيم الجاهلية مرة ثانية والتي لم تكن قد اختفت تماماً. الثانى: تأثير ثقافات الأمم المجاورة كالإمبراطورية الإيرانية والرومانية والتي كان يحتذيها الحكام المسلمون. وهكذا تبلورت فى كل الأمم الإسلامية حكومات استبدادية تحكم بإسم الدين، واستمر هذا الوضع طيلة ألف وأربعمائة سنة وحتى انتصار الثورة الإسلامية. حيث أسست الأمة الرائدة حكومة مثل حكومة النبي "ص" واستقراراً يشبه استقرار مدينة النبي.

وبالنظر إلى الماضى والتطورات الخاصة بعالم اليوم، فمن الطبيعى أن نواجه صعوبات ومشكلات جمة من أجل تحقيق المجتمع المدنى واستقرار مدينة النبي. وأهم هذه المشاكل:

أ - بما أن السيادة الدينية تسبق العدل الدينى فإن ما سينتج عن هذه السيادة وتطبيقها على كافة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية على كافة الأصعدة الداخلية والخارجية من الممكن أن تمثل مشكلة وقتية، هذه المشكلة سيتسفلها الأعداء وسينسفون الفكرة برمتها.

ب - بالرغم من أن كل الأديان تؤدى إلى غاية واحدة، إلا أن الله عندما أرسل الرسل للهداية البشرية كان يرسل الرسول متوافقاً مع الزمان والمكان وظروف ومقتضيات كل عصر، ولهذا السبب فإن هناك توافقاً خاصاً بين الأوامر الإلهية وظروف كل عصر، وقد أوضح الله عز وجل هذا

الأمر بشكل بليغ حيث يقول: "ما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه" لسان القوم يعنى "تحدث اللغة" وإتقان "لغة الحوار". وبديهي أن تكون أوامر ونواهي نبي اليهود بالعبرية، وأن النبي الذي يخرج من بين العرب تكون رسالته بالعربية، إلا أن هناك نكتة ظريفة هي أن لسان القوم يعنى أمرا آخر وهو لغة "التفهم" و"التفاهم" أى اللغة التي لها القدرة على إقامة اتصال وإدراك للمفاهيم المطلوبة بين الناس. هذا الأمر يعنى أن المجتمع كالأإنسان له حياة أيضا ومثله مثل أى كائن حتى له مراحل نمو وممات وتقدم ورقى وجمود وتيبس. فكل الخصائص الحياتية للإنسان تصدق تماما على المجتمع أيضا، وفى مثل هذه الظروف فإن التأثير والتأثر المتبادل بين المجتمع وأفراد النوع الإنسانى يغير الحاجات والمتطلبات وفق مقتضيات الزمان والمكان. وفى مثل هذه الظروف من الممكن أن يكون القاسم المشترك بين المجتمع المدنى القائم على مدينة الرسول "ص" والتطورات الاجتماعية الحالية هو معرفة "لسان القوم".

ولأن المجتمع الإنسانى اليوم قد أصبح قرية صغيرة نظرا لثورة الاتصالات والتكنولوجيا المتقدمة فإن القوم المخاطبين فى العصر الحاضر ليسوا قوما محددين بل هو مجتمع عالمى متنوع فكريا وثقافيا كثير الحاجات والمتطلبات، والحكومة المدنية فى هذه الأثناء هى لسان القوم أى لغة التفهم والتفاهم المتبادل لإقرار القيم الإنسانية والإلهية وقبول الحقوق الطبيعية والوضعية بالنسبة للنوع الإنسانى فى مسيرة التطور والنمو، ولو لم تعرف هذه اللغة ولم تستخدم فإن عجلة المجتمع فى ذلك الزمان ستكون بطيئة وستصبح أكثر بطئا، وهذا الأمر سيؤدى فى النهاية إزاء هذه الظروف الخارجية إما أن ينفعل بها ويتأثر، وإما أن ينزوى وينكفى على نفسه، وإما أن يزول ويندثر، بناء على هذا فإن محاولة السعى لخلق لغة خاصة بهذا الجيل هى من ضروريات تشكيل المجتمع المدنى الذى يبدو فى الوقت الراهن محاطا بالمعوقات.

ج- ومن المشاكل الأخرى التى تكتنف إقامة مجتمع مدنى، افتقاد التجربة المتوافقة مع ظروف العصر الراهن. وعلى الرغم من أنه يمكن استخلاص أركان وأصول المجتمع المدنى من مدينة النبي "ص" إلا أن هذه الأركان والأصول فى العصر الحاضر تحتاج إلى بنية وشكل جديد بالشكل الذى يجعلها، علاوة على حفظ محتوى المدينة، متوافقة مع تطورات العصر الحاضر، إلا أنه لا توجد تجربة تجسد استقرار هذا المجتمع المدنى.

معوقات المجتمع المدنى فى إيران:

يقسم البعض هذه المعوقات إلى عدة أقسام: موانع تاريخية، موانع بنيوية تأسيسية، موانع ثقافية.

من الناحية التاريخية تعد أسس المجتمع المدنى فى إيران ضعيفة جدا. فمجتمعنا يختلف عن المجتمعات الأوروبية فى القرون الوسطى فلم يكن لدينا طبقات مستقلة، عن الحكومة أى أنه لم يكن لدينا حتى فى العهود الإقطاعية

طبقات ومجالس ومؤسسات أرستقراطية مستقلة عن الحكومة. فوجود مثل هذه الطبقة فى أوروبا كان يؤدى دائما الى وجود فجوة بين المجتمع والجهاز السياسى تحول دون سيادة السلطة السياسية المطلقة على المجتمع. وفى عصر ما بعد النهضة أو ما يسمى بحركة الإصلاح الدينى وخلال تطورات القرن ١٨ و ١٩ تبلورت فى أوروبا طبقة اجتماعية تسمى البورجوازية، إلا أنه فى تلك الفترة لم توجد فى إيران الأرستقراطية ذات النفوذ المستقل وكانت تقتصر إلى التاجر والبرجوازي المستقل عن الحكومة، من المؤكد أنه كانت توجد بعض الجماعات والطبقات المستقلة مثل طبقة رجال الدين التى كانت تعمل خلال المائة سنة الأخيرة كمؤسسة شبه منفصلة ومستقلة عن الحكومة. ولهذا استطاعت أن تقال زعامة المجتمع خلال الأزمات المتعلقة بالسلطة السياسية، ولعبت الدور الإيجابى للشعب إزاء الحكومات المتعاقبة إلا أن باقى طوائف المجتمع من حرفيين وفلاحين وغيرهم لم يستطيعوا على مدى التاريخ أن ينالوا المكانة اللازمة والمناسبة من أجل حياة مستقلة عن الحكومة، ولذا كان تحولهم وتطورهم مرتبط بتطور الحكومات والسلطات السياسية.

سبب آخر يعوق إقامة المجتمع المدنى هو عدم تحقيق النمو والتطور اللازم فى الخصائص البنيوية للنظام السياسى والنظام الاجتماعى. فى الواقع أن ساحة الحياة العامة للنظم المطلوبة لم يهيئ لها الجو اللازم للقيام بأعمال مستقلة من جانب الجماعات والطبقات الاجتماعية المتنوعة.

على سبيل المثال، تعد الأحزاب أحد مؤسسات المجتمع المدنى. هذه الأحزاب فى مجتمعنا حتى الآن لم تتمكن من توطيد نفوذها والاستمرار فى عملها. من المؤكد أن الاستبداد والوضع الهامشى وشبه الاستعمارى فى المجتمع الإيرانى كان له أكبر الأثر فى خلق مثل هذا الوضع. وكذلك أيضا لم تتبلور لدينا الصحافة المستقلة والمؤسسات الاجتماعية المتنوعة مثل الاتحادات والنقابات وذلك كله راجع إلى الوضع البنىوى بالنسبة للمجتمع. وفى النهاية يؤدى ذلك كله إلى عدم تعدد القوى الاجتماعية والسياسية فى المجتمع الإيرانى.

ثالث معوقات تحقيق المجتمع المدنى يرجع إلى ثقافة المجتمع. فمن المؤكد أن الثقافة الدينية الكائنة والمؤسسات الدينية مثل مؤسسة المرجعية والروحانية قد لعبت دور المؤسسة شبه مدنية فى التاريخ والمجتمع الإيرانى. ودائما ما كانت تملأ إلى حد ما الفراغ الناشئ عن عدم وجود الأحزاب والمؤسسات المدنية، وعملت على إيجاد نوع من الإحساس بعدم الحاجة إلى النظم السياسية والاجتماعية.

مجموعة أخرى من معوقات المجتمع المدنى تكمن فى النماذج الثقافية المسيطرة على نظامنا السياسى منها على سبيل المثال الانغلاق على الذات، الفردية، عدم الاعتقاد فى العمل الجماعى وسوء الظن، الايمان بالجبر، اليأس من العمل الجماعى، الانتهازية والحلول الشخصية لكثير من

القضايا. بناء على هذا فإن سلوكيات المواطنين في المجتمع الإيراني تمثل أحد الأسباب التي تعرقل قيام مجتمع مدني. ويذكر بعض اصحاب وجهات النظر مانعين هامين يكمنان في الثقافة السياسية السائدة في بلدنا يحولان دون تحقيق المجتمع المدني. المانع الأول هو ثقافة النخبة السياسية لدينا، فقد سادت ولأسباب عديدة ثقافة المشاركة الصدامية والمنافسة الهاربة. وبين المشاركة والمنافسة صلة قرابة، فلا يمكن مطلقاً أن تتبلور المشاركة إلا إذا تم قبول المنافسة، والمنافسة التي لا تقوم على المشاركة تظل محصورة في نطاق محدود. ولأسباب تاريخية مختلفة، لا تراعى الصفوة السياسية لدينا، سواء الذين هم في السلطة بالفعل أو الذين يحاولون الوصول إلى بلاط السياسة، مبدأ المشاركة وقواعدها وبالتالي يعترفون رسمياً بمبدأ المنافسة.

ومن الممكن تشخيص أسباب وعناصر هذه المشاركة الصدامية والمنافسة الهاربة كالتالي: عدم توافر الثقة السياسية في النظم الحكومية، عدم توافر الثقة في النفس، انتشار سوء الظن، ولهذا شاعت في ثقافتنا العامة أحد الوصايا الهامة وهي:

أيها القلب تعود الوحدة - قال الناس هم موطن البلاء من المؤكد أن ظاهرة عدم الثقة بالنفس قد تلاشت على أصعدة مختلفة، أحد هذه الأصعدة التي تلاشت فيها هذه الظاهرة بصورة واضحة كان تبلور الثورة الإسلامية وانتصارها، فقد عملت أفكار حضرة الإمام بأشكال مختلفة على رفع مستوى الثقة بالنفس في المجتمع. إذ قليلاً ما يحدث في العالم أن يحظى زعيم محلي بالنفوذ والقدرة التي تجعل الشعب يتخذ من مدفته مزاراً يشد إليه الرحيل. وهذه الظاهرة تدل على تلاشي تلك الفجوة التاريخية التي كانت موجودة بين الأمة والحكومة.

لقد آلت البنية التقليدية إلى الضعف أو حدث لها انحراف إلا أنه لم تتبلور إزاءها بنية جديدة، ووهن العرف إلا أن القانون لم يستطع أن يحل محله. وساق هذا الفراغ المجتمع نحو نوع من القطبية إحدى طرفيها حكومة مركزية شمولية تقوم بالحل والفصل في كافة قضايا المجتمع، والطرف الآخر شعب فاقد الثقة في الحكومة ويفتقر إلى المؤسسات المتطوعة لتنظيم وتجميع الآراء والرؤى.

كل هذه العوامل أدت إلى تبلور منظومة قوية تقف في وجه تحقيق المجتمع المدني.

الخلاصة:

يجب أن تنصرف إيران بنموذجية وأن توفق بين الاحتياجات العصرية وبين المضامين والقيم المطلوبة. ومن ناحية أخرى، يجب أن تراعى التاريخ الثقافي والمعتقدات السائدة داخل الشعب تلك المعتقدات التي لا تتواءم بشكل كبير مع تعدد السلطة في المجتمع فالمعارضون لا طاقة لهم بقبول المشاركة والتعاون مع الآخر لتحقيق أهداف مشتركة

وليست لديهم التجربة الكافية في هذه المجالات ولا زالوا حتى الآن في طور التجريب بناء على هذا فلولوصول إلى أهداف مرجوة، على المجتمع أن يقطع شوطاً ليس بالقصير في هذا المضمار.

ومن العوامل والأسباب الأخرى التي تحول دون تحقيق المجتمع المدني واستقراره، الضغوط والتهديدات الخارجية التي من الممكن بحث آثارها على صعيدين:

الصعيد الأول: الدعايا المعارضة للمجتمع المدني في صدر الإسلام، فنظراً لعدم الإلمام بمبادئ وأسس وتنظيمات المجتمع المدني في صدر الإسلام يعتبر المعارضون إقامة مثل هذا المجتمع هو بمثابة انحياز نحو الغرب وأمريكا وهذا يعني التخلي عن قيم الحكومة الدينية والإسلامية، هذا التيار يستغل دعايا وسائل الإعلام الغربية لخدمة أهدافه الخاصة وينسى أن أول مجتمع مدني قد تأسست دعائمه منذ ما يقرب من ألف وأربعمائة سنة مضت في مدينة النبي (ص) ويتجاهل المعارضون هذا الأمر. أن المطلوب ليس "المجتمع المدني" بشكله الغربي، بل المطلوب هو الاستفادة من نموذج الحكومة النبوية بالشكل الذي يتوافق مع ظروف العصر. إن خطر المساواة بين المجتمع المدني والمجتمع الغربي من الممكن أن يكون وسيلة ضغط لإيجاد هوة بين المجتمع وتفتيت عنصر الوحدة منه، ومن ناحية أخرى، يضطر زعماء المجتمع كرد فعل، حتى يتجنبوا عملية الربط بين المجتمع المدني والمجتمع الغربي، أن يتجاهلوا ولا يهتموا بمبدأ المجتمع المدني.

الصعيد الثاني من المعوقات التي تواجه تحقيق المجتمع المدني هو الظروف الدولية، تلك الظروف التي تعتبر الإسلام تهديداً للنفوذ الغربي وسيطرته على باقي الدول.

ولو تحقق هذا المجتمع في إيران فمن البديهي أنه سيكون خطراً كبيراً على سيادة باقي الدول. ولهذا تعمل وسائل الإعلام الغربية بصورة دائمة على تشويه صور الحكومة الإيرانية حتى تظهر أنه لا يوجد أي ركن من أركان المجتمع المدني في السيادة الإسلامية. الارتباط بين هذين الخطرين، أي تفسير المجتمع المدني على أنه هو المجتمع الغربي من الداخل، والعمل على نفى أي مدنية للمجتمع الإسلامي من الخارج يمثلان سيفاً ذا حدين يهدد مستقبل مجتمعا ويقوده نحو الركود.

واليوم يمثل البحث والحوار حول المدنية وخصوصياتها والظروف الحالية للأمة الإسلامية أهم قضية يجب أن تناقش وتدرس على كافة مستويات المجتمع، فالاستماع إلى وجهات النظر المؤيدة والمعارضة من الممكن أن يساعد في تجدد الأمل في سيادة مدينة النبي (ص) متوافقة مع متطلبات الإنسان المعاصر متناغمة مع الظروف المعقدة لثورة التكنولوجيا والاتصالات.

خطوة على طريق تقديم الأحزاب السياسية (٤)

■ سياست روز (السياسة اليوم) ٢٠٠١/٨/٦

أنجزت خلال السنوات الأولى من نشاطها البرامج المطلوبة وبسرعة والدليل على ذلك توفير الاعتمادات المالية اللازمة لتنفيذ المشروعات الكبرى على إثر ارتفاع سعر النفط عالمياً ومع هذا استمر الصراع بين الجناح اليميني التقليدي واليميني الحديث، وعلى أعقاب انتخابات المجلس الخامس "شتاء سنة ١٩٩٥" ازدادت حدة الخلاف بين هذين الفريقين، وبلغ هذا الخلاف حدته خلال تحديد القائمة الانتخابية لجمعية روحانيت.

وكان الموضوع أن شكلت الجمعية المؤتلفة الإسلامية مع جمعية روحانيت مبارز ائتلافاً في جناح اليمين "تنظيمات متحدة". ومن هنا فإن التجار والأثرياء التابعين لجمعية المؤتلفة كانوا يتمتعون بمكانة خاصة من الناحية المالية في التنظيمات المتحدة وقد أعلنوا عن عدم قبولهم لبعض أعضاء قائمة جمعية روحانيت الذين كانوا يميلون إلى اليمين الحديث وأعلنوا أن لهم عذراً شرعياً. ومع ازدياد نطاق الخلافات طلب هاشمي رفسنجاني بناء على اقتراح حسن حبيبي أحد قادة جمعية روحانيت أن يضع أسماء خمسة أشخاص من المعارضين عليهم في قائمته ولكن لم يتم هذا الاتفاق أيضاً، وفي سنة ١٩٩٥ أعلن لفييف من الوزراء ونواب السيد هاشمي الانفصال عن جمعية روحانيت. وبهذا الشكل دخل ثاني فريق منفصل عن جمعية روحانيت بعد جمعية روحانيين مبارز الساحة السياسية تحت مسمى "كوادر البناء" وابتدأ هذا الحزب بـ ١٦ عضواً كانوا عبارة عن ١٠ أشخاص من وزراء حكومة هاشمي رفسنجاني و٤ من نوابه هم "حسين مرعشي، عطاء الله مهاجراني، محمد هاشمي، هاشمي طباء" والسادة سيد محسن نور بخش رئيس البنك المركزي وغللام حسين كرياسجي "محافظ طهران". وطبقاً لما قاله عطاء الله مهاجراني أحد الوجوه البارزة في حزب كوادرا البناء "بدأت كوادرا البناء كحركة منطوية ملتزمة لأننا شعرنا أن الأفق السياسي قد أصبح محتكراً. وجدير بالذكر أن قائمتي كوادرا البناء في المجلس الخامس كانتا تضمنا وجوها بارزة من بينها عبدالله نوري، فائزة هاشمي، ومجيد أنصاري ولفييف من مديري البلديات، وعلى الرغم من أنهم لم يكونوا في قائمة جمعية روحانيت إلا أنهم حازوا شهرة ذائعة

مع انتهاء الحرب المفروضة وتحت إشراف حضرة الإمام تم تشكيل مجلس لإعادة النظر في الدستور. ومع إلغاء منصب رئيس الوزراء تم نقل اختصاصاته إلى رئيس الجمهورية؛ وأخذ مكانه في التشكيل الحكومي النائب الأول ومع إلغاء «وزارة الجيش» ووزارة الشؤون التنفيذية، تم نقل قسم من اختصاصات رئيس الجمهورية إلى زعيم الثورة الإسلامية.

وكانت الانتخابات الخامسة لرئاسة الجمهورية قد تمت بعد وفاة الإمام الخميني بحوالي خمسين يوماً وكان قد ترشح لرئاسة الجمهورية السيد علي أكبر هاشمي رفسنجاني - رئيس مجلس الشورى آنذاك. والسيد عباس شيباني نائب المجلس عن دائرة طهران. وقد اشترك في هذه الانتخابات حوالي ١٥,٥ مليون من ٢٩ مليوناً لهم حق الاشتراك في الانتخابات ووصل السيد رفسنجاني إلى رئاسة السلطة التنفيذية بحصوله على ٩٤,٥٪ من إجمالي الأصوات. وقد بادر هاشمي رفسنجاني مع طرح شعار "الإصلاح الاقتصادي" وإعادة بناء "الاقتصاد المتضرر من الحرب" باختيار حكومة من الوجوه البارزة في الجناحين اليميني واليساري وقد اختار من اليمين معظم المثقفين والمتخصصين أو ما يطلق عليهم التكنوقراطيين واختار من اليسار أيضاً الوجوه البارزة من بينهم سيد محمد خاتمي، مصطفى معين، عبدالله نوري وغللام رضا اقازاده ومن المؤكد أن مثل هذا الاختيار للوجوه التكنوقراطية في حكومة هاشمي رفسنجاني قد أدى إلى اتساع هوة الخلاف بين حكومة هاشمي رفسنجاني والجناح اليميني التقليدي وأصدق برهان على هذه المواجهة يشاهد بوضوح في اصطدام المجلس الرابع الذي كان تحت سيطرة الجناح اليميني مع حكومة هاشمي رفسنجاني.

ونذكر في هذا الصدد استجواب ايرج فاضل وزير الصحة، ومحسن نور بخش وزير الاقتصاد والمالية وعبدالله نوري وزير الداخلية، وفروزش وسعيدى كيا وزيرى الجهاد والنقل والمواصلات، والنقد الشديد من جانب غلام حسين كرياسجي "محافظ طهران" وتشكيل لجنة تحقيق مع هيئة الإذاعة والتلفزيون وفي النهاية تنحية محمد هاشمي من رئاسته تلك الهيئة. وعلى الرغم من التحديات الكاثنة فإن حكومة البناء قد

وحصلوا على النصاب اللازم لدخول المجلس وزادوا من قيمة الحزب الجديد. اختلف نواب كوادر البناء مع جماعات خط الإمام والجناح اليسارى وكونوا جمعية حزب الله فى المجلس الخامس كجمعية معارضة لها تأثيرها النسبى.

على أية حال، تطور هذا الحزب بسرعة وضم الكثير من الوجوه البارزة فى الدولة ويمكن أن يذكر من بينهم الأسماء التالية: محمد على نجفى، ومحمد هاشمى، غلام حسين كرياسجى، ومحسن نور بخش، عطاء الله مهاجرانى، فائزة هاشمى، حسين مرعشى، مصطفى هاشمى طباء، اسحاق جهانكيرى، محمد عطريا نفر، غلام رضا فروزش، محسن هاشمى، على هاشمى، فاطمة رمضان زادة، رضا أمر اللهى، رضا ملك زاده، على مصلى. جدير بالذكر أن اتخاذ كوادر البناء شعار "العزة الإسلامية" قد خلق نشاطا كبيرا فى الفضاء السياسى، بالشكل الذى يجعل من الممكن اعتبار التحركات السياسية والتوسعية لكوادر البناء هى السبب الرئيسى لظهور حركة الثانى من خرداد. وفى انتخابات الدورة السابعة لرئاسة الجمهورية طرح حزب كوادر البناء فى المجلس الخامس بمساعدة نواب اليسار اقتراح تغيير الدستور وإعادة انتخاب السيد رفسنجانى مرة ثالثة، ومن المؤكد أن السيد عطاء الله مهاجرانى قد بذل جهودا عظيمة فى هذا الصدد لكن هذا الأمر لم يحظ بقبول السيد هاشمى والجهات المعنية. بعد ذلك سعى الحزب للحصول على موافقة السيد حسن حبيبي لخوض انتخابات الدورة السابعة لرئاسة الجمهورية إلا أنه لم يوفق. وكما تباحت الحزب مع محمدى رى شهرى ويقال أنه اقترح تأييد ترشيح على أكبر ناطق نورى مرشح جمعية روحانيت بشرط أن يحصل الحزب على ٥ أو ٦ حقائب وزارية فى حكومته، إلا أنه لم يتم هذا الأمر، وفى النهاية أيدوا مرشح جمعية روحانيين أى سيد محمد خاتمى وقد لعب حزب كوادر البناء دورا كبيرا فى فوز السيد خاتمى فى انتخابات الدورة السابعة لرئاسة الجمهورية وانتقال السلطة إلى الجناح اليسارى، على أية حال حصل حزب كوادر البناء على تأشيرة التأسيس فى أغسطس عام ١٩٩٩.

وتعكس جرائد إيران، مثل ميهن "المواطن" وزن وهمشهرى "المرأة والمواطن" مواقف ورؤى هذا الحزب وقادته.

التوجهات الاقتصادية لحزب كوادر البناء :

فى أدبنا السياسى يمكن تصنيف حزب كوادر البناء ضمن زمرة أحزاب "اليمن الحديث" ويقدم الحزب "التمية" على "العدالة" ويستبدلون "العقلانية" والإدارة العلوية بـ «الإدارة الدينية». بعبارة أخرى يطالب الحزب بالتغيير والتطوير فى النظم التقليدية لعملية التوزيع والإنتاج ويعتبر أن الاقتصاد التقليدى القائم على

السوق والذى يحظى بتأييد الجناح اليمينى التقليدى هو اقتصاد مريض عديم الجدوى. وعلى كل لا يعتبر تعميق هذه التحديات والاختلافات أحد أسباب الانفصال عن اليمن التقليدى. وعلى أية حال فبعد أن امسك حزب كوادر البناء بزمام الأمور التنفيذية قام بإنشاء "المحلات ذات الأفرع" والمناطق التجارية الحرة عملا بأفكاره الاقتصادية وعمل علانية على إضعاف اقتصاد السوق وقد قوبل هذا الأمر بمعارضة شديدة من جانب جناح "البازار". ومع ازدياد هذه المعارضة عمل حزب كوادر البناء على نقل ملكية هذه المحلات والأسواق التجارية إلى القطاع الخاص وقد أدت هذه الخلافات إلى ظهور منظمات سياسية جديدة فى الجناح اليمينى.

موضوع آخر هام هو أن الأعضاء البارزين فى الحزب معظمهم من كبار المديرين الذين تولوا كثيرا من المناصب الاقتصادية فى الدولة ولهذا السبب فإن الفكر الغالب على صانعى القرار فى حزب كوادر البناء هو الفكر الاقتصادى، وهم يدافعون بشدة عن سياسات الإصلاح الاقتصادى فى صورة خصخصة الصناعة وإلغاء الدعم والاهتمام التنافسى ولهذا فهم دائما فى موضع النقد من قبل الجناح اليمينى التقليدى بل والجناح اليسارى، وتعبير آخر يمكن اعتبار فترة البناء ذات الثمانى سنوات هى نتيجة فكر قادة كوادر البناء التى كانوا يؤيدونها بصفة دائمة ويعتبرونها صفحة مشرقة فى تاريخ الاقتصاد والتعمير الإيرانى. وفى هذا الصدد يقول كرياسجى: « تم إيقاف سياسات الإصلاح فى حكومة هاشمى من أجل الضغوط المختلفة ويعتقد الكثيرون أن هذا العمل سيكون له الكثير من الآثار الإيجابية» ويواصل حديثه قائلا "لتقييم حكومة السيد هاشمى على مستوى أعلى يجب أولا أن نقارن هذه الفترة بتجارب وإمكانيات مشابهة لهم لنرى إذا ما كانت ناجحة أم لا؟". وجدير بالذكر أنه خلال النصف الثانى من نشاط حكومة البناء ووجهت سياسات الإصلاح بمشاكل كثيرة بسبب زيادة التضخم وحلول موعد سداد الديون المقترضة فى سنوات ١٩٩٠ و ١٩٩١ حتى أن السيد رفسنجانى نفسه أعلن فى إحدى خطب الجمعة سنة ١٩٩٤ أننا سنواجهه وينفس الشجاعة التى دخلنا بها الحرب ارتفاع الأسعار، وفى الواقع يمكن اعتبار هذا الكلام اعترافا علنياً من السيد رفسنجانى بتوقف سياسات الإصلاح الاقتصادى بناء على أوامره.

جدير بالذكر أن حزب كوادر البناء يعتبر التنمية الاقتصادية والتعمير هى فى المقام الأول من الأولويات ويؤمنون بأن التنمية الاقتصادية هى التى ستهيئ السبيل أمام التنمية السياسية، لذا فهم يعتبرون التنمية الاقتصادية مقدمة على التنمية السياسية. بينما تقول كل التنظيمات الكائنة فى جبهة الثانى من خرداد بأرجحية التنمية السياسية على التنمية الاقتصادية ولا يقبل حزب

كوادر البناء بهذا الأمر ويرى أن التنمية السياسية ستكون نتيجة طبيعية للتنمية الاقتصادية. وفي إيضاح لهذا الأمر يرى غلام محسین مریاسجی أنه من أجل حل القضايا الاقتصادية والتنفيذية في البلاد يجب حل العضلات الثقافية والسياسية. بناء على هذا فإن المشكلة الأساسية هي قضية الاقتصاد والتعمير، ويرى حزب كواد البناء أن الوصول إلى اقتصاد قوى يكون عن طريق جذب الاستثمارات الأجنبية ويكون ذلك قائماً على انتهاج سياسة خارجية متزنة تعمل على خلق علاقات ثنائية وتعمل على رعاية المصالح المشتركة مع الدول الأجنبية وكذلك أيضاً التوجه نحو خصخصة الاقتصاد والعمل على خلق مناخ مناسب من الناحية الأمنية بالنسبة للاقتصاد والاستثمار وإصلاح الهيكل الإداري، وبناء على هذا فإن تحقيق الاقتصاد المزدهر يكون منوطاً بحماية الإنتاج والمنتج ويرفض هذا الحزب استحواذ الحكومة على الساحة الاقتصادية.

التوجهات السياسية لحزب كواد البناء:

يؤكد هذا الحزب على التنمية السياسية، والحرية السياسية والمنافسة السياسية والمجتمع المدني والديموقراطية الشعبية الدينية وحقوق الإنسان وتنفيذ القانون وانتهاج سياسة التصالح وكسب الثقة ويعارض السلوكيات الشعبية الفوضوية.

ونظرة على نتيجة عمل استراتيجيات حزب كواد البناء نجدها تؤيد هذا الكلام، حيث تهتم اهتماماً خاصاً بتنفيذ الأساليب التكنوقراطية كما تهتم بالبراجماتية كنموذج مناسب للسلوكيات الحزبية.

وعلى صعيد السياسة الخارجية يؤيدون مبدأ رعاية المصالح القومية، وبناء على هذا لا يرون أي حدود لخلق علاقات متبادلة مع كافة دول العالم وهم يقدمون "سياسة التصالح وكسب الثقة" منذ السنوات الأولى لحكم هاشمي رفسنجاني، وكما يؤمنون بمبدأ "ليس كل من لا يكون معنا يكون عدواً لنا بل هو ناقد لنا".

وكثير من المحللين السياسيين يعتقدون أن حزب كواد البناء يضم أعضاء من الجناح اليميني والجناح اليساري فالجناح اليساري يسمى "بالجناح الأصفهاني" ويرأسه غلام محسین مریاسجی وهو قريب جداً من جبهة الثاني من خرداد أما الجناح اليميني فهو معروف بـ "الجناح الكرمانی" ويرأسه محمد هاشمي وحسین مرعشي ويقال أن لهم تعاملات سرية مع الجناح اليميني.

وكثير من أعضاء الحزب لا يؤيدون مثل هذه التكتلات داخل الحزب بل إن كریاسجی يقول في هذا الصدد "إننا يجب أن نحول دون عملية الانشقاق ونعمل على إيجاد جبهة موحدة. إننا لا نشجع على الانشقاق ومن وجهة نظري أن هذه الأمور ليست ضرورية، على أية حال، حزب كواد البناء هو حزب واحد. مع كل هذه التفاصيل، لا يمكن انكار وجود اختلاف داخل الجماعة

الواحدة في الحزب. وفي هذا يقول محمد عطريا نفر سكرتير جريدة همشهری (المواطن) ومن الوجوه البارزة في الحزب "إذا لم يعتبر اليوم حزب كواد البناء حزب سياسی بكل ما تغنيه الكلمة فهذا راجع إلى المناقشة الخاصة بالهوية والتي تثار داخل الحزب" وبخصوص هذا الاختلاف يمكن القول أنه مع إدانة غلام حسين كریاسجی اعتقد البعض أنه عندما تم استجوابه وقع بين مطرقة الجناح اليميني وسندان الجناح اليساري ولهذا اتهم هاشمي بعدم مساندته لكریاسجی وقد اتهم كریاسجی أكثر من ذي قبل بالتقارب مع جبهة الثاني من خرداد، وفي أحداث انتخابات المجلس السادس تجاهلت هذه الجماعة من الحزب موضوع التشنيع على هاشمي رفسنجاني عن طريق بعض متشددی جبهة الثاني من خرداد وتم تحييتهم بهدوء.

على أية حال، أدت هذه العوامل أي إدانة كریاسجی والشائعات المتعلقة باستجواب عطاء الله مهاجراني العضو البارز في الحزب ووزير الثقافة في حكومة خاتمي إلى التقارب الشديد بين الجناح اليساري في حزب كواد البناء وجبهة الثاني من خرداد. وبالطبع كثرت الشائعات حول علاقة بعض أعضاء حزب الكواد بالجناح اليميني ومن المؤكد أن حسن مرعشي أحد الأعضاء البارزين لجناح اليمين في حزب الكواد قد رفض هذه الشائعات.

ويرى أعضاء هذا الحزب أن حل القضايا والاختلافات السياسية يتم عن طريق الحوار والتشاور مع الوجوه البارزة في الأحزاب السياسية، وليس هناك ضرورة لأن تأخذ هذه القضايا صورة علنية ثم تتحول في النهاية إلى خصومات سياسية ثم تسري إلى طبقات المجتمع، لأنه في هذه الحالات سيهدر جزء كبير من الطاقة والقوى التنفيذية والإدارية وفي هذا يقول كریاسجی السكرتير العام لحزب كواد البناء "استنزف استجواب السيد مهاجراني وقتاً طويلاً من المجلس ووزارة الإرشاد، وهذا الوقت يكلف المجتمع الكثير من النفقات من الممكن أن تتفق في أعمال أخرى مفيدة".

ويتسم حزب كواد البناء بميزات خاصة أولها التوجه السياسي فلم يتبن استراتيجيو ويتخذ منظرو هذا الحزب على مدى هذه السنوات من نشاطهم وجهات نظر ومبادئ وأسس ثابتة. فقد ظهر في السنوات الأخيرة على أنه تحالف تكتيكي يضم عدة أجنحة سياسية أخرى ولم يهتم كثيراً بوضع استراتيجية سياسية خاصة به، ويرى بعض المحللين السياسيين أن سياسة حزب كواد البناء قائمة على التكتيك وليس على استراتيجية ولهذا فهم متهمون على الساحة السياسية بالانتهازية. ومن البديهي أن استمرار هذه السلوكيات من جانب حزب الكواد من الممكن أن يكون دليلاً على "انتهازية قادة هذا الحزب على ساحة المنافسات السياسية.

ومن الممكن اعتبار ان حنكة قادة ومخططو حزب الكوادر في التغيير التكتيكي السريع أحد أسباب نفوذ الحزب في جبهة الثأني من خرداد.

وبالنظر إلى كل ما سبق ذكره، يمكن استخلاص هذه النتيجة وهي ان حزب الكوادر لا يتعامل مع القضايا من خلال نماذج سلوكية محددة قائمة على استراتيجية خاصة ولهذا السبب فهو متهم بـ "الانتهازية" على الساحة السياسية وفي هذا الصدد توجد تصريحات هامة لعلاميين كبراسجي حيث يقول "حزب الكوادر عبارة عن مجموعة سياسية ليس لها لائحة تأسيسية، بل وجدت طبقاً لضروريات مرحلية خلال انتخابات المجلس. أي أننا نمارس نشاطنا وفق الضروريات التي تتطلبها مراحل الثورة المختلفة. ومن المؤكد أن درجة وسرعة التغيير في مواقف حزب الكوادر جعلتها في بعض الأحيان لا تحظى بأى اهتمام ولا تتوافق مع أى مفاهيم من قبيل المناورة أو حتى العمل من أجل المصلحة الحزبية».

من المؤكد أن قادة هذا الحزب قد رفضوا بشدة مثل هذه الاتهامات وأنهم مؤمنون بأن حزب الكوادر ليس تابعاً لليمين أو اليسار. وأنه ينتهج مبدأ "الاعتدال" و"الوسطية" في سبيل الديمقراطية. وهناك مجموعة أخرى تصنف هذا الحزب ضمن "اليمن الحديث" ويعتبرونه مؤيداً للأفكار الليبرالية، وفي هذا الصدد يقول السكرتير العام لحزب الكوادر "إننا لا ندعى أننا معتدلون في كل أفكارنا، فمن الممكن أن يعتدل الجناح اليسارى. وفي هذه الحالة فإننا نتقبل كلامه. وأحياناً أيضاً يخرج اليسار عن حد الاعتدال وتسيطر هذه الصفة على اليمن فإننا في هذه الحالة نقبل بكلام اليمن. إننى أدافع عن سياسة الاعتدال وليس عن حزب الكوادر ولو أن الحزب أصيب بالإفراط أو التقريط فعليه أن يصلح من نفسه".

كذلك أيضاً يؤكد مؤيدو حزب الكوادر على دور النخبة والشعب من حيث الشكل والمضمون في الحكم. ويؤمنون بتحقيق نظام نخبوى وديموقراطى شعبى كأحد الأمنى القومية. وفي هذا الصدد قال نائب السكرتير العام لهذا

الحزب "إننا نعارض تحويل الجمهورية إلى حكومة إسلامية أو التقليل من دور الشعب".

وطبقاً لواقع إستراتيجيات هذا الحزب فإنه يعتبر أن "الجمهورية والإسلامية" تويمان يجب أن ينالا كل الرعاية والاهتمام وأن قيمة النظام وفاعليته مرهونة بتحقيق الجمهورية والإسلامية على الساحة التنظيرية والعملية.

ويرى بعض منظري هذا الحزب أن اختيار "ولاية الفقيه" وقبولها تابع من رأى الشعب، ولا يؤمنون بنظرية التفويض الإلهي. ويرون أن "ولاية الفقيه" تابعة من الدستور. وأن "ولاية الفقيه" ليست فوق الدستور، بل أن سلطات "ولاية الفقيه" تدور في فلكه الدستور.

بناءً على هذا، فإن حزب الكوادر يؤمن بـ "ولاية الفقيه الانتخابية". وفي هذه النظرية تكون مشروعية الحكومة في زمان الغيبة تابعة من إرادة الشعب، وفي الواقع فإن الحكم هو عهد بين الشعب والفقيه المستوفى للشروط.

التوجهات الثقافية لحزب كوادر البناء :

تقوم الاستراتيجية الثقافية لليمين الحديث وحزب الكوادر على الأفكار الليبرالية التي تقتضى أثر سياسة التسامح. ومؤيدو هذه الأفكار يؤيدون الحداثة الثقافية. لا يبذلون أى جهد لتعظيم دور الدين والعرف على الساحة الثقافية والفنية. ومن المؤكد أنهم لا ينفون ذلك حيث يشاهد تهميش الدين والحد من دوره في المسائل الثقافية والفنية.

وخلاصة القول، أن هذا الحزب جاء من رحم الطبقة الرأسمالية الجديدة والمتقنين المتخصصين ويؤكد على "عقل الخاصة" ويقدم التنمية الاقتصادية على الحرية والعدالة الاجتماعية ويعتبر الفوارق الاجتماعية أمراً طبيعياً، ويسعى لتحقيق شعار «الدين في أبسط صورته» على الساحة الثقافية والفنية، و"الحكومة في أبسط صورها" على الساحة الاقتصادية، وهدفه النهائي هو تبلور نظام سياسى متخصص نخبوى ديموقراطى شعبى. ويؤمن بـ "وكالة الفقيه" أو "ولاية الفقيه المقيدة" وفي النهاية يريد هذا الحزب تحقيق نظام الاقتصاد الحر وخصخصة الصناعة والتجارة.

انخفاض الديون الخارجية إلى ٧ مليارات و ٤٠٠ مليون دولار

حيات نو (الحياة الجديدة) ٢٠٠١/١٠/٩

وصلت الديون الخارجية لإيران في نهاية الثلاثة أشهر الماضية من بداية العام الحالي (مارس، أبريل، ومايو) إلى ٧ مليارات و ٣٩٣ مليون دولار (السنة في إيران تبدأ في ٢١ مارس). وأضافت إدارة الأبحاث الاقتصادية بالبنك المركزي الإيراني، خلال إعلان هذا الموضوع، في التقارير الأخيرة قائلة: بلغ ميزان الحساب الجاري للدولة ٢٢٤٨ مليون دولار والميزان التجاري ٢٣١٥ مليون دولار، وبلغت الصادرات من البضائع ٦٦٤٥ مليون دولار، ووصلت واردات البضائع إلى ٤٣٣٠ مليون دولار، ووصل مؤشر قيمة السهم إلى ٢٣٨٧,٧٢ وحدة، وقيمة معاملات الأسهم أيضا وصلت إلى ١٤٤٤٤,٩ مليار ريال (الدولار يساوي ٨٢٠٠ ريال تقريبا) والتقارير المذكور عن القطاع المالي للدولة، أكد أن دخل الموازنة خلال مارس وأبريل ومايو وصل مبلغ ٢٨٠٢٤,٢٠ مليار ريال ومصروفات الميزانية وصلت ٢٦٢٠٩,١ مليار ريال. وبلغ عجز الموازنة (لعام ٢٠٠٠) ٠,٣٠٪ وخلال هذه المدة وصل معدل النمو إلى ٥,٥٪ وارتفعت إيداعات القطاع غير الحكومي إلى ٨,٣٪.

عدد سكان إيران يصل إلى ٦٥ مليونا

جام جم (المرآة المسحورة) ٢٠٠١/١٠/١٦

صرح سيد شهاب الدين تشاووس نائب رئيس مصلحة الأحوال المدنية بأن عدد سكان إيران يبلغ ٦٥ مليون نسمة تقريبا، وأكد على أن الجهاز العام للتعبئة والسكان فقط هو المركز الوحيد الصالح لإعلان آخر تعداد لسكان الدولة. كما أعلن أن الإحصائيات الخاصة بحالات الطلاق قد صارت أفضل مقارنة بالعام الماضي. لكن إنطلاقا من الأهمية القومية ومع الوضع في الاعتبار القيم الحاكمة والسائدة في المجتمع الإسلامي فإن إحصائيات حالات الطلاق للأسف تعد سيئة حتى الآن ودون ذكر الإحصائيات الخاصة بحالات الطلاق قال: لحسن الحظ فقد ثبتت معدلات الطلاق في الدولة لكنها مازالت معدلات غير مقبولة حتى الآن.

من ناحية أخرى، اعتبر تشاووس أن استخدام الكمبيوتر في مراكز الأحوال المدنية بالدولة مهم جدا وأضاف أن نظام الكمبيوتر قد تم إدخاله في أكثر مدن الدولة وهو ما سيسمح بسرعة تقديم الخدمات للجمهور. من ناحية أخرى، لا توجد الآن بطاقات تحقيق شخصية بلا صاحب ما عدا الأشخاص الذين لم يتقدموا إلى المصلحة أو الذين توفوا وكانت بطاقاتهم صادرة عن النظام السابق على الثورة الإسلامية ٠٠ وهذه ليس لها أي سند قانوني الآن. ومن الممكن أيضا وجود عدد من الأفراد لم يتم قيدهم بسبب السفر إلى الخارج أو الموت في الخارج وعدد هؤلاء ليس كثيرا.

ارتفاع حجم استثمار القطاع

الخاص بنسبة ٩,٧٪

حيات نو (الحياة الجديدة) ٢٠٠١/١١/٢٢

أعلن مكتب "كلان الاقتصادي" بمؤسسة الإدارة والتخطيط في التقرير الاقتصادي لعام ٢٠٠٠، أن استثمار القطاع الحكومي عام ٢٠٠٠ ارتفع إلى نسبة ٥,٥ بالنسبة للعام السابق له ١٩٩٩ ليصل إلى ٤٤١٤,٩ مليار ريال. وورد في هذا التقرير كذلك أن توقعات عام ٢٠٠٠ بشأن نمو الاستثمار في القطاع الخاص للعام كانت على التوالي ٦,١٪، ٥,٦٪. وعلى ضوء هذا التقرير فإن نسبة نمو الإنتاج الإيراني الداخلي غير الصافي عام ٢٠٠٠ تعادل ٥,٩٪ ويشير ذلك إلى زيادة قدرها ٢,٨ بالنسبة لعام ١٩٩٩، وقد استهدف البرنامج الثالث للتنمية أن تكون نسبة زيادة الإنتاج الداخلي غير الصافي قدرها ٤,٥٪. واستأثرت النفقات المصرفية لعامي ٢٠٠٠/٩٩ على التوالي بنسبة ٧٠٪، ٦٩,٥٪ من الإنتاج الداخلي غير الصافي، وارتفعت النفقات المصرفية للقطاع الخاص بنسبة ٤,٢٪. كما ارتفعت نسبة النفقات المصرفية للقطاع العام بمعدل ١,١٪ أي أنها تمتعت بنسبة زيادة تصاعدية.

إيران والحكومة الأفغانية الجديدة

■ حميد أحمدريان زاد

■ إيران ١٦/١٠/٢٠٠١

في المحافل الدبلوماسية لدى تعيين الحكومة الأفغانية المقبلة.

ذكر أحد المحللين العرب في افتتاحية إحدى الصحف، أن الشعب الإيراني لديه أثنى فرصة والتي لا يمكن أن تتوافر لشعب ما على مستوى العالم. وكان يقصد أفول نجم أعداء إيران، وقد ضرب مثلاً بالوضع في العراق بصفة خاصة وفي المنطقة العربية بصفة عامة، ويعتقد البعض أنه بعد فترة من العداء بين إيران وطالبان، وحالة عدم الاستقرار التي سادت أفغانستان، وانتهاء طالبان، أن المجال قد أصبح مهياً لحكومات إقليمية منافسة لإيران مثل باكستان - المملكة العربية السعودية، وحتى الإمارات العربية المتحدة، لإقامة حكومة مستقرة في أفغانستان تكون أكثر استقلالية، ومن المحتمل أن تكون أكثر تعاوناً مع إيران عن سابقتها في هذا البلد. ولا يمكن إنكار أن استقرار الأوضاع في أفغانستان سيكون مفيداً لإيران على أكثر من مستوى، فإيران في حالة إعادة اعمار وإصلاحات، وتحسين الوضع الاقتصادي والسياسي والأمني لجار مثل أفغانستان، سيجعل ظروف المنطقة أكثر ملاءمة للتنمية في إيران. أما إذا كان الوضع بخلاف ذلك، فإن تبعات الوضع السيئ في أفغانستان ستحرك أمواج الفقر وعدم الاستقرار والأمن وستؤدي إلى تفاقم المشكلات الاجتماعية في إيران، وهو الأمر الذي يفضي على النقيض تماماً من الأهداف طويلة الأجل للتنمية في كافة الجوانب في إيران. أما عن التركيبة المحتملة للحكومة الأفغانية القادمة، والتي يتحدث عنها الغرب، فهي على أية حال ليست خافية علينا. من المحتمل إعادة حكومة تحالف الشمال، الحكومة الشرعية لأفغانستان، بزعامة

تتركز أهداف التحالف ضد الإرهاب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية حول تغيير الحكومة في أفغانستان. مؤكدين على أنهم يرغبون في تشكيل حكومة مؤلفة من القوميات الأفغانية المختلفة، بالإضافة إلى الملك السابق لأفغانستان ظاهر شاه المبعد عن أفغانستان. وتشكيل مثل هذه الحكومة التي حظيت بتأييد الأمم المتحدة، يمكن أن يعيد الأمل للشعب الأفغاني إذا ما أعرب الغرب عن نوايا طيبة لأفغانستان، وأنه لا يريد لهذا البلد أن يلاقى نفس مصير العراق بعد عاصفة الصحراء. ومما لا شك فيه أن قيام حكومة مؤلفة من كافة القوميات الأفغانية، عند أي مستوى من الاستقرار، سيكون في صالح جيران أفغانستان بصفة عامة، وإيران بصفة خاصة. وبمنظرة تفاؤلية، سيؤدي قيام حكومة مستقرة في أفغانستان إلى منع هجرة الأفغان إلى إيران، بما يتسببون فيه من مشاكل كبرى هناك، وما يجلبوه عليها من تبعات اقتصادية واجتماعية. كذلك ستضع هذه الحكومة حداً لتجارة الترانزيت والمواد المخدرة وهجمات الخارجين على القانون في المحافظات الشرقية لإيران وقطع مياه نهر «هيرمند» الذي يعد شريان الحياة لمحافظة سيستان وبلوچستان، وستجد حلاً لمشكلات الإنتاج. والأهم من ذلك كله، ستتغير الحكومة التي تكن العداء لمعتنقي المذهب الشيعي وتنتهج معهم منهج الجهاد. كل ذلك يعني أن الحدود الشرقية لإيران ستحظى أخيراً بالهدوء بعد طول عناء. لذلك لا بد أن تتوخى إيران الدقة التامة في التعبير عن أحلامها، وينتقى المسؤولون الإيرانيون الألفاظ بعناية، حتى لا تترك روايب مؤلمة وانطباع سيئ لدى الحكومة الأفغانية الجديدة، بل يجب أن يكون التعبير عن الأمنى الإيرانية فعالاً

برهان الدين رباني، والتي كانت لها أوجه تعاون متعددة مع إيران، سواء في وقت الجهاد ضد المحتلين الروس، أو بعد ذلك، وهي من الناحية الثقافية واللغوية تتفق في جوانب شتى مع إيران.

على أية حال، فإن قيام أية حكومة في أفغانستان مؤلفة من القوميات الأفغانية تحت رعاية الغرب، سيكون أفضل من الوضع الحالي لهذا البلد. لقد كانت طالبان، بعدائها البالغ للشيعة وقتلها إياهم، وتجارة المخدرات وجعل إيران ترانزيت لهذه التجارة، أسوأ أنواع الحكومات الأفغانية على مر التاريخ بالنسبة لإيران والمصالح القومية الإيرانية.

ويعتقد الدكتور داود هرميداس باوند، أستاذ الشؤون الدولية، أن تغيير نظام طالبان في صالح إيران، فقد تسبب هذا النظام في القلق الدائم للإيرانيين، كما أثرت التبعات الأمنية والمالية والاجتماعية لهذا النظام في الشعب الإيراني، كذلك لا يمكن أن نعتبر وجود قوات على الحدود بين إيران وأفغانستان وتجارة المواد المخدرة والأيدولوجية السلفية لطالبان بما تسببت فيه للشيعة والكاجيك، وضعا حميدا، هذا فضلا عن إعطائها الأولوية لقومية البشتون دون غيرها. لقد كان كل ذلك من تبعات تولي نظام طالبان الحكم في أفغانستان. أما فيما يتعلق بالحكومة القادمة، فيجب أن يتم تشكيلها من كافة الطوائف المتحاربة في أفغانستان، وهذا ما أكدته أيضا الولايات المتحدة الأمريكية. من الممكن الافتراض أن حكومة برهان الدين رباني هي الحكومة الشرعية لأفغانستان، ومن الجائز أن يحظى هذا الافتراض بالقبول على المدى البعيد، لكن يجب علينا أن نضع نصب أعيننا عند تقييمنا للوضع في أفغانستان، أن الحكومة القادمة هي نتيجة للأوضاع الخاصة الحالية. ومن المحتمل أنه بعد اغتيال أحمد شاه سعود، الشخصية الفذة التي كانت موضع قبول كل الجماعات في أفغانستان، ألا تعود حكومة رباني للسلطة، وهناك احتمال آخر وهو ما يعتقد المجتمع الدولي، وهو أيضا ما لا يجب أن نعارضه، ونقصد بذلك عودة ظاهر شاه للحكم، فعلى الرغم من أن عودة ظاهر شاه هي عودة للنظام الملكي في أفغانستان، إلا أن علاقات ظاهر شاه مع إيران كانت حميمة وتتسم بالصدقة. وعلى الرغم من ذلك، فإن التأكيدات الأمريكية، وكذا حلفاء أمريكا، توضح أن الحكومة القادمة في أفغانستان ستكون من كافة الجماعات والقوميات الأفغانية، وهو الأمر الذي طرح في برنامج الأمم المتحدة أيضا، لذلك وفي ظل هذه الأوضاع، لو أردنا أن نبدي وجهة نظرنا في الحكومة الأفغانية المقبلة، لا يجب أن نتخطى الأحداث الجارية، بل علينا التزام الحياد الإيجابي بما يعنى محاربة طالبان، ودعم تشكيل حكومة ممثلة لكافة الفصائل.

إن تحسن الأوضاع المتردية، وحل المشكلة الأفغانية، يعنى نزاع فتيل قبيلة مجاورة لإيران. وعلى مسئولى إيران، الذين واجهوا انتقادات خلال السنوات الماضية لاتخاذهم مواقف انفعالية تجاه تجديد مصير دولة استراتيجية مثل أفغانستان في مواجهة منافسين إقليميين، عليهم أن يغتنموا الفرصة

لإصلاح أخطاء الماضي.

وفي هذا السياق نضرب المثل بالنهج الباكستاني. لقد سعت باكستان لإنهاء الأوضاع المضطربة على حدودها مع أفغانستان عندما تحالفت مع حركة طالبان لكن في ظل الظروف الحالية، استوجبت مصالحها القومية الوقوف ضد حلفاء الأمم وفكرت جيدا في اغتنام الفرصة لتحسين أوضاعها الداخلية والخارجية. وعلى الرغم من أن باكستان قد وضعت قواعدها تحت تصرف التحالف ضد الإرهاب، إلا أنها تؤكد أن البشتون يشكلون ٦٠٪ من الشعب الأفغاني، وهو الأمر الذي لا يجب أن يغض الطرف عنه، وعلى هذا النحو، تسعى لأن تضمن لنفسها نفوذا في الحكومة الأفغانية القادمة، وبذلك حصلت على عفو أمريكي برفع الحظر الذي كان قد فرض عليها بعد تجاربها النووية. إن النهج الباكستاني على هذا النحو، يعنى أن هذه الدولة تدرك تماما كيف تغير أوراق اللعب ومتى. إن إيران يمكنها أيضا أن تجنى منافع جمة بدخولها هذه اللعبة، لذا يجب عليها أن تزيد من فاعليتها في الميادين الدبلوماسية الموسعة.

ويؤكد الدكتور أسد الله مطهرى، الخبير في الشؤون السياسية: «لقد بحثت كل من إيران والولايات المتحدة الأمريكية، الأوضاع الأفغانية في إطار اجتماعات مجموعة ٦ + ٢». ويضيف قائلاً: «أن أفغانستان تمثل عدة مشكلات استراتيجية بالنسبة لإيران، منها على سبيل المثال لا الحصر، مشكلة مياه نهر «هيرمند»، مشكلة ٢,٥ مليون مهاجر أفغاني، مشكلة المواد المخدرة، مشكلة المصادر المعطلة منذ أكثر من عقدين، وأيضاً المكانة الجغرافية - السياسية التي تحتلها أفغانستان في آسيا الوسطى والقوقاز. من ناحية أخرى، فإن أفغانستان في حاجة إلى المرور إلى الخليج والتجارة مع إيران. في ظل هذه الظروف، فإن وجود استقرار في أفغانستان مع حكومة قوية، سيعود بالنفع على إيران. بناء على ذلك، يجب على السياسة الإيرانية أن تكون فعالة في هذا المجال. ويجب عليها أن تتجاوز مع الفصائل الأفغانية من جهة، والدول التي تحاربها من جهة أخرى، وأن تقدم العون والمساعدة في تشكيل حكومة لا تهدد مصالح الدول المجاورة وأمنها القومي. يجب علينا أن نلعب دوراً فعالاً في تشكيل الوضع والمكانة الدولية لأفغانستان. على أية حالة، فضلاً عن الدور العسكري القائم حالياً في هذا البلد، هناك مشروع سياسى لأفغانستان لم تتضح معالمه بعد، وهذا المشروع لن يصل إلى نتيجة ما لم تتفق الفصائل المحلية والقبلية عليه.

إن الحد الأدنى من العمل في ظل الظروف الراهنة، هو توخى المسئولين الدقة اللازمة في تصريحاتهم، حيث يمكن لعبارة دبلوماسية واحدة أن تحقق ما لا يمكن لمائة خطبة أن تحققه ومن الضروري ملاحظة هذه النقطة بخصوص الحكومة الأفغانية القادمة، إن أية حماقة يمكن أن تسبب في تأزم الوضع مع الحكومة الأفغانية المقبلة والتي يمكن أن تكون معارضة لوجهة النظر الإيرانية، وينجم عن ذلك تردى في العلاقات المستقبلية مع هذه الدولة الجارة.

بحر قزوين والسياسة الخارجية الإيرانية

■ عباس ملكي

■ جمهوري إسلامي (الجمهورية الإسلامية) ٢٣/١٠/٢٠٠١

تري الجمهورية الإسلامية الإيرانية أن الاتفاقيتين المبرمتين بين إيران والاتحاد السوفيتي، وهما اتفاقية الصداقة والمودة الموقعة عام ١٩٢١، والاتفاقية التجارية الخاصة بالاستثمار في بحر قزوين الموقعة عام ١٩٤٠، واللتين تقضيان بالاستفادة المشتركة من بحر قزوين بواسطة الطرفين لازالتا قائمتين وتنفيذاً حتى الآن، وفي الأيام الأولى لسقوط الاتحاد السوفيتي تقدمت الجمهورية الإسلامية الإيرانية باقتراح لإنشاء منظمة تعاون بين دول ساحل بحر قزوين. وفي عام ١٩٩٢ وافق قادة الدول الساحلية لبحر قزوين، خلال القمة التي عقدت في طهران بدعوة من السيد هاشمي رافسنجاني رئيس الجمهورية في ذلك الوقت، على تشكيل وإعلان قيام المنظمة، ومن الضروري إلقاء نظرة على مواقف كافة الدول تجاه الدور الإيراني كالاتي:

١- **أذربيجان:** التزمت من أول أيام العمل بالاتفاقية، بالاستفادة المشتركة من بحر قزوين ولكنها بدأت تغير من موقفها بالتدريج، حتى طالبت بالتقسيم الكامل لبحر قزوين بعد تلقيها نصائح من أمريكا، هذا في حين أن التقسيم الكامل سيكون له آثار سلبية عديدة حول قضايا البيئة والمزارع السمكية والنقل والشحن، بل وعلى الاستفادة من سطح البحر أيضاً، والواقع أن المحرك الرئيسي لأذربيجان فيما يتعلق بتقسيم بحر قزوين هو موضوع آخر بعيد تماماً عن البحر، فالهدف الأصلي للحكومة الأذربيجانية يتمحور حول استعادة خمس الأراضي الأذربيجانية التي تم احتلالها بواسطة القوات الأرمنية خلال الحرب المنصرمة في عام ١٩٩٤، وطبقاً لوجهة نظر جمهورية أذربيجان، فإن حصة إيران من مياه بحر قزوين هي ١١٪ وأنها ستكون خلف خط «حسين قلي خان - استارا».

٢- **قزاقستان:** وقد أعربت عن ميلها بشكل تدريجي نحو الاستفادة من الرؤى المطروحة بشأن الحقوق الدولية للملاحة، وطبقاً لإحدى هذه الرؤى فإن الدول الساحلية المتشاطئة في بحر واحد تستطيع أن تحدد المياه الإقليمية لكل منها فيما بينها. وبناء على نظرة قزاقستان يكون من المناسب تقسيم بحر الخزر بالاستفادة من آلية العمل بالخطوط المتساوية الفاصلة، في هذه الحالة ووفقاً لرؤية قزاقستان، يكون نصيب إيران من مياه بحر قزوين هو ١٢,٦٪.

٣- **روسيا:** وقد وضعت في اعتبارها الامتيازات التي يمنحها العمل بنظرية «الحقوق المشاعة» لها، لذا فقد عارضت في البداية نظرية تقسيم البحر وأيدت نظرية الحقوق المشاعة في البحر، وفي نفس الوقت فإن شركات البترول والغاز الروسية، منذ سقوط الاتحاد السوفيتي أخذت تؤيد تقسيم البحر لضمان مصلحتها في اكتشاف واستخراج البترول، ولكن منذ عام ١٩٩٨ طرحت روسيا فكرة نظام قانوني مزدوج يقوم على تقسيم قاع البحر على أساس الأخذ بخط المنتصف مع

الاستفادة المشتركة من سطح البحر في قضايا مختلفة مثل الصيد والنقل والشحن. ويتطابق هذا الأمر مع استراتيجية القادة الروس من أجل السيطرة على منطقتي القوقاز وآسيا الوسطى ودائماً ما تتحدث روسيا عن مساعدة إيران من أجل الاستفادة من أكبر حصة من الثروات البحرية ببحر قزوين، وذلك في نفس الوقت الذي تظل فيه رؤية روسيا بشأن حصة إيران من ثروات النفط والغاز من بحر قزوين متوقفة عند نسبة ١٣,٦٪، لكن روسيا تقترح أيضاً أنه بالإضافة إلى العمل بخط المنتصف فإن الدولتين المتجاورتين يمكنهما الاستفادة المشتركة من الثروات الموجودة، وبناء على هذا الاقتراح ترتفع حصة إيران من قاع البحر إلى ١٧٪.

٤- **تركمانستان:** وتتخذ موقفاً وسطاً بين المواقف الروسية والإيرانية في أي تحرك تقوم به بشأن قضايا بحر قزوين، وهي تعارض في نفس الوقت مواقف جمهورية أذربيجان في بحر قزوين.

٥- **أما بالنسبة للجمهورية الإسلامية:** فتري أن أفضل مشروع تطرحه بين النظم القانونية المطروحة بشأن بحر قزوين يمكن أن يضمن لها مصالحها القومية لأقصى درجة، هو العمل بنظام «الحقوق المشتركة» والذي في حال حدوثه تستطيع إيران بالإضافة لزيادة ثرواتها البترولية والغازية في بحر قزوين، أن تستفيد من امتيازات النقل والشحن بشكل أكبر، كذلك يمكنها أن تصل مباشرة للأسواق والمناطق الروسية وأن تحافظ على البيئة في بحر قزوين بشكل أفضل، أيضاً هذا النظام يمكن أن يكون سبباً للتعاون الإقليمي الذي تسعى الجمهورية الإسلامية في تحقيقه.

أما البديل الآخر فهو القبول بأي نظام قد تتفق عليه جاراتها، إذا ما كانت طريقة التقسيم موضع قبول إيران، لكن شرط إيران للموافقة على التقسيم هو أن يتم بصورة متساوية بمعنى تخصيص ٢٠٪ من مياه بحر قزوين لإيران، فإذا ما تم التقسيم بهذه الصورة فإنه لا بد من تطبيق نظام واحد على بحر قزوين كله، سواء كان ذلك يرتبط بقاع البحر أم بسطح البحر، والواقع أنه يمكن رؤية نوع من التحول في مواقف الجمهورية الإسلامية تجاه بحر قزوين، هذا التحول من المحتمل أن يكون سببه الحيلولة دون زيادة التوتر. والهدف طويل الأمد للجمهورية الإسلامية الذي يتطابق مع وجهات نظر القيادة الإيرانية هو عدم عسكرة بحر قزوين، لذلك وعلى الرغم من الأسلوب العدائي لحكومة أذربيجان في بحر قزوين، إلا أن الحكومة الإيرانية أرسلت وفداً إلى باكو من أجل الوصول إلى التوافق بشأن ثروات النفط والغاز في بحر قزوين، وأهمية هذا الموضوع تتضح جيداً عندما نعلم أن «حيدر علييف» رئيس جمهورية أذربيجان قد ألغى زيارته المزمعة إلى إيران للمرة الثالثة.

المصالح الاقتصادية الأمريكية في أفغانستان

■ سياست روز (السياسة اليوم) ٢٥/١٠/٢٠٠١

أسواق نامية في شرق آسيا. وتضيف هذه الصحيفة مشيرة الى توجهات إحدى الشركات الأمريكية (يونوكال) أنها عرضت إنشاء خط أنابيب في أفغانستان لنقل نفط وغاز آسيا الوسطى الى باكستان، وأضافت: أن القلق الوحيد الذي كان يساور هذه الشركة هو عدم وجود حكومة مستقرة في أفغانستان. ولهذا بمجرد أن سيطر نظام كطالبان سارعت باكستان الى تأييده ومساندته، وباركت أمريكا نفسها هذا التأييد. ويضيف كاتب هذه المقالة أن شركة (يونوكال) استضافت زعماء طالبان في مدينة (هوستون) بأمريكا، واستقبلتهم استقبالا ملكيا.

ولم يكد يمضي عام على تولي طالبان زمام الأمر في أفغانستان حتى اتضحت حماية السياسة الخارجية الأمريكية لمصالح شركة (يونوكال) في هذا البلد لدرجة أن أحد الدبلوماسيين الأمريكيين قد صرح قائلا: إن حركة طالبان ستحقق تقدما وازدهارا في أفغانستان كالذي حققه آل سعود في المملكة العربية السعودية. ومن الممكن أن يحدث توافقا على الرغم من عدم وجود نظام ديمقراطي، ووجود بعض القوانين غير المقبولة. وطبقا لاعتقاد كاتب هذه المقالة فإن المكانة الجغرافية الجديدة لأفغانستان لم تتغير مطلقا من وجهة نظر الأمريكيين، بل إنه قبل عدة أيام من الهجوم على نيويورك وواشنطن كانت إدارة الطاقة الأمريكية قد قدمت تقريرا الى الحكومة تؤكد فيه ثانية على أهمية أفغانستان باعتبار أنها هي الدولة التي من الممكن أن ينقل عن طريقها نفط وغاز آسيا الوسطى الى الأسواق الأمريكية. وتخلص هذه الصحيفة الى أنه في حالة ما إذا استطاعت أمريكا أن تشكل حكومة راسخة قوية في أفغانستان تكون تابعة لها، فإنها بذلك ستحكم سيطرتها على اقتصاد دول آسيا الوسطى، وستصل الى باكستان عن طريق كابول، وفي هذه الحالة ستكون قد أمسكت بمفتاح السيادة على آسيا.

اجرت صحيفة الجارديان مقارنة بين المكانة الحالية لأفغانستان من حيث الدور الذي ستلعبه بالنسبة لمصادر الطاقة الإقليمية في المستقبل، وبين مكانة مصر من وجهة نظر الدول الغربية من حيث نقل النفط عن طريق قناة السويس في عقد الخمسينيات. وطبقا لما كتبه هذه الجريدة، فإنه على الرغم من أن الحرب الدائرة الآن في أفغانستان قد بدأت لمناضلة الإرهاب، إلا أن ما ستسفر عنه هذه الحرب من الممكن أن يحقق الأهداف الاستعمارية القديمة في هذه الأراضي. وتضيف هذه الصحيفة: إن الجيران الشماليين لأفغانستان يتمتعون بثروات هائلة من النفط، وسيكون لهم دور مؤثر في العالم مستقبليا نظرا لامتلاكهم مثل هذه الثروات. وقد أوضحت هذه الصحيفة أيضا أن "ديك تشيني" الذي يشغل حاليا منصب نائب الرئيس الأمريكي، وقد كان فيما سبق مديرا تنفيذيا لإحدى شركات النفط الكبرى قد صرح قائلا: أنتي لا أتصور مطلقا أن توجد منطقة مثل منطقة بحر الخزر تستطيع أن تلعب وبشكل مفاجئ مثل هذا الدور الاستراتيجي.

وتضيف هذه الصحيفة أيضا: لكن القيمة العالية للنفط عندما يتم استخراجها هي فقط التي ستهيئ تلك المنطقة لتبوؤ مثل هذه المكانة، ولذا فإن دور أفغانستان يمثل أهمية قصوى بالنسبة لأمريكا. وتضيف أيضا: إن أمريكا لا ترغب في نقل البترول عن طريق أذربيجان أو روسيا، لأن في ذلك تقوية لسيطرة موسكو سياسيا واقتصاديا على هذه المنطقة، علاوة على أن نقل البترول عن طريق إيران سيزيد من شوكة هذه الدولة التي طالما عملت أمريكا وبصفة دائمة على عزلها.

وليس من المناسب أيضا من وجهة النظر الأمريكية نقل بترول منطقة آسيا الوسطى عن طريق الصين. إذن فطريق أفغانستان هو الطريق الأكثر حيوية ويعد من ناحية، تنوعا لمصادر إنتاج الطاقة التابعة لأمريكا، ومن ناحية أخرى، يعد معبرا للنفوذ الى

لماذا انقلب الموقف الباكستاني ضد طالبان؟

■ جام جم (المرآة المسحورة) ٢١/١٠/٢٠٠١

الدولى لمكافحة الإرهاب، إلا أنه حتى الآن لم يتم التوصل لحقيقة جذور وأسباب هذا التغيير الأساسي في موقف باكستان من جماعة طالبان، وعلاوة على ذلك لم يتم الاهتمام بالإجابة على سؤال: لماذا أشرف جنرالات باكستان وعلى رأسهم برويز مشرف خلال الـ ١٠ سنوات الماضية على تأسيس وتشكيل طالبان وتسميتها وتدعيمها المالي والأيديولوجي في مدارس باكستان الدينية وتقديم رأسمال ضخمة لكي تستطيع هذه الجماعة الاستيلاء على

يعتبر التقلب السريع في موقف باكستان بالوقوف ضد جماعة طالبان نقطة تحول رئيسية في التطورات الحالية المتعلقة بالقصف الصاروخي والجوى لأفغانستان وقد صار سببا للتعجب والدهشة من قبل المراقبين السياسيين والأوساط الصحفية في المنطقة والعالم.

وبالرغم من الأخبار والتقارير المتعلقة بالتغيير الواضح لسياسة باكستان من جماعة طالبان التي صنعتها ودفعت بها لأفغانستان وانعكس ذلك في انضمامها الى الائتلاف

كما لم يحدد مقدار وحجم تلك المساعدة، بجانب أن أمريكا أجلت إرسال هذه المساعدة لعدة أشهر قادمة. بناء على هذا يمكن القول أن مشرف قد اقتنع بالوعود اللفظية للبيت الأبيض بخصوص تقديم الدعم المالي والاقتصادي لدولته في حالة انضمامها للإئتلاف ضد الإرهاب.

٣- اتخذت باكستان موقفها ضد طالبان على أمل كسب تأييد واشنطن في نزاعها الحدودي مع الهند حول كشمير. وهي تأمل في أن يعتبرها الأمريكيون مجددا كواحدة من حلفائها الأساسيين مثلما كان الأمر في فترة الحرب الباردة. وهذا يعني أن «برويز مشرف» يسعى الآن، مع تزايد دور دولته المؤثر في نجاح أو فشل الإجراءات الأمريكية في مكافحة الإرهاب والقبض على بن لادن والقضاء على تنظيم «القاعدة» في أفغانستان، إلى استعادة مكانة باكستان لدى البيت الأبيض وكذلك لأن تستفيد من دعم ومساندة واشنطن في مباحثاتها الحادة والمكلفة مع الهند.

لذا لا توجد فرصة أثنى من التطورات الأخيرة لإثبات المكانة الحيوية لباكستان في الحسابات الأمريكية بشأن الأوضاع في وسط آسيا، ولذلك أظهر مشرف رغبته في الانضمام إلى الإئتلاف الأمريكي ضد الإرهاب. وفي إسلام آباد غازل باول الخاطر الباكستاني بشأن أولوية قضية كشمير في مباحثات أمريكا مع الهند وأعطى ردا إيجابيا. لكنه من ناحية أخرى لا يميل لاتخاذ خطوة متسارعة تكون سببا محتملا لإغضاب نيودلهي لأن الهند التي ترأسها وتديرها مجموعة من الأحزاب الإئتلافية بزعامة الهند المتطرفين قد أعلنت إنضمامها للتحالف الأمريكي ضد الإرهاب منذ البداية وعلى هذا النحو فهي تسعى منذ بداية الأزمة، رغم استمرار شكها وترددتها حول موقف باكستان، لإثبات تأييدها للخطوات والجهود الأمريكية في حريها ضد طالبان وأنها - لهذا السبب - قد صارت موضع اهتمام أكثر من جانب البيت الأبيض، كما أن لها مكانتها في الحسابات الأمريكية.

وقد أعرب المسؤولون الأمريكيون عدة مرات عن قلقهم بخصوص احتمال ظهور اضطراب في باكستان بسبب مواقف مشرف ولم ينف الحاكم العسكري لباكستان وجود هذا الخطر.

ولنفس السبب دعا إلى إشراك طالبان في أي حكومة مقبلة في أفغانستان بهدف اتقاء غضب هذه الجماعة ومؤيديها في باكستان.

على أية حال، ففي دولة صارت تمتلك الأسلحة النووية وتعيش في حالة صراع دموي مع جارتها (الهند) فإن اتخاذ قرار ما ضد سيادة دولة أخرى، يكون من شأنه أن يؤدي إلى نتائج وخيمة، وعلى هذا النحو فمن غير المعروف كيف يمكن لبرويز مشرف أن يبقى آمنا.

كابول وبسط سيطرتها على أنحاء أفغانستان. ثم بعد ذلك اتخذ هؤلاء الجنرالات قرارا بوقف مساندة الملا عمر حتى أنهم يتحدثون عن قرب سقوط نظام طالبان والعد التنازلي للأيام الأخيرة لسلطة هذه الجماعة ؟ من خلال تحليل ويبحث هذه الخطوة غير المتوقعة لجنرالات الجيش في باكستان يبدو أن هناك مجموعة من الفروض والأسباب - التي تبدو متناقضة في ظاهرها - تفسر هذا الموقف وهذه الفروض هي :

١- يعتقد بعض المراقبين السياسيين أن إسلام آباد قد وصلت لنتيجة مفادها أن وقت الاستفادة من طالبان قد انتهى وأنه قد تهيأت فرصة استثنائية للتعاون بهدف محو دور هذه الجماعة وإلحاقها بالتاريخ. خاصة أن جماعة طالبان في العاميين الأخيرين تصدت وامتنعت عن قبول بعض النصائح من جانب إسلام آباد. بل إن طالبان لم تعط أهمية لرؤية جنرالات باكستان بشأن ضرورة ترسيم حدود الدولتين، خاصة حدود «منطقة البشتون»، كذلك رفض إقامة منطقة حرة على جانبي الحد الفاصل بين أفغانستان ومنطقة «كويته».

واستنادا لهذا الرأي فإن جماعة طالبان بعد الانتهاء من الصراع مع المعارضة قد صارت لديها الإمكانيات والقدرة اللازمة على أن تواجه عدوا أو عددا من منافسيها دون الاعتماد على باكستان. لهذا السبب قرر جنرالات باكستان أن يتحالفوا مع أمريكا حتى يضغطوا على عنق طالبان ويشردوا الملا عمر في الصحاري.

٢- اتخذ برويز مشرف قرارا بقطع تعاون دولته مع طالبان بسبب وعود واشنطن المعسولة منح باكستان مساعدات اقتصادية ومالية ضخمة. فباكستان من الناحية الاقتصادية غير مستقرة كما أن معدل النمو فيها يواجه ترددا واضحا.

فمن هنا، ومع إدراك مشرف بأن مصير طالبان قد صار قيد الانتهاء بسبب العمليات العسكرية الأمريكية، وجدناه يتخذ موقفا معاديا لطالبان على أمل الحصول على مساعدات عسكرية واقتصادية أمريكية.

البعض يقول إن إلغاء العقوبات الأمريكية التي كانت قد اتخذتها ضد باكستان بعد قيام الأخيرة بإجراء التفجيرات النووية يعتبر دليلا على تغيير سياسة واشنطن تجاه إسلام آباد.

لكن يجب القول أن الأمريكيين قاموا بإلغاء العقوبات بنفس القدر عن كل من نيودلهي وإسلام آباد، هذا في حين أن الأسباب التي دفعت باكستان للإنضمام للتحالف الأمريكي لمكافحة الإرهاب، لا يمكن مقارنتها مع التأييد اللفظي من جانب الهند لمكافحة الإرهاب وبالرغم من أن «كولن باول» وزير خارجية أمريكا قد أكد مجددا في إسلام آباد على تقديم مساعدات اقتصادية لباكستان إلا أنه لم يحدد أي نوع من المساعدة والدعم سوف تقدم لباكستان،

دوافع الهجوم الأمريكي على أفغانستان

■ د. جواد مدني حقيقي

■ همشهري (المواطن) ٢٥/١٠/٢٠٠١

الأزمة الأخيرة التي ظهرت علي الصعيد العالمي إثر هجوم ١١ سبتمبر الإرهابي علي مركز التجارة العالمي في نيويورك ومبنى البنتاجون في واشنطن، كانت موضع اهتمام ودراسة من قبل وسائل الإعلام العالمية المختلفة، ويواصل المحللون التكهّنات حول الدافع الحقيقي لأمريكا من الهجوم العسكري علي أفغانستان، والعديد من الخبراء والسياسيين وكثيراً من المحللين علي مستوى العالم يعتبرون أن أحد الدوافع الرئيسية للهجوم الأمريكي هو السيطرة علي مصادر الطاقة الأفغانية، وكذلك إمكانية الاستفادة من هذه المنطقة الاستراتيجية الهامة في نقل الطاقة من آسيا الوسطى إلى الشرق الأقصى والهند.

علي الرغم من أن هذا البعد له أهميته من حيث الحقائق الخاصة بأفغانستان لكننا ندرك من خلال المعلومات المقدمة في هذا المقال، وبالنظر إلى المعلومات المتاحة علي المستوى العالمي، أن معدلات الطاقة الموجودة في أفغانستان لا يمكن أن يكون لها أهمية بالغة، ولذا فإن السيطرة علي هذه الأراضي بسبب موقعها الاستراتيجي يمكن أن يعد سبباً أكثر معقولة من وجهة نظر مخططي الهجوم العسكري علي أفغانستان.

الإطار العام:

ترتبط أهمية أفغانستان في مجال الطاقة بموقعها الجغرافي، فليها القدرة علي التحول إلى معبر هام لنقل نفط وغاز آسيا الوسطى إلى بحر عمان. وهذا التصور يشتمل علي إنشاء خطوط أنابيب تعبر الأراضي الأفغانية، وهو ما توجهت إليه الأنظار بشدة في منتصف عقد التسعينيات، ومنذ ذلك الوقت وحتى الآن، ذهبت هذه الفكرة أدراج النسيان بسبب عدم استقرار أفغانستان، فمنذ عام ١٩٩٦ وقعت معظم الأراضي الأفغانية في يد حركة طالبان والتي لم تعترف بها رسمياً أية دولة سوى السعودية والإمارات وباكستان.

وضع مصادر الطاقة في أفغانستان:

في عام ١٩٧٠ قدر خبراء الاتحاد السوفيتي السابق مقدار احتياطي الغاز الطبيعي المتوقع في أفغانستان بـ (٥ تريليونات قدم مكعب). ووصل الإنتاج اليومي

الأفغاني من الغاز في أواسط عقد السبعينيات إلى ٢٧٥ مليون قدم مكعب، لكن بسبب قلة الاحتياطي في الحقول المنتجة انخفض معدل الاستخراج تدريجياً إلى ٢٢٠ مليون قدم مكعب يومياً في عام ١٩٨٠. في ذلك الوقت بدأ استغلال حقل (قرقداغ) الغازي، ووصل معدل إنتاج الغاز الطبيعي الأفغاني في أوائل عقد الثمانينيات إلى ٢٨٥ مليون قدم مكعب يومياً، ولكن بسبب التدميرات التي كان يحدثها المقاتلون ضد الاتحاد السوفيتي السابق في منشآت إنتاج الغاز، انخفض الإنتاج الكلي لأفغانستان إلى ٢٩٠ مليون قدم مكعب يومياً. وظل هذا الرقم ثابتاً تقريباً حتى خروج القوات السوفيتية عام ١٩٨٩، ومن بعد خروج القوات السوفيتية وما تبعه من حرب أهلية حتى وقت استئناف بيع الغاز للاتحاد السوفيتي السابق، تم إغلاق حوالي ٢١ بئراً في منطقة (شبرغان).

في أواخر عقد السبعينيات عندما كانت أفغانستان تصدر من ٧٠ إلى ٩٠٪ من حجم إنتاجها من الغاز الطبيعي إلى الاتحاد السوفيتي عن طريق خط أنابيب يمر من أوزبكستان إلى شبكة توزيع الغاز الطبيعي السوفيتية، كان نجيب الله الرئيس الأفغاني آنذاك قد أعلن عن مباحثات جديدة خاصة ببيع الغاز للاتحاد السوفيتي، لكن الجمهوريات السوفيتية رفعت سعر الغاز ونفقات نقله وبناء عليه توقفت هذه المباحثات. في أوائل عقد التسعينيات أجرت أفغانستان مباحثات لبيع الغاز مع كل من المجر وتشيكوسلوفاكيا وعدة دول أوروبية أخرى، لكن لم تصل أي واحدة منها إلى نتيجة. وتقع جميع حقول الغاز الأفغانية في منطقة تبعد عشرين ميلاً عن المدينة شبرغان الواقعة في إقليم (جوزان) بشمال أفغانستان. وفي عام ١٩٩٩ استؤنفت عملية إصلاح خط أنابيب الغاز الواصل إلى (مزار شريف)، واستكملت حركة طالبان عملية إصلاح خط الأنابيب بمحطة صغيرة ومصنع لإنتاج الأسمدة.

وقد أعادت الحركة تشغيل الآبار المتوقفة، الأمر الذي أدى إلى زيادة إنتاج الغاز الطبيعي، وفي عام ١٩٩٨ كانت حركة طالبان قد أعلنت عن مشروعات لإحياء الشركة الوطنية الأفغانية للنفط والتي قضى الاتحاد

السوفييتي عليها بعد احتلال أفغانستان، وقد قدر الخبراء السوفييت الاحتياطي النفطي المؤكد في أفغانستان بـ ٩٥ مليون برميل، إلا أن عمليات استكشاف وتنمية الحقول النفطية بالإضافة إلى مشروع إنشاء مصفاة بترول بسعة ١٠ آلاف برميل يوميا، قد توقفت تماما بعد الاجتياح السوفييتي.

وينتج كمية ضئيلة جدا من النفط الخام في منطقة (أنقوت) الواقعة في إقليم (سرايل) الشمالي، ويتم تكرير هذا النفط في معمل بدائي للغاية في (شبرغان)، وطبقا للتقارير تم إصلاح حقل نفطي آخر في عام ٢٠٠١.

تستورد أفغانستان المنتجات النفطية مثل الكيوسين والبنزين ووقود الطائرات من باكستان وتركمانستان وتوجد منشآت صغيرة لتخزين وتوزيع هذه المواد النفطية في جلال آباد الواقعة ما بين كابول وبيشاوور الباكستانية، كذلك لتركمانستان منشآت لتخزين وتوزيع المشتقات النفطية في (تخته بازار) القريبة من الحدود الأفغانية، والتي تمتد شمال أفغانستان بما يحتاجه منها.

بالإضافة إلى النفط والغاز، قدرت احتياطات أفغانستان من الفحم الحجري بـ ٧٣ مليون طن، يوجد أكثرها في المنطقة ما بين هرات وبدخشان في شمال أفغانستان، وعلى الرغم من أن أفغانستان كانت تنتج في عقد التسعينيات أكثر من مائة ألف طن من الفحم الحجري سنويا، فقد بلغ معدل إنتاجها في عام ١٩٩٩ ألف طن فقط.

في سنوات الحرب الأهلية الطويلة تضررت الشبكة الداخلية لتوزيع الكهرباء في أفغانستان بشكل بالغ، وقد

ركزت حركة طالبان جهودها على إعادة تشغيل محطات توليد الكهرباء وشبكات التوزيع وكابلات الضغط العالي، وانخفض إنتاج الطاقة الكهرومائية بشدة في ما بين عامي ١٩٩٨ - ٢٠٠٠ بسبب الجفاف.

وكانت طالبان تنفذ مشروعا لإضافة توربين آخر لسد (كجكي) الواقع في إقليم (هيرمند) بالقرب من قندهار، بالتعاون مع شركة صينية لإنتاج المعدات الزراعية.

وكانت ستزيد قدرة إنتاج الكهرباء بأفغانستان في حالة استكمال هذا المشروع بمقدار ١٦,٥ ميجاوات، كما تم إصلاح خطوط نقل الكهرباء من سد (كجكي) إلى قندهار في أوائل عام ٢٠٠١، ومع إحلال وتجديد شبكة الكهرباء المتهاكلة تم إعادة تشغيل مصادر توفير الكهرباء مجدداً.

كما تم تشغيل سد (دهلا) في إقليم قندهار وسد (برشناكت) في إقليم (نجرهار) بطاقة إنتاج قدرها ١١,٥ ميجاوات.

كذلك تعمل محطة كهرياء (ماهي بر) المائية بقدرة ٦٦ ميجاوات وتقوم تركمانستان بتوفير الكهرباء لمعظم مناطق شمال غرب أفغانستان، وكانت أفغانستان قد أعلنت في أكتوبر ١٩٩٩ عن التوصل إلى اتفاق مع تركمانستان خاص بتوفير الكهرباء لشمال غرب أفغانستان يشمل إمداد مدينة هرات بالكهرباء وكذلك مصنع الأسمدة بها، كما أنشئ خط آخر لنقل الكهرباء من تركمانستان وخط ثالث لمدينة شبرغان.

وقد كانت مدينة مزار شريف تستورد الكهرباء من أوزبكستان، لكن في شتاء ١٩٩٩ قطعت واردات الكهرباء بسبب عدم دفع أفغانستان لقيمة الكهرباء.

(أ) تساؤلات حول مصالح القوى في بحر قزوين

المصدر: Caspian sea Library

نصف مصادر النفط المحتملة في المنطقة وأذربيجان ثم تلحق بهم بنسب أقل أوزبكستان.

أما بالنسبة لاحتياطي الغاز فتركمانستان هي رابع دولة في العالم من حيث احتياطي الغاز الطبيعي، ولكن هذا لا ينفي وجود احتياطي لا بأس به في كل من كازاخستان وأوزبكستان التي تعد أكبر منتج للغاز في وسط آسيا منذ انخفاض حجم انتاجه في تركمنستان، إلا أن معظم هذا الانتاج يستهلك محليا مع نسبة تصدير ضعيفة ومحدودة لدول الجوار.

وتتوقع وكالة الطاقة العالمية أن يزداد حجم انتاج النفط في كل من كازاخستان وتركمانستان وأذربيجان وأوزبكستان ليصل إلى ٢,٥ مليون برميل يوميا بحلول عام ٢٠١٠ وذلك في ظل توافر أفضل الظروف، بينما يصل إلى ٢,٨ مليون برميل بحلول عام ٢٠١٠ في حالة إذا ما واجهت عملية الانتاج عوامل تعوقها.

وإن كانت توقعات الادارة الأمريكية أكثر تفاؤلا حيث تتنبأ ببلوغ انتاج هذه الدول من النفط بحلول ٢٠١٠ في حالة ازالة جميع العقبات السياسية ٤,٥ مليون برميل.

أما مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية فيتوقع بلوغ انتاج كازاخستان وأذربيجان وتركمانستان ٣,٥ مليون برميل بحلول عام ٢٠١٠ وهو التقدير الذي يتفق عليه أيضا معهد أوكسفورد لدراسات الطاقة.

وفيما يتعلق بانتاج الغاز الطبيعي في كل من أذربيجان وكازاخستان وتركمانستان وأوزبكستان سيصل بحلول عام ٢٠١٠، إلى ٢٠٠ مليار متر مكعب.

٢. ما هي طرق خطوط الانابيب المقترحة؟

هناك اتفاق شائع على أن المشكلة الأساسية التي تقف في طريق وصول بترول وغاز بحر قزوين للأسواق هي في الأصل مشكلة أساسية وجغرافية وإمدادية.

فالمنطقة لا تطل على منفذ بحري بل تحيط بها إيران وروسيا اللتان تسيطران على أهم الطرق التي توصل المنطقة بالسوق العالمي للنفط، خاصة في ظل القلاقل العرقية التي تشهدها مناطق مختلفة من دول المنطقة مثلما يحدث في إقليم ناجورنو قره باخ، وإبخازيا في جورجيا، والشيشان وداغستان في روسيا.

كما أن غياب نظام قانوني متفق عليه بالنسبة لبحر

ما زالت الثروة النفطية في بحر قزوين تسترعى اهتماما عالميا يتزايد مع تطور الأحداث على الساحة العالمية خاصة تلك المؤثرة على دول وسط القوقاز، فمع أحداث الحرب الأمريكية في أفغانستان ثارت مرة أخرى تساؤلات عديدة حول المصالح الأمريكية في المنطقة وما يقابلها من مصالح مضادة لقوى أخرى، كما تضمنت هذه التساؤلات البحث في أهمية هذه الثروة النفطية وإذا ما كانت بالفعل تستدعي كل هذه الجلبة على المستوى السياسي والاقتصادي العالمي.

ولنبداً بالاجابة على سؤال تلو الآخر.

١. ما هو حجم الطاقة في حوض بحر قزوين؟

طبقا لوكالة الطاقة العالمية يقدر احتياطي النفط في المنطقة ما بين ١٥ إلى ٤٠ مليار برميل يوازي ما بين ١,٥٪ إلى ٤٪ من الاحتياطي العالمي، أما احتياطي الغاز فيقدر بما يتراوح بين ٦,٧ تريليون متر مكعب إلى ٩,٢ تريليون متر مكعب، هذا بالإضافة إلى ٨ تريليونات متر مكعب احتياطي محتمل وهو يوازي ما بين ٦ إلى ٧٪ من الاحتياطي العالمي للغاز الطبيعي. إلا أن وزارة الطاقة الأمريكية تؤكد احتمال وجود احتياطي نفط في القوقاز يصل إلى ٢٠٠ مليار برميل أي ما يقرب من احتياطي السعودية البالغ ٢٦٩ مليار برميل، وهو ما لا توافق عليه الهيئات النفطية العالمية، فطبقا لتوقعاتها يحدد هذا الاحتياطي بما يتراوح ما بين ٢٥ إلى ٢٥ مليار برميلاً بينما قدرته هيئة وود ماكينيز ب ٧٠ مليار برميل في حين قدرته الشركات الأمريكية للبترول ب ٦٥ مليار برميل.

وبصرف النظر عما إذا كانت هذه التقديرات صحيحة أو خاطئة، فمن الواضح أن احتياطي النفط والغاز بالمنطقة لا يرقى بمستوى احتياطي النفط والغاز في الشرق الأوسط أو أن يكون منافسا حقيقيا لنفط الخليج العربي، ربما يرقى بمستوى المصدر الهامشي للطاقة وذلك في حالة ارتفاع أسعار النفط وتوافر البيئة المواتية لارتفاعها في الأساس.

كما لانستطيع كل دول المنطقة لعب دور المصدر الهامشي، بل البعض منها فقط.

فمن حيث توافر النفط بشكل مكثف في هذه الدول تكون كازاخستان على رأسها حيث يوجد في كازاخستان

◆ نظراً للصراع الحالي الذي تشهده منطقة آسيا الوسطى تشر مختارات إيرانية سلسلة دراسات خاصة عن هذه المنطقة دون الأخذ في الاعتبار ضرورة أن تكون قد نشرت في دوريات إيرانية.

قزوين أدى إلى صعوبة الوصول إلى قرارات بشأن طرق خطوط انابيب تصدير النفط، يضاف إلى ذلك التكلفة الباهظة المتوقعة لإقامة خطوط الأنابيب والتي لا تتواءم مع أسعار النفط المنخفضة مما جعل كثيراً من الحكومات في تلك الدول تعيد النظر في خطوط انشاء هذه الخطوط، خاصة أن هذه الخطوط تواجه صعوبات بقدر ما تقدمه من مميزات، فمثلاً الولايات المتحدة وتركيا وأذربيجان ترغب في انشاء خط انابيب باكو - سيهان وهو ما لم تؤيده الشركات القائمة على صناعة النفط التي ترى ضرورة التروى في اتخاذ قرار إقامة هذا الخط الذي قد تكون له بدائل أفضل في المنطقة.

أما الخط الشمالي الجنوبي يعتبره المحللون من أفضل الطرق التي ستربط وسط آسيا بأوروبا وآسيا وسيمر بإيران ليلحتم بخطوط موجودة بالفعل وتصب في الخليج العربي، ولكن الاعتماد على هذا الخط لن يقلل من الاستهلاك العالمي من بترول الخليج العربي، كما أنه لن يكون متماشياً ومصالح منطقة القوقاز ووسط آسيا إذا ما حاولت إيران أن تستغل مردود هذا الخط بها للحصول على نفط رخيص الثمن من القوقاز.

ثم تأتي الخطوط الشمالية وهي شبكة الخطوط الموجودة بروسيا إلا أن حالة هذه الشبكة تتطلب الكثير من التطوير والتجديد والاحلال مما يجعل اختيار انشاء خطوط بديلة لتلك الشبكة حل مثالي يقلل من اعتماد دول المنطقة على روسيا التي تسعى لفرض هيمنتها في مقابل ابداء تعاونها في هذا الشأن، فروسيا تحد من استخدام كازاخستان لشبكة خطوطها مما أدى إلى محاولة فرضها مشروع «كونسورتيوم بايب كاسبيان» الذي من شأنه إقامة خط انابيب من كازاخستان إلى نوفوروسيسك، إلا أن هذا المشروع واجه مشاكل عدة منها تأمين خطوط الطرق التي تمر بأراضي حكومات اقليمية روسية متعددة.

كما تسعى كازاخستان إلى إقامة خطوط انابيب تمر في اتجاه الشرق إما بالأراضي الإيرانية أو الصينية. وخيبة أمل تركمانستان في استخدام خطوط انابيب (كازبروم) لتصدير النفط لأوكرانيا وأوروبا كمثال آخر على المشاكل التي تواجهها دول المنطقة من جراء الاعتماد على شبكة انابيب روسيا وهو ما اضطر تركمانستان إلى البحث عن بديل ربما يمر بإيران أو تركيا.

ومميزات خط انابيب باكو - سيهان أنه سيصب في البحر الأبيض المتوسط مما يسمح بتجنب الاختناقات المرورية لناقلات النفط التي تمر بالمضائق التركية، وعلى الجانب الآخر ستصل تكلفته إلى ١٨ مليار دولار وهو الأمر الذي يفرض ضرورة زيادة سعته سنوياً حوالى ملياري برميل لتعويض هذه التكلفة.

خط باكو - نوفوروسيسك ربما يكون أفضل بديل لباقو - سيهان، حيث أنه بإجراء بعض التعديلات على الطريق الذي يمر به يمكن تجنب آثار أية عمليات عسكرية تحدث في الشيشان ودون تكلفة كثيرة مما يجعله الاختيار

الأفضل، كذلك يسعى القائمون على صناعة النفط إلى تطوير خط انابيب باكو - سيسا والذي لن يكلفهم أكثر من مليار ونصف مليار دولار، هذا بالإضافة إلى خطوط الأنابيب المقترحة والتي تمر بباكستان والهند والصين على اعتبار أن السوق الآسيوية تمثل عنصراً حيوياً في تسويق مصادر الطاقة ببحر قزوين، وعلى ذلك فهناك خط انابيب مقترح يصل كازاخستان بالصين، كما أن الصين اعطت الأولوية في إقامة خط انابيب يبدأ من كازاخستان ويصل لإيران ويظل الخط المقترح إقامته ليصل إلى باكستان ويمر بأفغانستان مجرد اقتراح نظراً لما تشهده أفغانستان من حالة حرب مستمرة سواء بين الفصائل العسكرية المختلفة أو مع الولايات المتحدة.

٣. ما هي اختيارات السياسة الأمريكية في المنطقة ؟

تقوم السياسة الأمريكية في المنطقة على أساس مجموعة من المصالح الاستراتيجية في حوض القوقاز منها :
- دعم المؤسسات السياسية والاقتصادية الحديثة وتطوير ديمقراطية السوق.

- حل الصراعات.
- تطوير صناعة النفط وإنشاء خطوط انابيب متعددة خاصة تلك التي تربط الشرق بالغرب.
- التعاون الأمني.

إلا أن هذه المصالح تتعرض لعدد من الانتقادات على المستوى المحلي، حيث يعتقد البعض أن الإدارة الأمريكية تولي أهمية لبعض هذه المصالح على حساب الأخرى، وخاصة محاولات الولايات المتحدة المستمرة لعزل إيران عن المنطقة، كذلك عملها على الحد من نفوذ روسيا في المنطقة ومحاباتها لأرمينيا على حساب أذربيجان، كما أنها تعمل جاهدة على التأكيد على الاستمرار في عزل إيران عن دول المنطقة بالإصرار على العقوبات المفروضة عليها ورفض رفعها لذا تعارض وبشدة أية استثمارات لشركات النفط الغربية في إيران قد تربط إيران بدول المنطقة، فعلى سبيل المثال شنت شركة موبيل حملة على الإدارة الأمريكية في محاولة منها للحصول على تصريح من السلطات الأمريكية لإبرام اتفاقات في مجال التبرول في إيران والسماح لها باستغلال معدات استخراج النفط، وهي المسألة التي أثارت غضب الشركات الأمريكية، حيث أدت هذه السياسة إلى اضاعة فرص كثيرة على الشركات الأمريكية، بينما أحسنت استغلالها الشركات الغربية، وهي السياسة التي أدت إلى إحداث تقارب إيراني روسي في هذا المجال ومجالات أخرى بما فيها التعاون العسكري.

ورغبة الولايات المتحدة في تضييق الخناق حول إيران قدر المستطاع جعلتها تكثف جهودها من أجل الحصول على التأييد الكامل لخط انابيب باكو - سيهان الذي تقترحه وذلك على اعتبار أنه البديل للطريق الشمالي الجنوبي الذي يمر بإيران.

وعلى الجانب الآخر لم تتورع الولايات المتحدة عن اعطاء أولوية للحصول على مصادر الطاقة في منطقة وسط آسيا

والقوقاز حتى ولو اضطرت إلى التفاوض عن الممارسات غير الديمقراطية وانتهاك حقوق الإنسان في المنطقة، حيث يرى المحللون السياسيون أن حكومات المنطقة تخلت كثيراً عن التزاماتها الديمقراطية التي تعهدت بها في بدايتها، كما حذرت من تجاهل الإدارة الأمريكية لأسباب عدم الاستقرار السياسي، والاجتماعي في المنطقة وهو ما قد يؤدي إلى خسائر غير محدودة بالنسبة للولايات المتحدة في ظل أنها تصر على تهميش إيران وروسيا لتخلص لها المنطقة وحدها دون الآخرين.

٤- ما هي المصالح الروسية في حوض بحر قزوين؟

رغم أن روسيا لم تعد تعتبر نفسها طرفاً أساسياً في منطقة بحر قزوين، خاصة خلال التسعينيات إلا أنها مازالت تأمل أن تلعب دوراً هاماً في المنطقة برغم التواجد الأجنبي في المنطقة والذي يؤيده بعض صناعات القرار في موسكو الذين يفضلون التعاون مع الغرب لأهداف عدة منها:

أولاً حتى تستفيد الشركات الروسية من رأس المال المضاف بواسطة المستثمرين الأجانب بالإضافة إلى تبني أحدث التكنولوجيات في هذا المجال والخبرات التجارية للشركات الأجنبية وهو ما تم بالفعل من خلال تعاون شركتي لوك اوبل وجازيروم الروسيتين مع الشركات الأجنبية، حيث أدركت كلتا الشركتين أن دول المنطقة لن تقبل أن يشتركا في عمليات التنقيب عن النفط إن لم تقبل أن تتعاون مع شركات أجنبية.

كما أن الرأي العام الروسي أصابه الملل من كثرة الحروب التي تتورط فيها روسيا مع دول المنطقة، خاصة في ظل فقدان كثير من الشباب الروسي في هذه الحروب في مقابل زيادة الكثافة السكانية لدول القوقاز ووسط آسيا مما يحدث خللاً في توازن القوى بين روسيا وتلك الدول.

ولكن لا يمكن إنكار أن روسيا مازالت تتمتع ببعض النفوذ والسيطرة في المنطقة تستطيع أن تستغله لصالحها من وقت لآخر، حيث قامت روسيا بوقف نقل تركمانستان لغازها إلى أوكرانيا عبر شبكة خطوط الأنابيب الروسية مما نتج عنه خسارة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي لتركمانستان، ليس هذا فحسب، بل إن روسيا تعمل جاهدة على الحيلولة دون إقامة خطوط النفط الممتدة من شرق إلى غرب بحر قزوين والتي ستؤدي إلى نقل النفط من تركمانستان وكازاخستان وذلك بهدف أن تحظى بدعم إقامة خطوط أنابيب في شمال بحر قزوين تمر بالأراضي الروسية، وربما هذا يبرر توقيع روسيا اتفاقية مع كازاخستان بشأن تقسيم المنطقة الشمالية لبحر قزوين، ولنفس السبب أعلنت روسيا زيادة سعة خطوط أنابيبها القادمة من باكو إلى نوفوروسيسك من خلال بناء ممر حول منطقة الشيشان. كما تصر روسيا على أنه من المضر بالبيئة أن يتم بناء خطوط أنابيب بترول عبر بحر قزوين تسهل عملية نقل النفط والغاز من أذربيجان إلى جورجيا أو تركيا، وبذلك يتضح أن روسيا ستظل لاعباً هاماً في

المنطقة لأسباب جغرافية، وهو ما تدركه بعض دول المنطقة. فمثلاً دولة جورجيا مازالت ترى روسيا عنصراً هاماً في حفظ السلام وأحد أسباب توازن القوى، وبالتالي تعد عاملاً من عوامل استقرار المنطقة، لأنها ستحقق التوازن أمام إيران التي تعتبرها كثير من دول المنطقة الدولة القادرة على فرض هيمنتها على المنطقة ولولا العقوبات التي فرضتها عليها الولايات المتحدة لاصبحت البديل المناسب للنفوذ الروسي.

وتقترح روسيا عدداً من خطوط النفط التي تمر بأراضيها أهمها خط **OPC** والذي يبدأ من كازاخستان وحتى ميناء نوفوروسيسك الواقع على البحر الأسود، ومن المتوقع أن يوفر هذا الخط ٤ آلاف فرصة عمل من شأنها إعالة ١٠٢ ألف فرد إلا أن إقامة هذا المشروع قد تأجلت نتيجة اعتزام السلطات المحلية الروسية فرض رسوم باهظة على استخدام هذه الخطوط، كما تخطط روسيا لبناء خط أنابيب رئيسي يمر بالأراضي الروسية إلى إقليم نوفوروسيسك (**MEP**) إلا أن تنفيذ هذا الخط لا يحظى بتأييد دول المنطقة، حيث يمر بمناطق ذات طقس غير مستقر، بالإضافة إلى ازدياد ميناء نوفوروسيسك.

٥- ما هي المصالح الصينية في المنطقة؟

بالتأكيد المصلحة الأساسية للصين هي تأمين ما يكفي من مصادر النفط خاصة في ظل النهضة التنموية التي تشهدها الصين حالياً، فالصين لا تملك ما يكفيها من مصادر الطاقة على المستوى المحلي، خاصة في ظل معدلات الإنتاج والاستهلاك العالية لها، فطبقاً لتوقعات البنك الدولي فإن معدل زيادة الاستهلاك السنوي في الصين سيصل إلى ٤٪ مع حلول عام ٢٠٢٠.

المشكلة تكمن في أن احتياطي النفط في الصين محدود للغاية لا يستطيع الوفاء بالطلب الزائد على الطاقة في الصين مما يعني حدوث عجز في حجم مصادر الطاقة المحلية مقابل الطلب عليها الذي وصل إلى ٣٠ مليون طن عام ٢٠٠٠.

لذا لزاماً عليها ضمان مصادر للطاقة من مناطق مختلفة وهو ما جعل الصين تحاول استكشاف احتياطي النفط في منطقة زيان جيانج، كما تدعى الصين أنها تملك نفس حجم احتياطي السعودية من النفط إلا أن هذه الآمال العريضة لم تثبت صحتها.

فما كان من الصين إلا أن سعت إلى تأمين احتياجاتها من مصادر الطاقة من الخارج حيث فاجأت شركة الصين القومية للبترول **CNPC** الولايات المتحدة والشركات الغربية في عام ١٩٩٧ بإبرام اتفاق مع دولة كازاخستان لإقامة استثمارات في حقول النفط الثلاث بها بلغت قيمتها ٩,٥ مليار دولار، ومن بين المشروعات التي كان من المقترح إقامتها في إطار هذا الاتفاق إنشاء خط أنابيب من كازاخستان يصل إلى الصين. وهو المشروع الذي شكك خبراء النفط والشركات الغربية في قدرة الصين الاقتصادية والعالمية على إقامته حيث يصل طول هذا

التعاون مع إيران، حيث يصل حجم تجارة النفط مع إيران ٦٠ ألف برميل يوميا، كما شجعت الصين شركتها القومية للبترول (CNPC) إلى بحث سبل التعاون لإنشاء خط أنابيب يبدأ من كازاخستان ويمر بحدود تركمانستان ليمتد إلى إيران ومنها إلى الخليج العربي، بالإضافة إلى أن عدداً من شركات النفط الغربية تبحث إقامة خط أنابيب من كازاخستان يمر بإيران ومنها للخليج.

وبالفعل أنشأت تركمانستان خط أنابيب يصل لإيران سيؤدي إلى زيادة إنتاج الغاز الطبيعي بحلول عام ٢٠٠٦ حوالي ٨ مليارات متر مكعب، وكذلك تبحث كلتا الحكومتين الإيرانية والتركمانية وضع خط لتكوين كونسورتيوم لبناء خط أنابيب عبر إيران يمر بتركيا تصل تكلفته ٢,٥ مليار دولار يسمح لتركمانستان ببيع ما يصل إلى ١٥ مليار متر مكعب من الغاز سنوياً لتركيا.

٧- لكن ما هو وضع تركيا في المنطقة ؟

ربما يختلف وضع تركيا عن كل من إيران وروسيا، فهي لا تعد منافساً قوياً على مصادر الطاقة في وسط آسيا، بل هي في الأساس مستهلك لصادرات المنطقة من الطاقة وخاصة الغاز الطبيعي، ولكن تركيا ترغب في ضمان حصولها على ما تريد من مصادر الطاقة من خلال أن تكون عنصراً هاماً يعتمد عليه الغرب في تنفيذ استراتيجيته في المنطقة، ومع مشاركتها في تطوير صناعة النفط في المنطقة ستضمن حصولها على الغاز الطبيعي الذي تستورد منه ١٠ مليارات متر مكعب سنوياً ومن المتوقع أن تصل تلك الكمية إلى ما يتراوح ما بين ٥٠ إلى ٦٠ متر مكعب بحلول عام ٢٠١٠. وحتى الآن تعتمد تركيا على روسيا في الحصول على ثلاث أرباع وارداتها من النفط، لذا تسعى جاهدة للحد من اعتمادها على روسيا في الحصول على الغاز الطبيعي، لذا قامت مؤخراً بمحاولات جادة لدعم سبل التعاون مع دول وسط آسيا، حيث وقعت اتفاقاً مع تركمانستان بشراء ١٦ مليار متر مكعب من الغاز بصفة سنوية تصل إلى ٣٠ ملياراً فيما بعد. كذلك تعزم تركيا أن تستورد ٣ مليارات متر مكعب من الغاز الطبيعي من إيران بصفة سنوية تصل إلى ١٠ مليارات بحلول عام ٢٠٠٥، إلا أن بعض الخبراء يعتقدون بأن صادرات إيران من الغاز ستزداد للحد الذي قد يجعلها تتوقف عن إمداد تركيا بالغاز الطبيعي.

واقترحت تركيا إقامة خط أنابيب في قاع البحر بالاتفاق مع جمهورية تركمانستان. فتركيا تريد أن تكون طرفاً أساسياً في إقامة أي خط أنابيب، لذا سعت لاستغلال سيطرتها على مضيق البوسفور والدردنيل لبناء ١٧٠٠ كيلو متر من خطوط الأنابيب (MEP) والتي تبدأ من باكو وتصل إلى هيهان التي تقع على الشاطئ الجنوبي لتركيا المطل على البحر الأبيض المتوسط، حيث يعتقد المسؤولون الأتراك أن مثل هذا الخط سيؤدي إلى دعم موقفها لدى الولايات المتحدة والحكومات الغربية الذين كانوا من أكثر المؤيدين لاقتراحها، هذا رغم صعوبة تنفيذه لما يتطلبه من تكاليف باهظة قد تتراوح ما بين ٢ إلى ٤ مليارات دولار، وهو ما يفوق الامكانيات التركية المتاحة لتنفيذه.

الخط ٣٠٠ كيلو متر يبدأ من غرب كازاخستان ليصل إلى إقليم زيان جيانج بالصين ليتم عند هذه النقطة ربطه بخط الأنابيب الداخلي بالصين والذي يمد مناطق شرق الصين بالنفط، وتضمن الاتفاق أيضاً إقامة خط أنابيب من حقول النفط في كازاخستان إلى إيران.

وهذه الاستثمارات تجعل من الصين لاعباً مهماً في المنطقة إذا ما قررت تنفيذ تلك الاستثمارات، ولا تقتصر الصين على دعم علاقاتها مع دول المنطقة في مجال التبرول فحسب، بل في مجال التجارة، خاصة مع كل من دولة كازاخستان وأوزبكستان وقيرغيزستان وطاجيكستان. وربما كان توثيق العلاقات الصينية مع كازاخستان هو وجود أقلية عرقية من «اليوهور» في إقليم زيان جيانج بالصين تطلب الاستقلال بالأقليم من وقت لآخر وهي نفس الأقلية المتواجدة في الأراضي الكازخانية مما يؤدي إلى محاولات مستمرة من جانب كلتا الدولتين لحل هذه المشكلة المشتركة.

وفي الوقت نفسه ترحب معظم دول وسط آسيا بتوثيق علاقاتها مع الصين في محاولة منها لإيجاد قوى مماثلة للقوى الروسية والغربية تحدث نوعاً من التوازن في نفوذ كلتيهما في المنطقة.

٦. ماهي مصالح إيران في منطقة القوقاز ؟

مثلاً مثل دول الجوار تسعى إيران إلى أن يكون لها دور هام في عملية استخراج بترول بحر قزوين من منطلق أنها ترغب في انعاش قطاع الطاقة بها وأن لا تكون بمعزل عن دول المنطقة وأن تلعب دوراً قيادياً بها، فطبقاً لتصريحات مانو شيهير رئيس اتحاد الاقتصاديين الإيرانيين تحتاج إيران إلى استثمارات تصل إلى ٩٠ مليار دولار خلال السنوات العشر القادمة لإنعاش قطاع الطاقة بإيران.

وربما تستطيع إيران أن تحقق ولو جزءاً من خططها خاصة إذا ما أحسنت استغلال وضعها الجغرافي ودورها السياسي في المنطقة، فإيران هي أفضل نقطة التقاء تصل الأسواق الغربية بالأسواق في آسيا لذا من مصلحتها عدم تنفيذ أي من خطوط الأنابيب المقترحة التي تؤيدها حكومات الغرب وأمريكا، فعلى سبيل المثال إذا لم يتم تنفيذ اتفاق تركمانستان مع تركيا أو باكستان لإقامة خط أنابيب، وإذا ما استمرت إيران في محاولتها لتطبيع علاقاتها مع الولايات المتحدة والخروج من حزام العقوبات التي تفرضه عليها الولايات المتحدة ستصدر طهران غازها الطبيعي ربما إلى الحد الذي يؤثر سلباً على صادرات دول منطقة القوقاز، لذا من مصلحة تلك الدول أن تشمل خططها بشكل جاد التعاون مع إيران وهو عكس ما تفضله الآن، حيث تعمل هذه الدول على الحد من مشاركة إيران في أي كونسورتيوم يعمل بالمنطقة وربما السبب وراء ذلك أنها تخشى من مد الفكر الإيراني الإسلامي فيها، فأغلبية هذه الدول ينتمي سكانها إلى المذهب السني، بينما ينتمي أغلب الإيرانيين إلى الشيعة وهو ما يجعلها ترفض منح إيران أية فرصة لتقريب العلاقات، بل على العكس ترى أنه من الأفضل أحداث تقارب مع تركيا العلمانية التي يرون أنها النموذج الأقرب لهم ولكن هذا لم يمنع كازاخستان من

(ب) السياسة الأمريكية في وسط آسيا والقوقاز: نحو طريق جديد للرفاهية

Arielcohen, phd ■

المصدر Caspian sea library ■

كان أحد التحديات التي واجهت السياسة الأمريكية أثناء الحرب الباردة والتي زادت خطورتها مع مرور الوقت، هو كيف يمكن تأمين الوصول إلى مصادر النفط، والغاز الطبيعي في النصف الأول من القرن الـ ٢١.

ويمكن لمصادر النفط والغاز الطبيعي في وسط آسيا وبحر قزوين أن تساعد الولايات المتحدة على مواجهة هذا التحدي لأن هذه المنطقة تتمتع بفوائض كبيرة، إذ تأتي في المرتبة الثانية من حيث الكمية بعد منطقة الشرق الأوسط. وتقدر احتياطات بحر قزوين ما بين ١٠٠ مليار و ٢٠٠ مليار برميل نفط تبلغ قيمتها ما بين ٢ إلى ٤ تريليون دولار حسب الأسعار الحالية. كما أن احتياطات الغاز الطبيعي أكبر مما تمتلكه أمريكا الشمالية كلها. ويرتبط موضوع الوصول إلى مصادر النفط والغاز الطبيعي بالمصالح الجيوستراتيجية للولايات المتحدة في وسط آسيا. وقد هتم صانعو القرار الأمريكي باحتمال ظهور امبراطورية روسية جديدة ويدركون أن الوصول إلى مصادر النفط والغاز الطبيعي يمكن أن يجهض ظهور هذه الامبراطورية. وربما تحاول روسيا استعادة سيطرتها على خطوط الأنابيب في هذه المنطقة مما يؤدي إلى افشال محاولات الولايات المتحدة للوصول إلى نفط هذه المنطقة.

أكثر من ذلك يمكن للنظام الراديكالي الإسلامي في إيران أن يتحرك لتحويل منطقة وسط آسيا إلى منطقة نفوذ على افتراض أن الجمهوريات الإسلامية ستكون مجالا للتأثير والنفوذ. حتى الصين محتمل أن تتدخل في هذه المنطقة. وللولايات المتحدة مصلحة قوية في دعم الرخاء الاقتصادي بمنطقة وسط آسيا والقوقاز لأن هذا الرخاء سيضمن سيادة واستقلال هذه الدول مما يعيق النفوذ الإيراني الراديكالي، بالإضافة إلى أنه سيفتح أسواقا جديدة أمام السلع والخدمات الأمريكية. وبدون التنمية الاقتصادية ستبقى الجمهوريات المستقلة في حالة عدم استقرار، وتظهر الغالبية العظمى من النخب السياسية في هذه الدول إلى الولايات المتحدة. ليس فقط كنموذج للنجاح الاقتصادي ولكن أيضا كنموذج للقيادة.

وللولايات المتحدة عدة مبررات لدعم الرخاء الاقتصادي في منطقة وسط آسيا والقوقاز عن طريق المشاركة في بناء خطوط الأنابيب والبنية التحتية لهذه المنطقة التي يمكن أن تعمل «كطريق استراتيجي» لربط الشرق بالغرب في القرن الجديد.

تاريخيا، كان هذا الطريق عبارة عن ممر للقوافل القادمة من الصين والهند عبر وسط آسيا إلى أوروبا الغربية. وقد أدت التجارة عبر هذا الطريق إلى الرخاء الاقتصادي والنهضة الثقافية للعديد من مدن آسيا مثل سمرقند وبخارى، وعندما جاء المتعصبون الإسلاميون إلى هذا الطريق في القرن السادس عشر دخلت هذه المنطقة إلى عصر الانحطاط والأفول.

ويحتمل أن تؤدي احتياطات النفط والغاز الطبيعي للقوقاز ووسط آسيا إلى انشاء طريق جديد للتجارة والاستثمار كوسيلة للاسراع بعجلة النمو الاقتصادي، ويمكن أن يربط هذا الطريق بين الصين وروسيا، أو روسيا وأوروبا الغربية، كما يمكن أن يمد الشركات الأمريكية بفرص الاستثمار، بالإضافة إلى ايجاد وظائف للعمالة الأمريكية. لذا فإن مستقبل طريق الحرير يعد من المصالح القومية الهامة للولايات المتحدة.

وقد اعتقدت ادارة كلينتون ~~في~~ أن انشغال موسكو بمشاكلها يعطيها فرصة استراتيجية لضمان المصالح الأمريكية في القوقاز. وخلال الفترة الأولى من ادارة كلينتون اهتمت الرئاسة ومجلس الأمن القومي منطقة آسيا الوسطى وعواصم القوقاز معتمدة على سياسة الفراغ في هذه المنطقة. إلا أن هذه السياسة تغيرت لأن تدخل الولايات المتحدة في هذه المنطقة بجانب النمو الاقتصادي والرخاء يمكن أن يضمن الوصول إلى مصادر النفط والغاز الطبيعي كفرصة اقتصادية أمام المستثمرين الأمريكيين في العقود القادمة.

ومن أجل ضمان المصالح الاستراتيجية والاقتصادية الأمريكية في وسط آسيا يجب على صانعي القرار الأمريكي أن يأخذوا في اعتبارهم الآتي:

• إدراك أن القوقاز ووسط آسيا أصبحتا خارج دائرة النفوذ الروسي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي؛

فقد حدثت تغييرات جيواستراتيجية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، فبعد أربع قرون انتهى التوسع الروسي في الجنوب ولم تعد لروسيا أية شعبية أو مصادر عسكرية لاستعادة الامبراطورية عن طريق الغزو العسكري. لذا فإن للولايات المتحدة حرية كبيرة للتدخل في وسط آسيا أكثر من ذي قبل. ولأول مرة في التاريخ تستطيع الولايات المتحدة وحلفاؤها الوصول إلى منطقة وسط آسيا ومواردها الاقتصادية الكبيرة.

- دعم التسوية السلمية للصراعات في منطقة وسط آسيا:

كانت للحروب الإثنية التي أثارها الجيش الروسي مثلما حدث في ابخازيا وناجورنو قره باخ، عواقب كثيرة على الدول الحديثة في المنطقة وكانت نتيجتها وجود مليون لاجئ، بالإضافة إلى أكثر من ٢٠٠,٠٠٠ ألف مصاب، لذا فإن السلام يعتبر مهما جدا للتنمية الاقتصادية المستقبلية التي ستعتمد على نقل النفط والغاز الطبيعي للأسواق الدولية، وكانت سياسة التسوية السلمية الروسية قد فشلت في تحقيق حل سلمى لهذه النزاعات، كما افتقدت دور الوسيط الأمين الضروري لنجاح هذه الجهود. ولأنها القوة العظمى الوحيدة طلبت دول المنطقة من الولايات المتحدة التوسط واقتراح بنود ومبادئ التسوية في النزاعات. ويجب على الولايات المتحدة أن تستجيب لهذه المطالب من خلال المساعدة في إعداد إتفاقات السلام وتسوية مشكلة اللاجئين واجتذاب الاستثمار الخارجى للمنطقة. كما يمكن أن يساعد أعضاء منظمة الأمن والتعاون الأوروبي بإرسال قوات حفظ سلام مثل التي في ابخازيا وناجورنو قره باخ بجانب الدعم الدبلوماسي واللوجستي.

- الحياد بين أرمينيا وأذربيجان:

دخلت كل من أرمينيا وأذربيجان في حرب دموية على اقليم ناجورنو قره باخ في عام ١٩٨٨، وبرغم وجود اتفاقية وقف إطلاق نار منذ ١٩٩٤ إلا أنه يجب تسوية النزاع للسماح ببدء تنمية اقتصادية لمصلحة البلدين، كما يجب أن تشارك الولايات المتحدة مع منظمة الأمن والتعاون الأوروبي في رعاية جهود التسوية السلمية لمشكلة قره باخ. وللقيام بدور الوسيط، يجب على الولايات المتحدة أن توازن علاقتها مع باكو وإيريفان وهذا التوازن يجب أن يتضمن تعادل مستويات المساعدة لكلا البلدين وتشجيع فتح الحدود التركية الأرمينية كجزء من التسوية النهائية والتعاون عسكريا مع أذربيجان لمعادلة الدعم العسكري الروسي لأرمينيا.

- إزالة العقوبات التي تمنع الولايات المتحدة من مساعدة أذربيجان:

فالعقوبة المفروضة منذ عام ١٩٩٢ منعت الولايات المتحدة من مساعدة حكومة أذربيجان حتى قدم الرئيس الأمريكى تقريراً إلى الكونجرس أعلن فيه: أن باكو قد اتخذت خطوات وقف استخدام القوات المسلحة ضد أرمينيا وقره باخ. وقد فشلت هذه العقوبات في فرض حل سلمى للنزاع، وفي المقابل حصلت أرمينيا على ما قيمته ٦٠٠ مليون دولار مساعدات من الولايات المتحدة منذ عام ١٩٩٢.

ولكى توازن الولايات المتحدة بين كلا البلدين ولكي تقوم بدور الوسيط الأمين في محادثات السلام يجب إنهاء العقوبات على أذربيجان.

وقد نادى بعض المسؤولين الأمريكيين بمن فيهم وزراء الدفاع السابقين وأعضاء مجلس النواب بإزالة العقوبات على أذربيجان لدعم خطة السلام في وسط آسيا.

- منح أذربيجان امتياز الدولة الأكثر رعاية:

بالرغم من حقيقة أن أذربيجان تستورد الآن معدات تقدر بمئات الملايين من الدولارات من الولايات المتحدة لتطوير موارد بحر قزوين، وبالرغم من أن الولايات المتحدة ربما تستورد كمية كبيرة من النفط من أذربيجان، فإن عدم منح أذربيجان امتياز الدولة الأكثر رعاية يقيد من فرص التجارة والاستثمار في المنطقة ويدفع الولايات المتحدة للتمييز ضد الدولة الأهم والحليف المحتمل. لذا يجب توقيع اتفاقية تجارة مع أذربيجان، كما يجب أن تحصل على امتياز الدولة الأكثر رعاية بأسرع وقت ممكن.

- زيادة التنسيق بين الحكومة والشركات الأمريكية المختصة بقطاع النفط والغاز الطبيعي وخطوط انابيب النفط في المنطقة:

يحتاج كل من الكونجرس والادارة الأمريكية إلى وضع استراتيجية جديدة لهذا الاقليم تضع الاهتمامات الأمنية والجيوبوليتيكية والنفطية والتجارية الأمريكية في بوتقة واحدة. كما يجب أن يعين الرئيس منسق خبير في شئون الطاقة وموضوعات الأمن الدولي من أجل ضمان التعاون الأمنى بجانب تسهيل الاستثمارات الأمريكية في المنطقة.

- إعادة هيكلة المساعدات المتعددة الجوانب إلى دول آسيا الوسطى وجنوب القوقاز:

يجب على الولايات المتحدة أن تركز على منح المساعدات من أجل تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية وتدعيم الخصخصة الاقتصادية وتطوير دور القانون وتقوية المجتمع المدني والدعم السياسى لدول مثل أذربيجان وجورجيا. هذا الوضع يمكن أن يسمح للشركات الأمريكية بالمساعدة في تطوير الموارد الطبيعية في المنطقة، كما يمكن أن يساعد على استقرار وسيادة هذه الدولة وتدعيم التيارات المؤيدة للولايات المتحدة والغرب في جورجيا، أذربيجان، أرمينيا وكل البلاد الأخرى في المنطقة.

كما يجب على الكونجرس الموافقة على انشاء مؤسسة غير ربحية لتنسيق ودفع هذه الجهود إلى الأمام، ويجب تعيين متخصصين في الاقتصاد والقانون والادارة في هذه المؤسسة التي يجب عليها دعم الإصلاح الاقتصادي في آسيا الوسطى وجعل المنطقة مهيئة للاستثمار الأمريكى فيها. كما يجب على أعضاء هذه المؤسسة تدريب وتعليم المسؤولين في هذه الدول كيفية عمل نظام السوق ودور القانون ونظام حماية الملكية الخاصة. هذه الإصلاحات ضرورية لكي تجتذب هذه الدول الاستثمار في قطاع النفط والغاز الطبيعي والصناعات التعدينية، ويجب تمويل مثل هذه المؤسسة من جانب برنامج المساعدات الاقتصادية والذي سيكون أكثر قدرة، من وكالة التنمية الدولية، على مساعدة هذه الدول في إصلاحاتها الاقتصادية.

- الثروة النفطية، السيادة والنمو الاقتصادي:

إن احتياطات الطاقة في بحر قزوين ستكون أكبر الاكتشافات النفطية حتى نهاية القرن الحالى. وعلى طول الشواطىء من أذربيجان، كازاخستان، تركمانستان، روسيا وإيران تجاوزت احتياطات النفط ما لدى العراق أو إيران حالياً وتتساوى مع الكويت وتمثل ثلثى الثروة النفطية

السعودية، ففائض وسط آسيا يأتي في المرتبة الثانية بعد الشرق الأوسط وأكبر من الاسكا وبحر الشمال.

وحسب الأسعار الحالية (٢٠ دولار لكل برميل) فإنه يوجد ٢٠٠ مليار برميل يمكن أن يوفرها أكثر من ٤ تريليونات دولار.

وتقدر احتياطات الغاز الطبيعي بـ ٧,٩ تريليون متر مكعب ويأتي في المرتبة الثالثة بعد روسيا والشرق الأوسط وأكبر من احتياطات الولايات المتحدة والمكسيك معا.

وللولايات المتحدة العديد من المصالح الاستراتيجية والاقتصادية في هذه المنطقة أولها، أنها تريد الوصول إلى مصادر النفط في بحر قزوين وتأمين نقله إلى الأسواق الغربية. وقد قامت الشركات الغربية مثل اموكو بالتعاقدات مع شركة أذربيجان الدولية للتقريب عن النفط، كما تقوم شركة شيفرون بتطوير حقول عملاق في تنجيز في غرب كازاخستان، وتعتبر هذه الشركات من اللاعبين المهمين في المنطقة. وتدرك شعوب القوقاز ووسط آسيا أنهم سيستفيدون من تطوير خطوط نقل النفط وإنشاء المطارات والموانئ ووسائل الاتصالات في المنطقة. إلا أنه توجد عوامل ربما تعرقل هذا النمو. فروسيا وإيران كانتا قد سيطرتا على المنطقة قبل ذلك، ويعتبر انتهاء السيطرة الروسية على منطقة وسط آسيا مصلحة استراتيجية للولايات المتحدة.

وربما تظل روسيا صديق متعاون مع الغرب، إلا أن ذلك لن يستمر إذا اختارت روسيا غزو منطقة وسط آسيا والقوقاز حيث يمكن لموسكو أن تجني الكثير إذا تحكمت في مصادر الطاقة في هذه المنطقة، كما ترى طهران في أوزبكستان وكازاخستان وسائر البلاد الأخرى أنها سوق مفتوح أمام سلعتها وأيديولوجيتها، وربما تؤدي الهيمنة الإيرانية إلى عاقبة تدفق النفط إلى الغرب عكس ما يحدث إذا قامت الشركات الأمريكية بالتدخل في عملية التنمية الاقتصادية لهذه المنطقة، ويمكن يعوق الوجود الإيراني تنمية الديمقراطية ونظام السوق في آسيا الوسطى والقوقاز.

لذا فإن استقلال وسيادة كازاخستان، أذربيجان، جورجيا وسائر البلاد الأخرى يعتبر مصلحة قومية أمريكية. فهذه الدول ستستفيد من استخراج البترول والغاز الطبيعي من أراضيها والذي يمكن أن يجعل شعوبها غنية وحكوماتها مقتدرة. لذا يجب على الولايات المتحدة أن تبذل جهودها لحماية سيادة واستقلال هذه الدول.

أي طريق يجب أن تمر به خطوط الأنابيب ؟

ما تتنافس كل من روسيا، إيران، تركيا، والولايات المتحدة على اتجاه خطوط الأنابيب في وسط آسيا والقوقاز. فهذه الدول تدرك أهمية التحكم في خطوط نقل الموارد الطبيعية لهذه المنطقة. وتواجه شركاتها منافسة من شركات النفط الصينية، اليابانية، الباكستانية، الهندية والكورية. هذه المنافسة ستزداد عندما تصبح المصادر المتاحة أكثر وفرة.

حاليا، تمر خطوط الأنابيب إلى الشمال أي إلى روسيا مما يعطى روسيا سيطرة استراتيجية على صادرات النفط بجانب دخل كبير فخطوط الأنابيب الروسية ممتلئة بالنفط، إلا أن عوامل غياب الأمن والشفافية وهيكل التعريفات الجمركية لا تلبي حاجات الشركات الغربية أو شركات الدول حديثة الاستقلال.

وحاليا لا تستطيع روسيا نقل نفط أذربيجان عبر الشيشان إلى ميناء نوفوروسيسك على البحر الأسود بالرغم من العقود الموقعة مع كبرى شركات إنتاج النفط في أذربيجان.

لذا فإن الشركات الغربية ستحتاج إلى التغلب على التحديات المخيفة من أجل نقل النفط إلى الأسواق الغربية. هذه التحديات من ضمنها النزاع القانوني على بحر قزوين وتهالك نظام الملاحة على البحر الأسود. حاليا لا تملك موانئ البحر الأسود القدرة على استقبال الكميات العادية من نفط بحر قزوين فالملاحة في نوفوروسيسك تتعطل أثناء شهور الشتاء بسبب الطقس، كما لم يتم بناء الأرصفة المخصصة للنفط في الموانئ. وحتى لو تم إنشاء هذه الأرصفة يحتمل أن ينخفض تدفق النفط إلى البحر الأسود بسبب ازدحام المضائق التركية. ولابد من تطوير الصناعات الكيماوية وبناء أرصفة جديدة في دول البحر الأسود في أوكرانيا، تركيا، بلغاريا ورومانيا، فأوكرانيا الوحيدة التي تم فيها إنشاء أرصفة للنفط في ميناء أوديسا وتحتاج الموانئ الرومانية إلى نفس الانشاءات حتى يمكنها العمل بالطاقة الكاملة.

مشكلات في المضائق التركية:

إن نفط بحر قزوين يجب أن يمر عبر المضائق التركية (الدرنديل والبوسفور) إلا أن معدل جريان المياه يبلغ فقط ٧٠٠ ياردة، حيث تم إنشاء كبرى عليه للربط بين أوروبا وآسيا. وفي فصل الشتاء تقل سرعة التيار من ٥ إلى ٨ عقد في الساعة ويصبح البوسفور طريق خطر لناقلات النفط.

لذا فإن ناقلات النفط التي تمر عبر المضائق التركية انخفضت حمولتها إلى ١٥٠,٠٠٠ ألف طن، بالإضافة إلى ذلك فإن الناقلات تحتاج إلى يومين كاملين للمرور من المضيق. وطوال الطريق فإن العاصمة اسطنبول التي تحوى ١٤ مليون نسمة معرضة لخطر تصادم الناقلات مثلما حدث في أكتوبر ١٩٩٤، لذا فإن المضائق التركية تحتاج إلى نظام ملاحي حديث، وقد نادت تركيا بإعادة النظر في المواد الخاصة بالملاحة الدولية في معاهدة ١٩٢٦ التي تمنح حرية المرور عبر المضائق التركية للسفن الدولية.

ويجب على الولايات المتحدة دعم عملية تحديث نظام الملاحة حتى تجعل السفن أكثر أمنا وسرعة بجانب تطوير خطوط الأنابيب التي تصل إلى البحر المتوسط.

النزاع على بحر قزوين:

حاولت كل من روسيا وإيران تعطيل التنمية في بحر قزوين بإدعاء أنه بحيرة ولا ينطبق عليه قانون البحار.

وتريد روسيا الاعتراف بـ ٤٥ ميلاً مناطق حرة في بحر قزوين، الأمر الذي سيجعل نفط منطقة كازاك تحت سيطرة كازاخستان ولكنه يمكن أن ينقل نفط أذربيجان إلى ملكية الدول الساحلية. وإذا تم اعتبار بحر قزوين بحيرة فيمكن لكل الدول الساحلية أن تشترك في إيرادات كل حقل بجانب احتمال الجدل على كل قرار استثمار قبل هذا النظام لم يحدث في منطقة بحر قزوين من قبل. فالاتحاد السوفيتي قام بتطوير حقول نفط أذربيجان بدون النظر إلى المصالح الإيرانية، ولكن لم يتم إنشاء أو تمويل خطوط الأنابيب الخاصة بذلك. وكجزء من استراتيجية الطرق المتعددة تشجع الولايات المتحدة تركيا على إنشاء خط أنابيب سيحدد على أساس سعة ميناء كيهان، وعامة فإن صعوبات إنشاء خط أنابيب تحت بحر قزوين تؤخذ في الاعتبار بسبب الصراعات على الوضع القانوني لبحر قزوين.

مخطط الطريق الاستراتيجي:

ربما تصبح مصادر الغاز الطبيعي والنفط في القوقاز ووسط آسيا سبب التنمية الاقتصادية للدول الحديثة الاستقلال. فشعوب هذه الدول تحتاج إلى إيرادات النفط، بالإضافة إلى الصناعات التقليدية مثل تكرير البترول. فهذه التنمية ستحولهم من الفقر إلى الرفاهية في القرن الـ ٢١.

كما أن تنمية هذه المصادر يخلق فرصاً استثمارية للشركات الأمريكية، كما يمكن توفير فرص عمل في عمليات إنشاء الموانئ، والكبارى ووسائل الاتصال وسيربط خط الأنابيب الجديد بين الغرب وجنوب القوقاز ووسط آسيا. ولكن يجب أن يعبر البحر الأسود وبحر قزوين، كما يجب أن يبدأ من كازاخستان إلى جورجيا إلى داخل أوروبا. وتحتاج موانئ بوتى، أوديسا (أوكرانيا)، كونستانتا (رومانيا)، بورجاس (بلغاريا) إلى إنشاء أرصفة وكبارى للربط بينهم، كما تحتاج المنطقة إلى شبكة حديثة من السكك الحديدية، والمطارات. هذه المشروعات لا يمكن أن تنفذ بدون مساهمة القطاع الخاص. فالاتحاد الأوروبي يطور شبكة الطرق والسكك الحديدية والموانئ لإعطاء فرصة للشركات الأوروبية للاستثمار في المنطقة.

محددات النمو الاقتصادي:

بدون حكم القانون ونمو اقتصاد السوق فإن منطقة وسط آسيا والقوقاز ستبقى في دائرة الانحطاط الاقتصادي. لذا يجب على الشركات المحلية في المنطقة تطوير أدائها، كما يجب على الحكومات حماية حقوق العمالة الأساسية. بدون هذه المحددات فإن النمو الاقتصادي في هذه المنطقة سيكون محدوداً في قطاع النفط الذي تديره الشركات الأجنبية فقط. وفي هذه الحالة فإن تأثير ارتفاع أسعار النفط سيكون محدوداً وسيفيد عدد قليل من رجال الأعمال فقط.

بجانب ذلك، يعاني الاقليم من معدل مرتفع في الجريمة والفساد مع عدم تطبيق القانون. ومن أجل الاسراع بالنمو

الاقتصادي يجب على الحكومات شن حملات ضد الفساد ومحاربة الرشوة والعمل بالقانون. كما يجب تطوير عمل السلطة القضائية المستقلة لتسوية النزاعات بالعدل وحماية الحقوق الفردية. ويجب على الحكومات المحلية والدول الأجنبية تدعيم الإعلام الحر والمفتوح ودعم المنظمات غير الحكومية وتدريب القوى العاملة الوطنية وصقلها بالمهارات المطلوبة للعمل في نظام السوق.

انهيار الامبراطورية السوفيتية والصراع من أجل القوة:

عندما انهار الاتحاد السوفيتي في نهاية عام ١٩٩١ خرجت ١٥ دولة من تحت الانقراض وبدأت روسيا في التحرك للاحتفاظ بوضعها المسيطر في منطقة آسيا والقوقاز عن طريق السيطرة على خطوط الأنابيب، وتدعيم الصراعات الإثنية والتسليح. وبسبب الضعف الداخلي وافقت كل من أرمينيا وجورجيا على السماح ببقاء القوات الروسية على أراضيها. مع ذلك، وجدت روسيا نفسها اليوم محملة بأعباء الطموحات المتضخمة والقدرات القليلة. فالمصادر الكبيرة التي كانت لدى الاتحاد السوفيتي أصبحت في يد أشخاص قليلين.

وقد أدت عوامل توزيع ثروة الاتحاد السوفيتي، والنزاع على التركة العسكرية والانقسامات التنافسية بين النخب السياسية، إلى إضعاف قدرة الدولة على إعادة قوة الامبراطورية السابقة، وفي الوقت نفسه استمرت روسيا القوة الإقليمية الأكبر القدرة على إحداث دمار كبير.

في القوقاز تلعب روسيا الدور الأكبر في زيادة لهيب الحرب في إبخازيا وناجورنو قره باخ وجمهورية جنوب أوستيا المنفصلة عن جورجيا.

وقد قامت عمليات حفظ السلام الروسية في إبخازيا (منذ عام ١٩٩٢) وناجورنو قره باخ، بجهد قليل لحل هذه النزاعات. هذه المواقف أدت إلى بقاء النزاعات، الأمر الذي سمح لروسيا باللعب ضد الآخرين في الوقت الذي تهدد فيه طريق تصدير النفط.

وقد أكد تدخل روسيا في الشيشان وطاجيكستان على أن الطموح الروسي بشأن تكامل دول الكومنولث المستقل مازال باقياً. إلا أن المتطلبات الاقتصادية والبشرية لإعادة الامبراطورية إلى سابق عهدها مفتقدة. وبالرغم من طرح وزير الخارجية الروسي الأسبق يفيجينى بريماكوف حول الوضع القوى لروسيا ومشروعها التكامل في الدول المستقلة اتجهت إلى الغرب لكسر حدة التبعية الامبريالية لروسيا، كما أن روسيا لن تستطيع منع الصادرات النفطية إلى الدول الغربية.

والحكومات الغربية والجمهورية المستقلة يساورها القلق من المحاولات الروسية لفرض السيطرة. وسيعاود صانعو القرار في الجمهورية المستقلة التخلص من التبعية وممارسة حقهم في الاستقلال والحصول على مقعد في الأمم المتحدة وإقامة علاقات سياسية مع الدول الأخرى.

التحدى الإيراني:

هناك قوى أخرى طامعة في منطقة آسيا الوسطى

والقوقاز وتعتبر إيران دول وسط آسيا المسلمة بمثابة هدف للسيطرة وسوق لسلعها وأيديولوجيتها. ويمكن أن تستفيد إيران من رسوم نقل النفط عبر الخليج الفارسي، كما أن إيران بواسطة أيديولوجيتها الشيوعية تعيد بناء المساجد والمؤسسات الدينية التي أهملت أثناء العهد السوفيتي، وهناك دلائل قليلة على الإرهاب الذي يمارسه النظام الإيراني في المنطقة. وتدرك الحكومات العلمانية في الجمهوريات المستقلة خطورة التطرف الديني. لذا فإنها تتعامل بحذر شديد تجاه النشاطات الإيرانية.

كما أن النخب السياسية في هذه الدول لا تريد اتباع نموذج الحكومة الشيوعية الإيرانية.

جغرافياً تعتبر إيران المنفذ الأكثر جاذبية لنفط بحر قزوين وكمية صغيرة من نفط كازاخستان التي تحمل بواسطة سفن عبر بحر قزوين تنقل عبر خطوط الأنابيب الإيرانية إلى شمال الدولة، بينما تباع كمية مساوية من نفط إيران في جزيرة (خارج) على الخليج الفارسي لصالح كازاخستان. وقامت تركمانستان بزيادة صادرات الغاز عبر إيران. في عام ١٩٩٦ حاولت تركيا الفقيرة في الطاقة التفاوض بشأن مشروع خط أنابيب غاز يتكلف ٢٠ مليار دولار في عهد حكومة نجم الدين أربكان من أجل استيراد غاز إيران وتركمانستان لتلبية حاجات اقتصادها النامي.

إن اقصر وأرخص خطوط الأنابيب يمكن أن تبدأ من شمال بحر قزوين، هذا الاتجاه مرفوض من جانب أمريكا بسبب دعم إيران للمنظمات الإرهابية في الشرق الأوسط وتصديرها الثورة الإسلامية إلى الدول المجاورة. لذا فرضت عقوبات على إيران عام ١٩٩٥، ثم وافقت على قانون داماتو الذي منع استثمار أكثر من ٤٠ مليون دولار في مشروعات تصدير النفط الإيراني، فمن مصلحة أمريكا وحلفائها إهمال الأسواق الإيرانية.

هل توجد تعددية جيوبوليتيكية؟

تحاول العديد من القوى الدولية إيجاد نفوذ لها في المنطقة وبسبب اعتبارات القوى والإمكانات فإن الصين محتمل أن تظهر بقوة في وسط آسيا. فهي ترى أن هذه المنطقة منطقة استراتيجية بالنسبة لها، بجانب منطقة المحيط الباسيفيكي لمواجهة التحدي التايواني، كما أنها تريد وضع الحركات الإسلامية الانفصالية في الشمال تحت السيطرة. من أجل ذلك أقامت الصين علاقات قوية مع الدول الإسلامية في آسيا الوسطى. وفي أبريل عام ١٩٩٧ وقعت الصين معاهدة خفض التسليح مع جيرانها في وسط آسيا.

كما أن لدى الصين خطط لبناء أطول خط أنابيب غاز في العالم من غرب كازاخستان إلى كسينجيانج في الصين. وتتقرب الشركة الصينية الوطنية عن حقول الغاز في غرب كازاخستان.

وإذا تم إنشاء هذا الخط فإنه سوف يجذب المستوردين من كوريا الشمالية واليابان. إلا أن هناك شكوكاً حول الصعوبات التكنولوجية لهذا المشروع، بالإضافة إلى صعوبة

تمويله.

تعتبر باكستان سوقاً آخر، فهي تحاول الاقتراب من مصادر الطاقة في وسط آسيا. كما تأمل باكستان في السيطرة على أفغانستان، حتى بعد نهاية الحرب الأمريكية ضدها، حيث وضعت خطط لإنشاء أنابيب غاز ونفط إلى باكستان وفي المستقبل إلى الهند. وقد حصل اتحاد شركة يونيكول الأمريكية وشركة دلتا السعودية على ترخيص الحكومة التركمانية لدراسة إمكانية إنشاء هذا الخط. إلا أن هزيمة طالبان أمام الأوزبك والطاجيك سيعيق بناء هذا الخط.

شمال - جنوب أم شرق - غرب؟

تواجه وسط آسيا قراراً صعباً، فهي تستطيع أن تعمل لتطوير اقتصادها الواعد عن طريق تصدير الطاقة من الشرق إلى الغرب عبر القوقاز إلى أوروبا والبحر المتوسط أو تعتمد على إيران وروسيا (القوى الإقليمية في المنطقة) وتحويل طريق التجارة إلى شمال - جنوب. وطريق شرق - غرب هو الطريق المفضل لدى الجمهوريات المستقلة، لأن الولايات المتحدة والدول الغربية لن تتبع أسلوب السيطرة الذي تتبعه روسيا وإيران. وتهتم الدول الغربية باستقلال وتنمية اقتصاد جورجيا، أذربيجان، كازاخستان وأوزبكستان لأن ذلك أكبر ضمان لحماية مصالحها الأمنية. كما أن طريق التجارة شرق - غرب سيضمن وصول موارد الطاقة إلى الأسواق الأوروبية، وفي الوقت نفسه سيضمن السماح للشركات الغربية لتلبية حاجات الأسواق المحلية من السلع والخدمات.

من أجل نجاح هذا السيناريو فإنه يجب على الغرب أن يراعى الأصول الإسلامية للجمهوريات الإسلامية بجانب الثقافات الموجودة والتاريخ القديم لجورجيا وأرمينيا.

وإذا تم تفضيل طريق التجارة شرق - غرب ربما تجد النخب المحلية أنها أصبحت أكثر انقساماً بسبب وجود تفضيلات للاتجاه الروسي الإيراني. ويمكن أن يؤدي صراع الحضارات المحتمل إلى تصدع في هذه الجمهوريات المنقسمة إلى عرقيات مختلفة.

فعلى سبيل المثال، فإن الأقلية الروسية المثقفة في كازاخستان، أذربيجان، قيرغيزستان وأرمينيا تلعب دوراً هاماً في التنمية الاقتصادية لهذه المنطقة. لذا يحتمل أن تعاني من هيمنة التيار الإسلامي.

وتحتاج الولايات المتحدة للعمل بالسرعة من أجل حل النزاعات العرقية وجعل المنطقة أكثر ملائمة لاجتذاب الاستثمار الخارجي وعرض برامج تدريب جذابة للنخب الحاكمة، والفضل في ذلك سيزيد من هيمنة روسيا وإيران.

عقبات في طريق خط الأنابيب:

يجب حل العديد من الصراعات الإقليمية من أجل ضمان تدفق النفط من بحر قزوين إلى البحر الأسود ثم إلى البحر المتوسط. بدون السلام لن يتم إنشاء خطوط الأنابيب. وللولايات المتحدة مصالح قومية في تقليل التوتر في ناجورنو قره باخ والشيشان وإقليم بخازيا الذي يريد

الانفصال عن جورجيا. حتى وقف إطلاق النار لن يضمن السلام في المنطقة. وللحرب الأهلية في طاجيكستان تأثير على نقل النفط والغاز لأنها تعطى المبرر لروسيا من أجل وضع ٣٠,٠٠٠ ألف جندي هناك. كما أن الحرب الأهلية تسببت في وجود ٥٠٠,٠٠٠ ألف لاجئ في منطقة آسيا الوسطى. وقد خلقت الحرب في أفغانستان بعد الغزو السوفيتي عام ١٩٧٩ ملايين من القتلى والجرحى، وأفشلت إمكانية بناء خطوط أنابيب غاز نقط من وسط آسيا عبر أفغانستان إلى باكستان والهند.

وقد ظهرت الصراعات المحلية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وزادت بسبب ضعف الحكومات المحلية ووجود عناصر الجيش الروسي التي رأت أن أراقة الدماء في القوقاز هو الطريق لضمان الهيمنة الروسية في المنطقة وعلى طرق الأنابيب. هذا بجانب أن كثيرا من السياسيين في روسيا ربما يستفيدون شخصيا من تصدير السلاح لهذه الدول. فالجنرال ليف روكلين رئيس لجنة الدفاع بالدوما وقع اتفاقية سرية لبيع سلاح يبلغ قيمته مليار دولار إلى أرمينيا، ويمكن لهذا البرنامج التسليحي أن يحبط من جهود السلام في مناطق النزاع. وبالرغم من قيام روسيا بتقديم معلومات مخابراتية لحماية حكومة الدول المستقلة من الانقلابات العسكرية ومحاولات اغتيال رؤساء الجمهوريات مثل ادوارد شيفرنادزه رئيس جورجيا وحيدر علييف رئيس أذربيجان. إلا أن استمرار الصراعات سيسمح لروسيا بإيجاد مبرر لبناء أربع قواعد عسكرية في جورجيا وقاعدتين في أرمينيا والضغط على أذربيجان للسماح ببقاء القوات الروسية على أراضيها وهو ما سيعود بالسلب على هذه الدول. فقد نتج عن هذه الصراعات مصرع مئات الآلاف في الشيشان ووجود عدد كبير من اللاجئين، خاصة في جورجيا التي تعاني من وجود ٤٠,٠٠٠ ألف لاجئ نتيجة الحرب في إبخازيا وجنوب أوسيتيا. لذا فإن تسوية هذه النزاعات يجب تحقيقها قبل التنمية الاقتصادية.

السياسة الأمريكية في وسط آسيا والقوقاز - جعل طريق التجارة أكثر أمنا:

تحتاج الولايات المتحدة إلى ضمان وجود استقرار وتنمية وتعاون مع الدول المستقلة. هذه الأهداف يجب تحقيقها بسرعة ويستطيع الكونجرس لعب دور رئيسي في صياغة هذه السياسة.

ولضمان تحقيق هذه الأهداف يجب تقديم الخبرات التي

تحتاجها دول المنطقة وستستفيد الشركات الأمريكية من التعاون الأمني والدبلوماسي بين الولايات المتحدة ودول آسيا الوسطى لأنه سيسمح بإنشاء خطوط أنابيب وإقامة بنية تحتية في هذه الدول وهو ما سيعود بالإيجاب على الشركات الأمريكية.

وسيؤدي إحجام المسؤولين الأمريكيين عن التدخل في النزاع بين المعارضة الطاجيكية المتحدة وحكومة دوشنبه إلى تحجيم الدور القيادي الأمريكي في المنطقة.

كما أن البعثات التعليمية يمكن أن تسهم في وجود أمريكي بالمنطقة لأن هذه الدول تحتاج إلى متخصصين في الاقتصاد والقانون والإدارة والمالية، هذه البعثات ستكون خير سفير للولايات المتحدة في دول وسط آسيا.

خلاصة القول، أن للولايات المتحدة العديد من المصالح الجيوبوليتيكية والاقتصادية في وسط آسيا والقوقاز من أجل تأمين وصولها إلى مصادر النفط والغاز. فعلى صانع القرار الأمريكي أن يقوموا برسم سياسة أمريكية ثابتة تجاه دول وسط آسيا والقوقاز ويدرك الأمريكيون حجم العلاقة بين احتياجات الطاقة الأمريكية ووجود دول مستقلة في المنطقة لضمان الوصول إلى مصادر الطاقة ومنع سيطرة النظم الباغثة عن القوة مثل روسيا وإيران على هذه الدول.

وقد كان للتحويلات الأخيرة في روسيا وإيران تأثير إيجابي على التدخل الأمريكي في المنطقة وذلك عقب هزيمة الحزب الشيوعي بقيادة جينادي زيوغانوف في الانتخابات الرئاسية الأخيرة وتورط روسيا في الحرب في الشيشان بجانب فوز الاتجاه الإصلاحية بالانتخابات الرئاسية في إيران وتحول اهتمام إيران بالاقتصاد الداخلي والمشكلات الداخلية.

من أجل ضمان وجود دور ريادي أمريكي في المنطقة واستمرار اعتماد دول المنطقة على الولايات المتحدة يجب على صانع القرار أن يدعموا الدول الحليفة للغرب مثل جورجيا وأوزبكستان. كما يجب أن تتعاون الولايات المتحدة مع تركيا وإسرائيل لتحقيق حل سلمي للصراعات العرقية من أجل إعطاء دفعة للنمو الاقتصادي وإقامة طريق التجارة من الشرق إلى الغرب.

إن هذه الاستراتيجية يجب تطبيقها، ليس فقط لإنعاش اقتصادات المنطقة، ولكن أيضا من أجل خلق فرص اقتصادية للشعب الأمريكي، فقد حان الوقت لذلك.

خاتمي في حوار مع نيويورك تايمز

■ إيران - ٢٠٠١/١١/١٤

نواصل تحذيراتنا.

وأضاف رئيس الجمهورية: عندما نتحدث عن أفغانستان يجب أن نفكر في اتجاهين، الاتجاه الأول، وربما يكون هو الأهم، هو تهيئة السبيل أمام الشعب الأفغاني وكل قبائله لاتخاذ القرار بشأن مستقبل بلدهم حتى يستطيعوا أن يشكلوا حكومة نابعة من إرادة الشعب. لكننا الآن نتحدث عن شعب كادح، الشعب الذي بلغ حافة اليأس والتشرد. وربما لا يستطيع هذا الشعب في ظل هذه الظروف أن يشترك في هذا الاتجاه. وأعتقد أنه خلال الفترة الانتقالية التي ستتم بواسطة المجتمع الدولي وتحت إشراف الأمم المتحدة، ستتمكن كل الفصائل الأفغانية، كل حسب دوره ووجوده علي ساحة المجتمع الأفغاني، من الاشتراك في الحكومة الانتقالية القادمة، واسمحوا لي بأن أقول أن هذه الحكومة وهذا النظام الانتقالي سيمهد السبل أمام المشاركة السياسية للشعب الأفغاني.

وردا علي سؤال لنيويورك تايمز مفاده عندما ننظر إلى الأحداث الدائرة في أفغانستان ندرك أنكم والولايات المتحدة تدعمان ائتلاف الشمال وكل منكم يعارض حركة طالبان، وقد اشترك الديبلوماسيون الإيرانيون في المباحثات الخاصة بمستقبل أفغانستان في جنوة، ألا يعني ذلك أنكم تتجهون نحو حوار أكثر جدية وأكثر شمولاً مع الولايات المتحدة الأمريكية؟

قال: في الوقت الحالي أن أهم قضية بالفعل هي قضية أفغانستان وربما يكون الأهم من ذلك هو هجوم ١١ سبتمبر

وصف رئيس الجمهورية السيد محمد خاتمي الديمقراطية بأنها أصبحت من المبادئ المعترف بها عالمياً، وأكد علي أنها أفضل أسلوب يستطيع أن يجمع البشرية كلها تحت راية سلام دائم.

وخلال حديثه مع نيويورك تايمز أضاف قائلاً: إن الإنسان في الوقت الراهن يحتاج إلى الحرية والتقدم والتنمية. بناء علي هذا فإن إقامة عالم خال من الحرية حتي في ظل حكومة هو أمر غير ممكن.

وشرح خاتمي: أن الديمقراطية تتطلب الحرية الشخصية وحرية التعبير وحرية فهم واستبطان وجهات نظر مختلفة. بناء علي هذا فإن الديمقراطية تتطلب وجود حكومات تصل إلى سدة الحكم بناء علي رغبة الشعب. وعندنا في الدين الإسلامي وجهة نظر مشابهة قائمة علي أساس أن كل شخص حر، يقول كل ما يريد أن يقوله.

وقد جاء في دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية أن السيادة المطلقة هي لله، وأن الله قد جعل كل إنسان بصير بمصيره فلا يستطيع أي شخص أو أي أحد أن يسلب هذا الحق من غيره.

وتحدث رئيس الجمهورية عن مستقبل أفغانستان قائلاً: أصبحت أفغانستان قضية معقدة، ومنذ سنوات ونحن نحذر المحافل الدولية، ليس فقط من ظروف هذا البلد، بل ومن نظامه الحاكم والقضايا التي من الممكن أن تلحق بالعالم بسبب هذا الجزء من العالم، إلا أنه دائماً ما كانت تواجه هذه المسألة بالتجاهل، ولازلنا حتي الآن

الوحشي الذي أدى إلى الهجوم العسكري علي أفغانستان. وأول موضوع بالنسبة لنا هو إيجاد سبل قانونية لمحاربة الإرهاب. إننا لا نريد أن نستعين بإجراءات تكون في النهاية لصالح الإرهابيين. كذلك أيضاً اعتقد أنه يجب إيقاف الهجوم العسكري علي أفغانستان بأسرع ما يمكن. وفي نفس الوقت نحتاج إلى اتفاق في وجهة النظر العالمية لإيجاد سبل لمكافحة الإرهاب، حيث لا يأتي هذا الأمر باتفاقيات ثنائية. بناء علي هذا فإن أفغانستان هي القضية الأساسية.

وقال خاتمي بخصوص تطبيع العلاقات مع أمريكا: سؤالكم هذا مكرر، ومن الطبيعي أنه طالما لم تتغير الظروف بشكل جذري وأساسي أن يكون جوابنا مكرر، ويشبه كلامي السابق وأعتقد أن مثل هذه الإجابة لن تحظى بتقدير قرائكم.

وأضاف: إنكم تعرفون أن هناك جذورا تاريخية كثيرة للاختلاف بين إيران وأمريكا. فعلينا أن نهئى الجو أولا، ومن المؤكد أنه يجب ذكر قضايا كنت قد تكلمت عنها في الحديث السابق، إننا نحتاج لأن نقوم بخطوات عملية. كما أن أمريكا لم تكن ضحية، بل إن إيران هي التي كانت الضحية، وكنا نحن الممتدي علينا، ولذا فإن الحق في جانبنا عندما ننظر التغيير وترجمة الأقوال إلى أفعال.

وفي رد لرئيس الجمهورية علي سؤال أن الولايات المتحدة تدعي أن إيران هي الدولة التي ترعى الإرهاب صرح قائلاً: هذا هو أحد مظاهر الظلم الأمريكي لنا. إنه من أجل أن يحدث تغيير في علاقتنا يجب أن تتغير هذه الأفكار. إن إيران هي أكبر ضحية للإرهاب. في هذه الأيام قام الإرهابيون بعمليات إرهابية ضد إيران وكنا أهدافاً لهم، لقد عانينا الكثير من الإرهاب.

وجاء في سؤال آخر لنيويورك تايمز: اقترحتم في حديثكم اليوم عقد لقاء لقادة الدول من أجل مكافحة الإرهاب، بينما يقال إنه يتواجد في إيران اليوم عدد من الإرهابيين من بينهم أحمد إبراهيم الموغاليس، وحسن عز الدين، وعلي عطوا وعماد مغنية. وقد طلب كلينتون في رسالة إليكم المساعدة في القبض علي المتسببين في قتل ١٩ أمريكياً. فما هو سبب رفض بلدكم لتسليم هؤلاء الأشخاص؟

أجاب خاتمي قائلاً: إنني كرئيس لجمهورية إيران الإسلامية أصرح بأننا لن نسمح تحت أي ظروف لأي جماعة أو شخص إرهابي أن يدخل إيران. وأنه لا يوجد أي إرهابي في إيران، وهذه الأسماء التي ذكرتها يجب عليك أن تثبت أن لها دوراً في هذه الأعمال الإرهابية، فالادعاء وحده لا يكفي، إننا نستطيع أن نتهم عدداً كبيراً من الأفراد والجماعات بأعمال إرهابية إلا أنه يجب أن نكون مستعدين علي أدلة دامغة. وهؤلاء الأشخاص الذين ذكرتهم ليس لهم أي وجود في إيران.

وأضاف خاتمي: من وجهة نظري أن الإرهاب هو نوع من الحرب ويجب ألا تؤدي إلى حرب أخرى، وقد وجدنا طريقاً آخر لانتهاء الحرب، فإيران نفسها هي ضحية للإرهاب وأنها لن تؤيده.

أما فيما يخص رسالة كلينتون يجب أن أقول إنه ليس لنا أي دور في انفجار برج الخبر في العربية السعودية. وقد أعلنت السعودية أيضاً أن أمريكا لم تقدم أي دليل علي تورط إيران، فلم يكن لنا أي دور في هذه العملية وليس لدينا أي معلومات عن مدبرها، وثقوا في أنه لو ظهر أي إرهابيين فإن إيران ستكافحهم.

وفي سؤال آخر لنيويورك تايمز مفاده لماذا يجد كلام شخص كإسماعيل بن لادن، صدي في العالم الإسلامي وفي شوارع الدول الإسلامية؟

صرح خاتمي: إنني لا اعتقد أن هناك أي صدي أو دوي لكلام إسماعيل بن لادن في العالم الإسلامي، فالرأي العام في العالم الإسلامي يطالب بالسلام والأمن والاستقرار والدفاع عن دينه وحرية، وطالما أن الظلم والقمع قائما في العالم وطالما أن صوت الشعب المظلوم لا يصل إلى آذان أحد، فإننا سنشاهد مثل هذه المشاعر، وسيكون لديهم الدافع للتطرف.

وبخصوص دور حكومة بوش في إيقاف النزاع الدائر في منطقة الشرق الأوسط قال خاتمي: ليس هناك أي حل إلا الاعتراف رسمياً بحقوق الشعب الفلسطيني، وعودة كل اللاجئين إلى أراضيهم وإقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس والتصريحات الأخيرة التي أطلقتها أمريكا والغرب من أنه يجب الاهتمام بشكل أكبر بفلسطين والفلسطينيين، من الممكن أن تؤدي إلى مكاسب إيجابية، أما لو كانت هذه التصريحات مجرد تكتيك لتخطي المرحلة الراهنة ولم يتم الاعتراف رسمياً بحقوق الشعب واللاجئين الفلسطينيين، فإن المشكلة لن تحل.

وفي سؤال آخر لنيويورك تايمز مفاده: لو قبل الشعب الفلسطيني دولة إسرائيل هل يقبلها الشعب الإيراني أيضاً؟ أجاب خاتمي قائلاً: لو يقبل الشعب الفلسطيني هذا الأمر فإننا نحترم وجهة نظره، إلا أنني اعتقد أن دولة تقوم علي أساس القمع هي دولة ليست جديرة بالقبول.

وفي سؤال آخر لنيويورك تايمز مفاده: هل سيزور السيد خاتمي موقع مركز التجارة العالمي، وهل سيقدم رسالة لشعب نيويورك؟

أجاب خاتمي: لقد رأيت مركز التجارة فيما قبل. وعندما شاهدت مشاهد هذه التراجيديا في التلفزيون تأثرت بشدة، وكنت من أوائل الرؤساء الذين قدموا تعازيهم للشعب الأمريكي، وأعربوا عن بالغ أسفهم، وآمل أن تكون أحداث ١١ من سبتمبر آخر الأحداث المؤلمة وأن يعم السلام العالم بأسره.

نظرة على السياسة الخارجية الأمريكية بعد ١١ سبتمبر

■ همبستكي (التضامن) ٢٤/١١/٢٠٠١

■ على رضا جباري

القضية مرة أخرى. لكن بمرور الوقت ووضوح الرؤية لدى البعض وبالتالي تحولهم وانصرافهم عن الجوانب المظلمة لهذه الحادثة.. كل هذا دفع مسئولى السياسة الأمريكية إلى إعادة النظر في مثل هذه القضية. لذا يجب على البيت الأبيض - مع علمه بعدم وجود أى نوع من التجانس والتوافق بين الثقافة الأمريكية وبين الثقافة العربية والإسلامية، يجب أن يعيد النظر في سياسته الخارجية.

إن الاعتقاد السائد هو أن واشنطن في ظل الظروف الحالية في حاجة إلى مساعدة المسلمين والعرب من أجل تحقيق أهدافها بشأن القضاء على الإرهاب. فإذا فشلت في تحقيق هذا الأمر، يكون المناخ اللازم لتحقيق نظرية هنتنجتون قد تشكل وتحقق، وعلى هذا يجب على الدولة الأمريكية أن تجتهد لكي تصلح بعضاً من سياساتها الحادة تجاه الدول الإسلامية وهو ما يمكن ذكره في عدة نقاط:

النقطة الأولى:

يجب على أمريكا أن تجتهد حتى تلغى العقوبات الاقتصادية ضد الدول الإسلامية بما فيها العراق والذي أسفر الحصار عليها عن هلاك أكثر من مليون و٦٠٠ ألف نسمة. هذا الموضوع يمكن أن يصبح سبباً لإيجاد التأثير الإيجابي في العلاقات بين أمريكا وبين الدول الإسلامية. وذلك حتى يقل النفور العام تجاه أمريكا إلى حد ما.

النقطة الثانية:

يجب على أمريكا أن تتوقف عن تأييدها الأعمى للحكومة الإسرائيلية. وعلى أقل تقدير يجب أن تعلن أن حمايتها لإسرائيل مشروطة. في هذا الصدد يجب على البيت الأبيض أن يجتهد ويعمل للضغط على المتطرفين اليهود وأن يعمل على تعديل آراء هؤلاء المتطرفين اليهود تجاه قيام دولة فلسطينية مستقلة، وهو ما سيصبح موضع استحسان الدول الإسلامية والعربية.

النقطة الثالثة:

يجب على البيت الأبيض أن يعمل على تقليل حماية أمريكا لبعض النظم الديكتاتورية في الشرق الأوسط. فهذا الموضوع سوف يصبح سبباً لجلب تأييد ودعم الشعوب لأمريكا.

النقطة الرابعة:

يجب على أمريكا أن تجتهد حتى تدخل في حوار منطقي عقلاني مع الدول الإسلامية والمسلمين بشكل خاص، وفي هذا الصدد يجب أن تسلك أمريكا سياسة خارجية لا تحول دون سيطرة ووصول الجماعات الراديكالية والأصولية الإسلامية إلى الحكم. بعبارة أخرى سوف يتم وضع تعريفات خاصة من جانب البيت الأبيض بشأن الاسلام والجماعات الإسلامية.

قبل أحداث ١١ سبتمبر طرحت لدى الكثير من المحافل البحثية والعلمية الأمريكية نظرية سيادة الثقافة الأمريكية، كما بدأ العمل على توفير الأدوات والوسائل اللازمة من أجل الوصول إلى ذلك الهدف من جانب الخبراء والعلماء الغربيين. لكن بعد حادثة ١١ سبتمبر يمكننا تصور عدة محاور جديدة في تخطيط ووضع سياسة أمريكية جديدة تقوم على رؤية ثقافية واجتماعية هذه المحاور هي:

أولاً.. طرحت فكرة إعادة نظر المسئولين الأمريكيين بشأن بسط الثقافة الأمريكية ونشرها إلى أقصى نقاط العالم وهي النظرية التي سادت أمريكا بعد سقوط الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١ ونهاية الحرب الباردة وزوال نظام القطبية الثنائية والتي طرحت من جانب الرئيس الأسبق لأمريكا جورج بوش (١٩٨٨ - ١٩٩٢) في كتابه المعروف بـ «الاستراتيجية الأمنية القومية الأمريكية»، حيث كان بوش يسعى إلى اثبات السيادة والتفوق السياسي والاقتصادي والعسكري، وبشكل خاص الثقافي لأمريكا في العالم.

بعبارة أخرى، كان بوش يسعى إلى «أمركة» العالم على جميع المستويات وربما كان هذا نفسه سبباً مباشراً لخروج «صمويل هنتنجتون بنظريته حول صراع الحضارات والتي قوبلت بمعارضة عالمية واسعة.

ومع انتشار ردود الفعل الواسعة لهذه النظرية الأمريكية، بدأ العالم يتحدث - وبشكل مستمر - عن حوار الحضارات وإحلاله محل نظرية صراع الحضارات، وإجمالاً بدأ النقد العالى يزداد ضد نظرية وأيديولوجية السيادة الأمريكية أو سيادة ثقافة واحدة في العالم، الأمر الذي دفع أمريكا إلى إعادة النظر في هذه النظرية. في هذا الإطار يمكن اعتبار حادثة ١١ من سبتمبر بداية لإعادة النظر في المعتقدات الأمريكية الخاطئة. ونتيجة لهذه العمليات أيضاً أخذت أمريكا تحذو سياسة عملية من أجل تخفيف ردود الفعل العالمية ضدها، فبدأت جهودها لوقف أو تقليل انتشار فكرة تصدير الثقافة الأمريكية للعالم. كما بدأ الأمريكيون أنفسهم يعتقدون أن المطالب والعادات الخاصة بالمجتمع الأمريكي تختلف عن الثقافة والأخلاق العامة لدول العالم.

ثانياً.. إن إصرار أمريكا في العمل على تفضيل وترجيح الثقافة الأمريكية في العالم ورد الفعل المباشر للدول الإسلامية على هذا الأمر.. كل هذا أحدث تصوراً لدى البعض بأن صراعاً قد ظهر بين المسلمين والمسيحيين. بعبارة أخرى يمكن القول بأن ثمرة السلوك الخطأ للثقافة الأمريكية كان يمكن أن يكون سبباً لنشوب فكرة مواجهة بين الاسلام والمسيحية. إن حادثة ١١ سبتمبر والإدعاء بتورط بعض العرب المسلمين فيها كان يعد عملياً وسيلة لظهور هذه

وجه جديد للإرهاب

■ حياة نو (الحياة الجديدة) - ٢٥/١٠/٢٠٠١

تعتبر أحداث ١١ سبتمبر (انفجارات نيويورك وواشنطن) أول هجوم جوى بطائرات ركاب ضد أكبر دولة فى العالم. وعلى الرغم من كافة الأفكار والأيدولوجيات التى يؤمن بها الذين قاموا بهذه العمليات فإنه من المؤكد أن أى وجدان بشرى وأية رؤية أيدولوجية تستند الى الأخلاق والعلاقات الإنسانية لا يمكنها قبول هذه الأعمال المنافية للقيم والعلاقات الإنسانية. وقد أدت سياسة الحكومة الأمريكية ونظامها المتسلط فى العقود الأخيرة من القرن العشرين - فى أكثر دول العالم الثالث خاصة فيتنام، بجانب دعم الإرهاب الصهيونى واستخدام حق الفيتو مراراً لمنع إدانة هذا النظام العنصرى فى مجلس الأمن - الى إحباط دول العالم الثالث إحباطاً شديداً، فالحكومة الأمريكية تستغل التكنولوجيا الحديثة فى الأسلحة والإعلام والاتصالات، وكافة أسلحتها المعلنة والخفية فى فرض تسلطها على الصعيد الدولى، وهى تقوم برعاية نظام العولة والنظام التجارى الدولى الظالم عن طريق فرض نفوذها وإملاء برامج الشركات متعددة الجنسيات على إرادة الدول.

كذلك فإن النظام الأمريكى، بالدور الذى يلعبه فى المنظمات الدولية مثل منظمة التجارة العالمية والبنك الدولى وأسواق البورصة والمؤسسات المالية، يشبه الاضطبوط الذى يهيمن على الأمم المحرومة، ولا تسمح بالمنافسة الحرة فى مجال التقنية والتجارة وزيادة الإنتاج والدخل الإجمالى لدول العالم الثالث، وكما لا تسمح بعبورها خط الفقر، وحتماً فإن الأنظمة الباحثة عن مصلحتها فقط والمعارضة للقانون الذى يستند الى الصالح العام تسهم فى إيصال الحكومة الأمريكية الى أهدافها المنشودة. وتشير الدلائل والمستندات والشواهد الكثيرة الى الظلم والجور وسحق حقوق الشعوب، وخداع النظام الأمريكى المستضعف للدول الأخرى، وقد أدت سياساته بمشاركة بريطانيا - وبعض القوى العالمية الأخرى فى عصر "الشعارات الجميلة" الى إبقاء العالم فى حالة فقر كما كان وحتماً تم ذلك بأساليب جديدة محل الأساليب الاستعمارية القديمة.

وما ذكرته واقعاً لا يقبل الكتمان، بيد أن كافة هذه الوقائع والأمور لا تعطى جوازاً لقتل الأبرياء ونشر الرعب والخوف على الصعيد الدولى.

ولا يمكن عملياً تصحيح وتحسين هذه السياسات الدولية الخاطئة بهجوم بعدة طائرات ركاب على عدة ناطحات سحاب، فالنتائج الأولية لهذه العمليات ستضر دول العالم الثالث هى الأخرى وذلك بسبب ما يلى:

(١) هذه العملية الإرهابية ستجعل رأى العام الأمريكى لعدة شهور أو قل لعدة سنوات على استعداد لدعم الحكومة فى القيام بتحركات وعمليات عسكرية كبيرة على نظام هذه الدولة (التي قام أفرادها بالهجوم).

(٢) سيصبح حل النزاعات الإقليمية مثل قضية فلسطين ولبنان لصالح الصهاينة أو من يرتبط بهم فى سائر أنحاء العالم، وسيتم قمع الحركات الشعبية بصورة أكثر عملية. (٣) سيؤدى التفوذ الزائد للحلفاء الأمريكين فى أوروبا ودول جنوب شرق آسيا الى تخلص أمريكا من مشكلة الركود الاقتصادى.

(٤) جذب شعور التعاطف لدى قطاع عريض فى العالم سيؤدى الى تقوية ومساعدة الإمبراطورية الإعلامية الأمريكية ذات الأقمار الصناعية والإنترنت... وهذا الشعور بالتعاطف نحو الأمة الأمريكية محمود وأخلاقى وإنسانى ولكن الحكومة الأمريكية ستسعى من استخدامه.

(٥) يخلق الهجوم سبباً للتواجد والنشاط الفعال للقوى العسكرية وأنظمة التجسس الغربية، وخصوصاً المخابرات الأمريكية فى مواقع العالم المختلفة.

(٦) إعداد جو نفسى للهجوم العسكرى فى مدة طويلة.

(٧) الإدعاء بأن الحكومة الأمريكية ضحية للإرهاب.

وما ذكرته هو جزء من استغلال الحكومة الأمريكية للحوادث الأخيرة، ومن المحتم أن يؤخذ فى الاعتبار ضعف أنظمة المخابرات والأمن بها والسخط الداخلى والأزمات الاقتصادية، وإنهيار قوتها فى وقت تدعى فيه أمريكا أنها تقود العالم.

وعلى هذا فسوف نرى التبعات السلبية لهذه الانفجارات حتى مدة طويلة بجانب حجم استغلال الحكومة الأمريكية لهذه الهجمات. وقد كانت الهجمات الإرهابية محور استغراب ودهشة العالم، فللمرة الأولى يتم استخدام طائرات ركاب للقيام بهجمات انتحارية أكثر خطراً، وهى بدعة لا يقبلها أى وجدان بشرى أو مجتمع عالمى.

وقد أدى اختطاف الطائرات من أجل القيام بعمليات انتحارية الى أضرار جسيمة، فأصبح السفر بالطائرة لدى الكثيرين سبباً للتوتر والقلق.

ويشير الإرهاب الى وجوه جديدة له، وهذه الوجوه مرتبطة بازدياد وسائل الاتصالات والتقنية والحصول على العلوم المختلفة، وأتصور أنه من الآن فلاحقاً سيتمكن الإرهابيون من استخدام أسلحة جرثومية وكيميائية بدلاً من القنابل العادية، إن سهولة حصول الإرهابيين على أسلحة معقدة ومخربة فى العالم اليوم، وتبدل وتحول أنشطة الجماعات التى تهاجم الحكومات المختلفة... كل ذلك سيلقى بمسئولية أكبر على عاتق كافة الحكومات المسئولة والشعوب فى العالم، وذلك حتى يقوموا بتبنى أساليب جديدة لتجفيف جذور الإرهاب، ونشر السلام والعدل وحوار الحضارات والتفاهم الدولى، فلتتحركوا حتى تقضوا على هذه الحركات الإرهابية قضاءً مبرماً أو تحققوا الحد الأدنى من ذلك.

الإرهاب والاجراءات الأمنية الدولية بعد الحرب

■ حوار مع د. هرميداس باوند - أستاذ الشؤون الدولية - إيران ١٦، ١٧/١٠/٢٠٠١

على السطح وظهرت بجلاء خلال المؤتمر الثاني لمنظمة التجارة العالمية في اورجواي والتي اظهرت القلق الأمريكي من أوضاع التجارة الدولية، كما ظهرت قضية أخرى وهي التأكيد الأمريكي على ضرورة منع انتشار اسلحة الدمار الشامل، ومكافحة الإرهاب الدولي، ورعاية حقوق الانسان والحريات وفي الوقت نفسه، التأكيد على مكانتها وهميتها والعمل على زيادة سيطرتها على العالم.

أيضا تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى حماية الآخرين بالقدر الذي لا يؤدي إلى الإضرار بالمصالح الأمريكية. من المؤكد أن النظام الدولي أيضا قد شهد تطورات كبيرة خلال الفترة من عام ١٩٩٠ وحتى الآن، وظهرت أقطاب اقتصادية ومؤسسات جديدة، كما شهد الاتحاد الأوروبي انسجاما وتناغما بعد اتفاقيتي «ماستريخت» و«أمستردام»، وفي النهاية كان هناك تعريف جديد لدور الناتو ومسؤولياته الجديدة، هذا فضلا عن ظهور مؤشرات لنظام دولي متعدد الأقطاب. وقد اعتقد البعض إمكانية حل بعض القضايا في ضوء الظروف الجديدة، إلا أن هذا لم يحدث، ومن جملتها الصراع العربي الإسرائيلي والتي سعت الولايات المتحدة الأمريكية لحله بالوساطة. وقد تم عقد مؤتمر مديري وأوسلو اللذين لم تطبق قراراتهما حتى الآن.

* ما هي التغيرات الأخرى في السياسة الأمريكية ؟

فيما يتعلق بحقوق الانسان، طرأت بعض التغيرات النسبية، وأسقطت أسماء بعض الدول التي كانت فيما مضى متهمة بانتهاك حقوق الانسان، والقضية المطروحة الآن على جدول السياسة الخارجية الأمريكية هي اسلحة الدمار الشامل ومحاربة الإرهاب، وهذه القضية ترتبط ارتباطا وثيقا بمواقف بعض الدول من السلام بين العرب وإسرائيل. وبصورة مجملة يمكن القول أنه في الوقت الذي تعلن فيه أمريكا انها قائدة العالم في جميع المجالات، تتخذ خطوات وإجراءات من شأنها خدش الكبرياء الأمريكي.

* ما هو تأثير أحداث ١١ سبتمبر على السياسة الأمريكية والعلاقات الدولية ؟

هذه الأحداث، من وجهة نظر غالبية المحللين، تعد نقطة تحول على جميع المستويات في النظام الدولي والتي ستكون بدورها مجالا لاستراتيجية أمريكية جديدة.

* أي من أبعاد العلاقات الدولية سيكون أكثر تأثرا ؟

إن إحدى تبعات تلك الأحداث هو ظهور بعد جديد على صعيد القضايا الأمنية، فمما لا شك فيه أن هناك ضرورة ملحة لاقامة نظام أمني جديد خلفا لذلك المتبع منذ الحرب العالمية الثانية، حيث تولى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة مسئولية السلام والأمن الدولي، ويعتقد البعض أن ميثاق الأمم المتحدة

أخيرا وبعد طول انتظار لما ستسفر عنه أحداث ١١ سبتمبر، وقعت الحرب، وتساقطت صواريخ الدول المتقدمة على المجتمع البدائي القبلي. وبدأت الحرب التي لم يسع إليها الشعب الأفغاني، ولم يسع إليها سوى جماعة طالبان، والتي كانت قد حصلت على أسلحتها من العالم المتحضر. وأدرك العالم كله، عقب انهيار برجى مركز التجارة العالمية في قلب الولايات المتحدة الأمريكية في ١١ سبتمبر، أنه يجب وضع تعريف آخر للأمن، فالولايات المتحدة الأمريكية، في ظل الظروف التي شهدت انهيار النظام الأمني القائم في فترة الحرب الباردة، كانت تعتقد أن مشروع الدفاع الصاروخي سيوفر الأمن لهذا البلد بنسبة مئة في المئة. ولكن بعد الأحداث التي شهدتها، ظهرت حلقة مفقودة في نظامها الأمني، ومن ثم انطلقت للبحث عنها تحت مسمى «مقاومة الإرهاب». وفي هذا الإطار، أدانت دول العالم، في خطوة تعاونية منها، ما حدث في ١١ سبتمبر. لذا هبت الولايات المتحدة الأمريكية، انتقاماً لقميتها الاسطورييتين، واعتمادا على تحالف دولي، لمحاربة الإرهاب والبحث عن الحلقة المفقودة في نظامها الأمني، ولم تجد في طريقها، تنفيذ هذا المخطط، سوى نظام طالبان الذي أصبح هو الضحية لهذه العمليات، على أية حال، لا يعلم أحد الفترة الزمنية التي يتطلبها القضاء على نظام طالبان، إن الشعب الأفغاني الذي ذاق مرارة الحرب لأكثر من عشرين عاما، ينتظر اليوم الذي تشرق فيه شمس حكومة جديدة على أرضه.

الاجراءات الأمنية الدولية قبل وبعد الحرب على الإرهاب، هي محور الحوار مع الدكتور هرميداس داوود باوند، أستاذ الشؤون الدولية، واليكم أهم ما دار فيه:

* د. باوند، يتضح أن الولايات المتحدة الأمريكية عقب أحداث ١١ سبتمبر أصبحت غير راضية عن الاجراءات الأمنية. السياسية في منطقة الشرق الأوسط وآسيا، وقد وفرت هذه الأحداث أفضل الفرص للولايات المتحدة الأمريكية لفرض منهجها على هذه المنطقة. إذا اتفقتم معنا في هذا التحليل، نرجو التفضل بإلقاء الضوء على الاجراءات السياسية الأمنية التي كانت سائدة في المنطقة قبل ١١ سبتمبر.

لقد أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية نظاما دوليا جديدا عقب انهيار الاتحاد السوفيتي، ومن المعتقد، في ظل هذا النظام الجديد، أنه يجب تقديم الدعم لبعض المؤسسات الدولية والتي من بينها الأمم المتحدة ومجلس الأمن، وقد أعلنت الولايات المتحدة التزامها الإيفاء بهذه الحقوق من جانبها. ومن المؤكد أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تضع في اعتبارها إعادة النظر في هيكل النظام الاقتصادي الدولي، وما يتضمنه من فتح ملف العلاقات مع أوروبا واليابان وغيرهما، تلك الملفات التي طغت

قد منح الأولوية للحفاظ على الاستقلال الحدودي والاستقلال السياسي والسيادة القومية لأعضائه، وطالما أن هناك تهديداً على الأمن، يحق للدولة موضع التهديد الدفاع عن نفسها، ومن جهة أخرى تتخذ جميع الإجراءات ضد الدولة المعتدية وفق ما يصدره مجلس الأمن (مثل العراق).

* ما هو الموقف الآن؟

في ضوء ما سبق، يتضح أن هناك بعداً جديداً للأمن والسلام، وهو عبارة عن «حماية السلام والأمن داخل الدول». أما فيما يتعلق بالإجراءات التي تتخذها الحكومات لمواجهة ما اصطلح على تسميته جرائم ضد الإنسانية والسلام الدولي، فقد خولت لمجلس الأمن الصلاحيات التي يمكنه من خلالها اتخاذ خطوات عملية لمجازاة تلك الدول التي تمارس هذه الجرائم وهي أكثر من فرض الحظر على تلك الحكومات، بل تتعدى ذلك إلى تشكيل محاكم جنائية مؤقتة وهي التي تفصل في الجرائم التي ارتكبت على سبيل المثال في البوسنة والهرسك، رواندا، كوسوفو، ومن الثابت أنه قد صدر قرار آخر يقضى بتشكيل محاكم دائمة، إلا أنه لم تتخذ بعد الخطوات العملية لتنفيذها.

* في أحداث ١١ سبتمبر، لم تكن الولايات المتحدة الأمريكية بصدد هجوم عسكري، بل أنها تعرضت لعمل إرهابي تم التخطيط له سراً، وقد أسفر هذا العمل الإرهابي عن تعريف جديد للأمن والدفاع عن النفس، هل تفضلتم بتوضيح ذلك؟

إن المادة «٥١» من ميثاق الأمم المتحدة تنص على أن «لكل دولة الحق في الدفاع عن نفسها عندما تعتقد أنها موضع هجوم أو احتلال مسلح». لكن الموقف في أحداث ١١ سبتمبر، هو استخدام معدات مدنية لإحداث نتائج تخريبية لها نفس آثار الهجوم العسكري، وهذا في حد ذاته أسلوب جديد، لذا ادعت الولايات المتحدة الأمريكية أنها تعرضت لهجوم عسكري، وأطلقت على تلك الأحداث «الحرب على أمريكا» وأسماها «بيرل هاربر الثانية»، واحتفظت لنفسها بحق الدفاع عن النفس في حالة فردية أو جماعية، وادعت أن هذا النوع من الهجمات الإرهابية لا يستوجب فقط محاربة الأفراد الذين ارتكبوها، بل أيضاً يستوجب محاربة الحكومات التي تأوى وتدعم بأى حال من الأحوال هؤلاء الإرهابيين. وقد وافق حلف شمال الأطلسي على ما أعلنته الولايات المتحدة الأمريكية، وأعلن أنه بموجب المادة «٥» من ميثاقه التي تنص على أن الهجوم على أى من الدول الأعضاء في أوروبا وشمال أمريكا، يعد هجوماً على جميع الدول الأعضاء وبالتالي من الضروري إعلان حالة الدفاع المشترك، وبناء على ذلك أعلنوا مساندتهم ومساعدتهم للولايات المتحدة الأمريكية. علاوة على ذلك، تبني الاتحاد الأوروبي، الذي تعتبر دوله أعضاء أساسيين في الناتو، نفس السياسات والتصريحات الأمريكية.

الأهم من ذلك، أن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، أعلن في بيانه الصادر في ١٢/٩/٢٠٠١. يعنى بعد يومين فقط من تلك الأحداث. قبوله للموقف الأمريكي بإعلان الدفاع عن النفس، وقد ورد في هذا البيان، أنه من منطلق المسؤولية التي يخولها له ميثاق الأمم المتحدة المعلن، فهو مسئول عن تقديم العون والمساعدة للولايات المتحدة الأمريكية. وقد صدرت تصريحات متعددة في هذا الصدد تحث على وجوب التعاون

الدولي المؤثر في هذا المجال، كذلك وجوب تقديم الأفراد أو الحكومات التي تساعد تلك التنظيمات وترعى الخطوات الإرهابية أو تؤوى الإرهابيين، إلى المحاكمة. بناء على هذا، ظهر تفسير جديد للمادة «٥١» من ميثاق الأمم المتحدة، التي اعتبرت أن ما ستقدم عليه الولايات المتحدة الأمريكية في ظل الظروف الأخيرة، يعد بعداً جديداً لمفهوم الأمن.

♦ ماهي الأهداف الأمريكية في الوقت الراهن؟

الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها أنهما يركزان على هدفين، الأول قصير المدى والثاني طويل المدى، الأول يتمثل في مجابهة والتصدي لأسامة بن لادن وشبكة القاعدة ونظام طالبان الذي تحميه، فضلاً عن الحكومات التي سيثبت أنها تؤوى أو تحمى الإرهاب، ومما لا شك فيه أن تنظيم القاعدة سيكون المحور الرئيسي لهذا الهدف. والهدف الثاني على المدى البعيد، يتمثل في دعم التعاون الدولي والتعبئة الدولية ضد الإرهاب.

♦ لو أردنا أن نبحث في الجانب السياسي، هل الإجراءات الأمنية القائمة حالياً تهدد أو تضر بالمصالح الأمريكية التي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية قدر سمعها لحمايتها؟

لقد أثبتت الأحداث التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية مؤخراً أن الإجراءات الأمنية التي تتبعها غير كافية. ومن المعروف أن هذا البلد قد طرح مشروع الدفاع الصاروخي قبيل وقوع تلك الأحداث للحصول على الأمن المطلق، وكان إدعاء الحكومة الأمريكية قائماً على أنه في حالة امتلاك غالبية الدول المعادية لصواريخ عابرة للقارات وأسلحة كيميائية، فإن ذلك يعد تهديداً مباشراً على الولايات المتحدة الأمريكية، بناءً على هذا، يمكن للولايات المتحدة أن تدمر أية صواريخ موجهة إليها قبل وصولها للأراضي الأمريكية. وهذا يعنى أن الحكومة الأمريكية كانت معنية بالقضية الأمنية قبل وقوع أحداث ١١ سبتمبر وكانت تعتبر أن الإجراءات الأمنية المتبعة داخلها غير كافية.

♦ هل كانت الولايات المتحدة الأمريكية تواجه تحديات

بخصوص مشروع الدفاع الصاروخي؟

نعم، مشروع الدفاع الصاروخي يضرب عرض الحائط بالعديد من الاتفاقيات، والمعاهدات والقرارات. والخلاصة أن هذه الدولة كانت تبحث عن «رادع» أمني قبل أحداث ١١ سبتمبر، لكن بعد تلك الأحداث فإن المسألة الأمنية الأمريكية أصبحت تربو على مشروع الدفاع الصاروخي.

♦ مع وجود هذه التهديدات، هل أصبح مشروع الدفاع

الصاروخي بلا طائل؟

إلى حد ما، يمكن لمشروع الدفاع الصاروخي، كما يدعون، أن يوفر الأمن الكامل والمطلق للولايات المتحدة، وليس بخاف أن الولايات المتحدة قد اضطرت إلى التفاوض عن المحاور الأمنية الأخرى التي طرحت في سياق المكافحة الدولية ضد الإرهاب الدولي، وقد اتضح أن هذا التهديد يمكن أن يواجهه الحكومة الأمريكية كما يمكن أن يواجهه أية دولة أخرى. لهذا أعلنت العديد من الدول أن الإرهاب يعد خطراً دولياً مشتركاً، وعلى الرغم من ذلك، فقد أوجد نوعاً من الترابط الأمني بين أعضاء المجتمع الدولي.

♦ لقد اتهمت إيران برعاية الإرهاب، في ظل النظام الحالي، أو بصورة أدق، النظام قبل أحداث ١١ سبتمبر، أين تقع إيران من ذلك؟

- لقد اتهمت إيران، في ظل النظام قبل ١١ سبتمبر، بأنها دولة ترعى الإرهاب وقيل « أنها تسعى للحصول على أسلحة هجومية وصواريخ متوسطة المدى لتهديد جيرانها، وإذا ما تمكنت من الحصول على صواريخ عابرة للمقارات، فإنها ستكون موضع تهديد للولايات المتحدة الأمريكية»، النقطة الثانية، هي موقف إيران من حركات المقاومة في الشرق الأوسط، وقد أدينّت إيران واتهمت بأنها دولة ترعى الإرهاب وذلك من منطلق رعايتها لحركات المقاومة في قضية الشرق الأوسط، وتوضح فعاليات تلك الحركات فيما يتعلق بالصراع العربي - الإسرائيلي والقضية اللبنانية، وهذا أمر مختلف تماما عن الإرهاب الدولي. نقطة أخرى هي اللعب بورقة حقوق الإنسان، إن تقارير الأمم المتحدة، باعتبارها منظمة دولية، لا تخلو من انتقادات موجهة لبعض المؤسسات الإيرانية تتعلق بانتهاك حقوق الإنسان، خاصة التي تتعارض مع الأسس المندرجة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. لكن هذه الانتقادات محض افتراء وعارية من الصحة، فهناك مشاركة سياسية تتسم بالحرية المطلقة ويتضح ذلك من خلال الانتخابات العامة التي تجرى في إيران ويشارك فيها غالبية الشعب الإيراني. كذلك هناك حوار الحضارات وإزالة التوتر التي طرحها السيد خاتمي كذلك لا يمكن أن نغض الطرف عن التغير الحادث في السياسة الخارجية الإيرانية. بناءً على هذا، وفي ظل هذه الظروف، هناك ضغوط تمارس على إيران للقبول بتعديلات تجاه قضايا حقوق الإنسان، لكن وبالرغم من ذلك رأت العديد من دول العالم أن الدور الإيراني أصبح أكثر فاعلية وهو في طريقه الصحيح للخروج من حالة الإنزواء السياسي، يأتي هذا في الوقت الذي مازالت فيه الاتهامات التي اتهمت بها إيران عالقة بالأذهان، مما خلق جوا من الثنائية والإزدواجية في التعامل مع إيران، حيث انقسمت دول العالم إلى قسمين الأول يرى أن التغير قائم في إيران ولذلك يشي على هذا التحول الإيراني ولو في إطار ضمني، والقسم الثاني ينكر تلك الاستراتيجية الإيرانية الواضحة للعيان.

♦ ماهو تأثير الأحداث الأخيرة على وضع إيران ؟

- تؤثر الأحداث الدولية على الهيكل السياسي الاقتصادي والتفاف للدول حتى بالنسبة للدول التي ليس لها شأن بهذه الأحداث. فمثلا، حرب الخليج الثانية، تركت آثارها على إيران بصفة خاصة والمصير السياسي للمنطقة بصفة عامة، دون أن يكون لإيران شأن بهذه الحرب، وعقب أحداث ١١ سبتمبر وتبعاتها، يتكرر الأمر الديناميكي، الذي يؤثر بشكل لا مناص منه على الوضع الداخلي في إيران، وإيران يمكن أن تستفيد من هذه التطورات باعتبارها فرصة سانحة يمكن أن تكون مؤثرة في المستقبل. بمعنى آخر، إذا ما تمكنت إيران من استغلال هذه الفرصة، يمكنها أن تحمي مصالحها القومية. على أية حال، تتمثل الاستراتيجية الأمريكية قصيرة الأجل في أفغانستان في الإطاحة بنظام طالبان في هذا البلد، ولاشك أن ذلك في صالح إيران، لأن تغيير نظام مثل نظام طالبان، الراديكالي، السلفي والمعادي للطاجيك، لاشك سيعود بالمنفعة على إيران. لقد كان واضحا أن طالبان تنتهج استراتيجية معادية لإيران تقيد الدول الأخرى، وعلى سبيل المثال، الإمارات العربية المتحدة، بكل ما لها من مواقف، كانت تستفيد من نظام طالبان في الضغط على إيران. إن تغيير مثل هذا النظام - بلا تردد - سيكون في صالح

إيران.

♦ ماهو الموقف الذي يجب أن تتخذه إيران، في ظل تلك الظروف بالغة الحساسية للحفاظ على مصالحها القومية ؟

- إن التزام الحياد الإيجابي الفعال، يمكن أن يفيد إيران، إذا ما تعاونت مع الدول المطالبة بتغيير نظام طالبان. لأن الوضع العسكري القائم حاليا في أفغانستان، سيراعى وجهات النظر الإيرانية، كما أن اتباع الحكومة الإيرانية لهذا النهج سيكفل لها الأمان من الظروف المستجدة في المنطقة، على سبيل المثال، ستكون وجهات نظر، باكستان، والمملكة العربية السعودية، والهند، موضع عناية ورعاية نظرا لما قدموه من مساعدات خلال المرحلة العسكرية الراهنة. نقطة أخرى، المكافآت التي نالتها كل من باكستان والهند، حيث نجحت الأخيرة، نتيجة للتعاون في مجال المعلومات المخبرية، في كسر الحظر المفروض عليها. ولاشك أن انتهاج إيران لمنهج الحياد الإيجابي الفعال، سيأتي بنتائج إيجابية للحكومة الإيرانية.

من ناحية أخرى، سيؤثر موقف إيران في اتباع الحياد الإيجابي، في تغيير وجهات نظر المجتمع الدولي تجاهها، وإلى حد ما ستتلاشى النظرة السلبية لإيران، ولاشك أن ذلك سيوفر ظروفًا ملائمة نسبيا ومساعدة لاتباع استراتيجية تعاونية طويلة الأجل.

♦ ما تقييمكم لنتائج الدبلوماسية الإيرانية في التصدي لهذه القضايا ؟

- من المؤكد أن هناك بعض التفاهات الضمنية التي يمكن أن تؤدي بدورها إلى آثار ونتائج إيجابية بالنسبة لإيران، لكن إذا انتهجت إيران سياسة الحياد السلبي، سيترتب على ذلك حرمانها من إبداء وجهة نظرها في الإجراءات المستقبلية في أفغانستان، وبالتالي لن يتغير وضعها على المستوى الدولي وسيظل الحظر قائما على إيران، هذا فضلا عن حرمان إيران من المشاركة في تحقيق الهدف طويل الأجل الذي يتطلب نوعا من التعاون الدولي، وستظل الصورة القائمة لإيران ثابتة.

♦ إذا قامت الدول الموضوعة على قائمة الإرهاب بتقديم مساعدات في الوقت الراهن لمواجهة الجماعات الإرهابية، هل سيفير ذلك التعاون من موقف العالم تجاهها ؟

- من المنطقي أن الموقف الجديد يترتب عليه ردود أفعال جديدة، وبناءً عليه، هناك نقطة تحول بالنسبة لما قد مضى، ونحن اليوم نواجه سياسات دولية جديدة نذكر منها على سبيل المثال، باكستان والمملكة العربية السعودية اللذان كانا من بين من أوجدوا نظام طالبان، ومن منطلق الأوضاع المستجدة، نجدهم يقدمون يد العون للإطاحة بنظام طالبان. بالنسبة لباكستان، وقعت بين اختيار السيئ والأسوأ، وقد اختارت ماهو إيجابي مع مصالحها، أما الدول المدرجة على قوائم الإرهاب، فلكل منها خصوصيات مختلفة، نجد مثلا كوريا الشمالية، الدولة التي لا علاقة لها بما يدور في الشرق الأوسط، ومع ذلك أدرجت في تلك القوائم، وكذلك كوبا، لها اهتمامات من نوع آخر، وبناءً على هذا، هناك إدعاءات متباينة في شأن الدول المدرجة على قائمة الإرهاب، لذا، فإن الموقف الإيراني، هو نفسه الذي كنا أعلنه سابقا، أننا سنقدم المساعدة لمحاربة الإرهاب، علّ ذلك يغير من حالة القلق الزائد الذي وصمنا به في السابق. لكن على أية حال، لن ينتهي هذا الأمر سريعا نظرا لما يكتنفه من التواء. والشئ

الذي تطالب به إيران هو نفسه وجهة نظر الآخرين ، أى أنه لا بد وأن يتم مواجهة الإرهاب فى إطار منظمة الأمم المتحدة ، فى حين ترى القوى العظمى أن غالبية هذه الأوضاع تناقض ويتخذ فيها قرارات خارج الأمم المتحدة . وبهذا يتضح أنهم يعيدون تشكيل أفغانستان ، وهم بذلك يفعلون ما يحلو لهم شئنا أم أبينا .

♦ هل تمتد أن الوجود الأمريكى فى المنطقة بفرض التصدى لطالبان ، أم أن هناك أسبابا أخرى ؟

- تلك من سمات الدول العظمى ، تحويل «المعوقات» الى «وسائل» . بمعنى أنه لو ظهرت مشكلة أمام قوى عظمى ، فإنها تستفيد منها لتحقيق أهداف مستقبلية ، اعتقد أن الهدف الظاهر للولايات المتحدة هو إيجاد حكومة مستقرة فى أفغانستان لتوفير الأمن للشعب الأفغانى . ولكن بإمعان النظر نجد أن تلك الأهداف الأمريكية ليست إلا على المدى القصير والمتوسط ، فالوجود الأمريكى المسيطر على مجريات الأمور فى أفغانستان ، يكشف عن حقيقة النوايا الأمريكية تجاه آسيا الوسطى ، حيث خطت الولايات المتحدة الأمريكية عدة خطوات سابقة على مختلف الجبهات ، والولايات المتحدة تسعى الى الاستثمار فى المصادر الهيدروكربونية ، لذا أبرمت عدة اتفاقيات مع قزاقستان وتركمانستان فى هذا الشأن سواء فى بحر قزوين أو خارجه ، ومن الواضح أنها لا تواجه أية معوقات فى هذا الصدد سوى الدول الأخرى القادرة على نقل تكنولوجيا الدول المتقدمة . من جهة أخرى قامت بتوسيع حلف الناتو شرقا لإحكام سيطرتها فى هذه الجمهوريات . واعتمدت فى ذلك على محورين : الأول عن طريق التعاون مع مؤسسة «مجلس تعاون حلف شمال الأطلسى» ، الذى يعد مؤسسة سياسية وقد تم تشكيله عام ١٩٩٥ ، والثانى هو مشروع «المشاركة من أجل السلام» ، والجدير بالذكر أن دول آسيا الوسطى قد سارعت بالاشتراك فى الناتو باستثناء تركمانستان . ومن جهة أخرى نجد أن هذه الدول أعضاء أيضا فى (منظمة الأمن والتعاون الأوروبية) . تبقى نقطة واحدة هى رغبة دول آسيا الوسطى فى أن يبدشن الناتو قواعد بها ، ويأتى ذلك على خلاف الرغبة الروسية نظرا لأن روسيا تعتبر أن هذه الدول تمثل بعدا أمنيا لها ، ومن ثم نجد التحرك الروسى قائما على إقامة قواعد عسكرية روسية فى تلك الدول ، ولكن بالقدوم الأمريكى الى أفغانستان ، فهى بذلك قد أوجدت لها نفوذ قوى فى الدول الوسطى (التي تعتقد أمريكا أنها متضامنة معها) وسيؤدى ذلك الى الهدوء النسبى لدى تلك الدول من مخاوف عودة القواعد العسكرية الروسية بها .

لكن فى اعتقادى ، أن الأهم من ذلك كله ، أن الهدف الأمريكى الخفى هو الصين ، حيث أن الولايات المتحدة الأمريكية قد قررت على المدى البعيد ألا تسمح للصين بالتحول الى قوى عظمى وقدرة استطاع تعمل على بقائها قوة إقليمية .

♦ أشرت الى الولايات المتحدة الأمريكية والصين ، وهناك اختلاف واضح بين حضارة كلا البلدين ، وكذلك هناك حضارات أخرى مختلفة على مستوى العالم ، لو قامت إجراءات تعاونية بين تلك الحضارات ، الى جانب من ستحاز الحضارات الأخرى ؟ الى جانب حضارة الولايات المتحدة الأمريكية أو الى جانب حضارة الصين ؟

- لو أردنا تتبع التباين بين الحضارات لوجب علينا أن نشير الى الحضارات الغربية ، الروسية ، الإسلامية ، الأمريكية اللاتينية ، اليابانية والهندية . ويمكن عمل توافق بين الحضارة الصينية وكل من الحضارة الروسية ، الإسلامية ، الأمريكية اللاتينية واليابانية ، كذلك الحضارة الهندية على الرغم من أنها المنافس الرئيسى للحضارة الصينية وفى الوقت نفسه ، ويمكن لتلك الحضارات أن تتكامل ضد الحضارة الصينية بسهولة وهذا التكتل ليس واضح المعالم وهو أيضا ما تواجهه الحضارة الإسلامية (لأن الحضارة الإسلامية ليست حضارة ذات نسيج واحد) . والأمن الاستراتيجى للبترول أيضا له أهمية فى الحضارة الإسلامية إلا أنه فى ذات الوقت تشكل الصين وحضاراتها أسمى الأهداف الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية . هناك نقطة أخرى ، هى أن الأمريكين أعلنوا أنه يمكن لروسيا والاتحاد الأوروبى المشاركة فى مشروع الدفاع الصاروخى ، ثم بعد ذلك أعلنوا إمكانية مشاركة تايوان فى هذا المشروع . ومن الواضح أن الهدف من ذلك هو إرغام الصين على الدخول فى سياق تسليح باهظ التكلفة ، مما يدفعها للانحراف عن أهدافها التنموية والنتيجة إبعادها عن أن تكون قوة دولية . لذلك يعتقد الكثيرون أن الوجود الأمريكى فى أفغانستان تصاحبه نظرة متفحصة للصين ، تلك النظرة التى تزيل القلق لدى الهنود من التواجد الأمريكى فى المنطقة وذلك لاشتراكهم مع الولايات المتحدة فى اتجاه واحد ضد الصين . والشئ الواضح للعيان أن الاستراتيجية الأمريكية لن تظل خافية ، بل ستأخذ طريقها الى الوضوح . وتجدر الإشارة الى أن الاستراتيجية الأمريكية فى الوقت الراهن نجحت فى وضع الأسطول الأمريكى فى بحر عمان والمحيط الهندى بعدما نجحت سابقا فى وضع أسطول آخر فى الخليج .

♦ نمود الى منطقتنا ، عقب انتهاء الحرب ، وقيام حكومة أفغانية موالية للولايات المتحدة الأمريكية ، فضلا عن وجود باكستان على الحدود الشرقية ، والتواجد الأمريكى فى آسيا الوسطى والتحالف التركى - الأذرى - الإسرائيلى ، كذلك التواجد الأمريكى المطلق فى الخليج وبحر عمان ودول هذه المنطقة ، يتضح أن ذلك يمكن أن يؤثر على الأمن القومى الإيرانى ، فى ظل تلك الظروف الأمنية ، ماهى السياسة التى يجب أن تتبعها إيران لتلافى إلحاق الضرر بها ؟

- لقد عانى الشعب الأفغانى بالقدر الكافى من الصراعات والتخريب سواء على المستوى العمرانى والاقتصادى ، والهدف المنشود الآن هو توفير نظام أفغانى قادر على أن يستفيد من موارد هذه الدولة لصالح الشعب الأفغانى ، أما على صعيد تجارة الترانزيت ، يمكنه أن يربط آسيا الوسطى بشبه القارة الهندية حتى تنتعش تجارة البضائع والغاز وغيرها ، ويمكن فى نهاية المطاف ، تحويل التجارة البينية التى تتم عن طريق إيران الى أفغانستان ، شريطة أن يكون هذا النظام مؤيدا من كافة القبائل والفصائل الأفغانية . فى ظل أوضاع ما بعد الحرب ، لن تكون أفغانستان مرة أخرى تابعة لباكستان ، بل ستكون دولة لها علاقات متوازنة مع جيرانها وموضع الإفادة للآخرين . بناء على هذا ، لن يكون طابع الحكومة الأفغانية القادمة ، الجهاد والعداء مع الدول الأخرى . هذا الوضع اتاح لإيران فرصة ثمينة ، إذا لم تتمكن من الاستفادة منها على الوجه الأكمل ، ستكون النتائج

سلبية ، وستزداد المشكلات التي تعاني منها إيران وأهمها المشكلة الرئيسية في علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية .

♦ إذن ماذا يجب أن نفعل مع الولايات المتحدة الأمريكية ؟

- للولايات المتحدة الأمريكية وجود قوى في آسيا الوسطى، القوقاز وإلى حد ما في الخليج وشمال العراق وأفغانستان (في بداية أمر طالبان). لذا ما لم نتمكن من تسوية مشاكلنا معها، لا محالة ستزداد الأمور تعقيدا أكثر مما هي عليه الآن. ويجب أن نتقبل هذا الواقع، وهو أن الظروف والأوضاع الجديدة في المنطقة لن تسمح لنا بأن تبقى المنطقة على الصورة التي كانت عليها في الماضي، لأن أحد أهم أهداف هذه الحملة العسكرية الأمريكية، تدعيم التواجد الأمريكي في المنطقة ومن خلال التحرك الفعال والمتعارف في تسوية قضايا المنطقة، يمكن إزالة آثار المواقف السابقة والقضاء على الإنزواء النسبي ومن المؤكد ستتوافر ظروف مختلفة ومناسبة بالنسبة لنا .

♦ السيد الدكتور ، ماهو الدور الذي يمكن أن يقوم به السيد خاتمي، بصفتة رئيس جمهورية إيران ومقترح نظرية حوار الحضارات ، تجاه النظام الدولي الجديد حتى يحمي المصالح القومية للبلاد ؟

- يعود الدور الذي لا بد وأن يقوم به السيد خاتمي تجاه النظام الجديد الى الاستراتيجية الإيرانية العليا الموضوعة سلفا . ولاشك أن الموقف الشخصي للسيد خاتمي وما يتخذه من قرارات على درجة بالغة الأهمية، لكن الأمر برمته منوط بالاستراتيجية العامة التي تتبعها إيران. وما يجب أن يقال في هذا المجال هو: الى أي مدى تؤثر هذه الاستراتيجية في التطورات الجديدة المتلاحقة ، ويمكن لإيران أن تستفيد من نظرية حوار الحضارات التي هي بمثابة فرصة جديدة في صالح إيران لأن هذه النظرية، ومن عدة جوانب، يمكن أن ترقى بالوضع العالمي وهو ما أكد عليه توني بليزر، رئيس وزراء بريطانيا، في شأن دعوة إيران لحوار الحضارات، حيث أن الظروف الراهنة قد تطلبت ضرورة الدعوة لحوار الحضارات. نقطة أخرى، أن نظام العولمة له بعدان، الأول عولمة الطبقات العليا والرأسمالية، وهو في صالح القوى الاستثمارية. والثاني العولمة الشعبية. لذلك يمكن لحوار الحضارات أن يخلق نوعا من التوازن العادل بين هذين البعدين ويجعل من العولمة جانبا إنسانيا . بناء على هذا ، يمكن لنظرية حوار الحضارات أن تقوم بدور مؤثر وسط تلك الأحداث الموجودة في النظام الدولي، والتي من خلالها يمكننا الاستفادة من الفرص المتاحة حاليا . لكن بخلاف ذلك ، سيكون حوار الحضارات شعارا انفعاليا غير قادر على إنجاز أي من الأعمال اللاتقة ، وهنا ستفقد إيران القدرة على التأثير في الموقف الدولي .

♦ صراحة . ماذا يمكن أن تقدم إيران، من خلال نظرية حوار الحضارات ؟

- إن مقاومة الإرهاب التي ستكون طويلة الأمد وتتبع طرق غاية في التعقيد ليست اختيارية ، لذا فليس من المعقول الموافقة على بعض الخطوات التي اتخذت ضد الإرهاب ورفض البعض الآخر ، إذا أردنا أن نمحو تلك الآفة من المجتمع البشري. والتي كان من نتائجها ظهور تحالف دولي، يجب علينا أن نتصدى لجذور تلك الآفة، دون تمييز أو محاباة علي أساس من الإنصاف ، وهذه الحالة توضح بدورها مغزى حوار الحضارات. وطبقا

للقول المعروف: « للقضاء على المalarيا ، ليس كافيا قتل البعوض، بل يجب ردم البرك والمستنقعات » بناء على هذا ، يجب الاهتمام باجتثاث بؤر وجذور الإرهاب، وفي هذه الحالة سيتوجه الجميع الى إيران لأن الدعوة لحوار الحضارات ستطرح نفسها . ولحل تلك القضية ، يجب أن يكون الحوار فعلا ومتماشيا مع العدل والإنصاف، لذلك فإنه في حالة التصدي الفعلي للإرهاب لا تتوافر أية اختيارات .

♦ في هذا الإطار نلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية تتعامل مع الإرهاب بمكيالين ، وهذا التناقض واضح في التعامل مع القضية الفلسطينية - الإسرائيلية ولكي تتخلص الولايات المتحدة الأمريكية من هذا الموقف، اعترفت رسميا بتأييدها قيام دولة فلسطينية مستقلة ، فما هي الدوافع التي دفعت الولايات المتحدة الأمريكية لتقديم مثل هذا الامتياز الكبير للفلسطينيين ؟

- النقطة التي أشرتم إليها توضح أنه لا بد من إعادة تقييم الموقف وإعادة النظر في السياسات المتبعة، الولايات المتحدة الأمريكية تواجه الآن نفس المشكلة التي واجهتها الحكومة الفرنسية فيما بين عامي (١٩٥٥-١٩٦٢) في الجزائر . وقد رأينا أنه عندما تعرضت الأراضي الأمريكية لهجمات وعمليات إرهابية أضرت بالمواطن الأمريكي وأظهرت ضعف النظام الأمني في الداخل، بدا واضحا أن المواطن الأمريكي لا بد أن يوضع ضمن أولويات سياسة الحكومة الأمريكية . وإذا كانت الرغبة الأمريكية صادقة في مكافحة الإرهاب فعليها أن تنظر الى المشكلة جيدا لتجتثها من جذورها علي نحو عقلاني . والنتيجة التي نصل إليها هي: ضرورة إجبار إسرائيل على إعادة النظر في سياساتها، ومن جهة أخرى، لا يتوافر للولايات المتحدة الأمريكية الحماية الأمنية بنسبة مئة بالمئة، في هذه الحالة ستجبر إسرائيل على إعادة تقييم موقفها في ضوء المعطيات الجديدة . وبالرغم من أن هناك دولا تحمي الجماعات الإرهابية ، إلا أنه لا يمكنها فرض سيطرتها الكاملة على تلك الجماعات، لذا نجدهم يضربون ضربتهم بصورة مفاجئة ، تلك الضربات التي لا تحمد عقباه وتكون تبعاتها غاية في الخطورة ، أما فيما يتعلق بردود الفعل على العمليات الإرهابية ، نجد أن البعض يتحرك من منطلق اعتقاد أكثر رسوخا، والبعض الآخر يتحرك بعشوائية وبصورة مفاجئة ، ولكي نصل للنتيجة المطلوبة في التعامل مع جذور تلك القضية ، نجدنا مرة أخرى أمام طرح قضية حوار الحضارات . لذا عادت أمريكا سيرتها الأولى، لأنه حتى ذلك الوقت الذي تعلن فيه عن تأييدها قيام دولة فلسطينية على أساس حق تقرير المصير وفي إطار قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ والقرارات المكملة له والمعنية بالأمر، سيظل التحرك الأمريكي في مواجهة المشكلة ثابتا . إن حديث الرئيس الأمريكي جورج بوش بخصوص دولة فلسطينية، وللمرة الأولى في ظل الظروف الراهنة ، لقي قبولا الى حد ما لدى سائر الدول، ومن المنطقي والمحتم ، قيام دولة فلسطينية كما اقترتها الأمم المتحدة عامي ٤٧ ، ٤٨ أي قيام دولة فلسطينية ودولة إسرائيلية بناء على تقسيم فلسطين بقرار الأمم المتحدة ، ويمكن لمجلس الأمن أن يصدر توصية (والتي من المحتمل أنها ستكون مرفقة بامتناع الولايات المتحدة الأمريكية عن التصويت)، وكذلك ستصوت الجمعية العمومية على قيام تلك الدولة بمساعدة نظرية من الولايات المتحدة الأمريكية .

هل ستعيش المجتمعات الغربية حالة انعدام الأمن؟

■ حيات نو (الحياة الجديدة) ٢٠٠١/١٠/١٦

مرة أخرى. وستفضي هذه المسيرة، بالإضافة إلى إعادة التجديد الجزئي لمؤسسات مدينة نيويورك وإعادة تجديد شبكات الاتصالات والأنظمة الدفاعية إلى تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية.

وقد أشار التاريخ الاقتصادي إلى أنه بعد الحرب والأحداث المشابهة لها يتم استئناف الأنشطة الاقتصادية مرة أخرى.

◆ على هذا النحو فإن تأثير الأحداث الأخيرة سيكون على سلوكيات الغرب أكثر من تأثيره على اقتصادياته هل هذا صحيح

. نعم: إن الهجوم الإرهابي قبل أن يؤثر على اقتصادنا فسيكون له أثر مهم على سلوكياتنا وعاداتنا، فنحن في انتظار تغيير في تعريف المجتمع والأمن في الغرب، من الآن فلاحقاً ستصبح مجتمعاتنا في حالة من إنعدام الأمن مثل إسرائيل.

◆ هل ستؤثر المتطلبات الأمنية على نشاط الديمقراطية الغربية، وما رأيكم؟

- كما قلت سابقاً فإن مجتمعاتنا الغربية ستكون مثل إسرائيل، ستكون لنا ديمقراطيتنا، ولكن في الوقت نفسه سيفرض حصار أمنى قوى على أطرافنا، ونحن لدينا مؤسسات خاصة للحرب والحفاظ على النظام مثل الجيش والشرطة، وقد طرح هذان العنصران باعتبارهما حتى الآن عناصر حماية ودعم لأمن المجتمع المدني، ومن الآن فلاحقاً ستذوب الحدود بين المجتمع المدني والمجتمع الأمني، وقد حدث هذا لإسرائيل من قبل، فقد انتشرت فيها مقولة: «الدفاع عن النفس» ونحن سنقوم بإحياء الحارس القومي الذي كان موجوداً في القرن التاسع عشر مرة أخرى والذي أوجدته طبقة البرجوازية. هذا يعني تغيير تعريف المجتمع في الغرب، وعندما تكون الظروف على هذا النحو فستضطرون إلى أن تكونوا تحت سيطرة وتحكم أجهزة الأمن في حياتكم اليومية، ويعني ذلك أن تتدربوا يومياً على كيفية مواجهة خطر الهجوم بالأسلحة الجرثومية، فعندما تجدون جيرانكم في محطة مترو بعيدين عن البيت مصابين بالخوف والهلع الشديد ستدركون وقتها مفهوم المجتمع الأمني. ومن المحتمل أنكم ستشعرون بضرورة تغيير سلوككم الشخصي مع كافة الناس.

◆ هل ستؤدي هذه الحرب الجديدة إلى انشقاق في المجتمعات الغربية؟

- الحروب في الأساس تؤدي إلى نوع من الاتحاد، أما هذا النوع من الهجمات فيمكن أن يؤدي إلى الانشقاق، وأنا لا أستخدم كلمة حرب لأنها لا تصدق على الوضع هنا، فالجرب لها بدايتها ولها قواعدها وخط سيرها ولا يوجد ذلك مطلقاً في الهجوم الأخير، فهذا النوع من الهجمات له خصوصية مختلفة فأعداؤنا يعرفون عنا كل شئ ونحن في ذات الوقت لا نعرف عنهم أي شئ وأنى أسف من زيادة الانشقاق في الدول الغربية التي ستصبح مثل النموذج الإسرائيلي. من المحتمل أن هذه الدول ستكون ديمقراطية ولكن الخطوط الحمراء ستزداد.

وفي مثل هذا المجتمع ستكون مصطلحات مثل الطرد الاجتماعي والتهميش... مصطلحات يومية، وللأسف يجب القول أن التوتر والاضطراب في المجتمعات الغربية في المستقبل سيكون أكثر من أي شئ يمكن لنا تصوره.

يوضح «ألان مينك» الاقتصادي وعالم الاجتماع الفرنسي البارز في حوار له مع صحيفة «لوزكو الاقتصادية» وجهات نظره فيما يتعلق بوضع الاقتصاد العالمي بعد الهجمات الإرهابية على نيويورك وواشنطن وأوضاع المجتمعات الغربية في المستقبل وهذا نص الحوار

◆ لقد أثرت الحملات الهجمات الإرهابية التي شهدتها واشنطن ونيويورك على الاقتصاد العالمي كثيراً، بيد أنكم غير متشائمين من مستقبل الاقتصاد العالمي فلماذا؟

- من وجهة نظري، فإن وضع الاقتصاد العالمي في الوقت الراهن لم يختلف بالمقارنة مع وضعه قبل أحداث ١١ سبتمبر، فأنا لا أعتقد أن الهجمات الإرهابية قد يكون لها آثار اقتصادية هامة، إلا أنها ستؤثر على العلاقات الدولية بعمق، وستؤدي هذه الأحداث إلى تغيير السلوك الجماعي للدول الغربية بشكل جدي، فستصبح مجتمعاتنا مثل المجتمع الإسرائيلي مما يعني أنها ستعيش في حالة انعدام الأمن.

◆ فيما يتعلق بالاقتصاد، فإن أغلب الخبراء اعتقدوا أن الركود الاقتصادي في الولايات المتحدة أمر حتمي، وهذه المشكلة ستؤثر سلباً بشدة على الاقتصاد الأوروبي... ما رأيكم في ذلك؟

- اعتقد أنه على العكس من ذلك فإن اقتصاد أوروبا والولايات المتحدة يواصل مسيرته الطبيعية، وعلى الحد الأدنى هناك أربعة عناصر ستؤثر في ذلك وهي: خفض سعر البترول، خفض سعر الفائدة، زيادة نفقات الخدمات العامة، حب الأمريكيين لوطنهم. وخلافاً لما حدث بعد حرب الخليج، فالיום لن ترتفع أسعار البترول بشدة، لذلك لا يجب أن يساورنا القلق، حيث رأينا في الأيام الأخيرة استقرار أسعار البترول في ظروف متكافئة، ويجب القول أن أمريكا ستتهز فقط لمواجهة بن لادن، ولكنها ستستفيد من هذه الفرصة للتحكم والسيطرة على دول الخليج الفارسي وعلى رأسهم المملكة العربية السعودية، ويتوقع أن يحذو السعوديون حذو الغرب فيما يتعلق بالبترول.

وعلى كل، فهم سيسعون إلى لفت نظر الغرب وأمريكا إلى بقاء أسعار البترول منخفضة أو معقولة، وبهذا فإن الولايات المتحدة ستكون بصدد التحكم المباشر في سعر البترول، ومن المحتمل أنها لن تسمح بانتهيار سعره، لأن بوش على أية حال يضع في اعتباره مصالح جماعات البترول في ولاية تكساس، ولكن لن يرتفع سعره مرة أخرى، والعامل الوحيد الذي يمكن أن يؤدي إلى هذه المشكلة هو الانتقام الأمريكي من أفغانستان والدول الأخرى، وليس هذا العامل بعيداً عن التحقق مطلقاً.

◆ إن المراقبين الاقتصاديين يعربون عن قلقهم بسبب انهيار الإنفاق لدى الأمريكيين وانخفاض ثقة المواطنين الأمريكيين في الاقتصاد الأمريكي، ما رأيكم في ذلك؟

- أنا متأكد أن حب الوطن لدى الأمريكيين سيؤدي إلى عدم تغييرهم لأسلوب حياتهم، وذلك باستثناء عدة أسابيع قادمة، ولا أعتقد أن مستوى الإنفاق للأسر الأمريكية سينخفض، بالإضافة إلى التصرف الجيد للخرزاة الفيدرالية الأمريكية بخفضها لسعر الفائدة، وسيؤدي ذلك إلى استئناف النشاط الاقتصادي الأمريكي

«عقلانية» إيران في الحرب الأمريكية على أفغانستان

د. طلال عتريسى

مدير سابق لمركز الدراسات الاستراتيجية
باحث وأستاذ في معهد العلوم الاجتماعى بالجامعة اللبنانية

طول الجبهة الإيرانية - الأفغانية، ولم يتحول هذا الاستنفار، ولحسن حظ الطرفين إلى قتال بينهما. كما يعود المصدر الأهم للقلق الإيراني من نظام طالبان إلى التأييد الأمريكى الذى حظيت به هذه الحركة التى تم استقبال وفد منها فى واشنطن بعد سيطرتها على معظم الأراضى الأفغانية فى عام ١٩٩٦.

فطهران تدرك تماماً أن هذا التأييد لا ينفصل عن استراتيجية "الاحتواء" التى تمارسها واشنطن ضد إيران، وأبرزها فى آسيا الوسطى معارضة مد أنابيب النفط والغاز من تركمانستان ومن بحر قزوين عبر الأراضى الإيرانية إلى بحر عمان وإلى المحيط الهندى، لأن مرور هذه الأنابيب فى إيران سوف يعزز دورها الإقليمى، ناهيك عن العوائد الاقتصادية المرتفعة التى ستحصل عليها. أما البديل المفترض، بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، فهو الأراضى الأفغانية مروراً بباكستان. كما أن وجود نظام "غير ودى" فى أفغانستان على حدود تمتد إلى أكثر من ألف كيلو متر ويصعب ضبطها أو السيطرة عليها تماماً سوف يزيد من مخاوف إيران ومن قلقها وهى التى اختارت منذ العقد الماضى استراتيجية البناء الداخلى والانفتاح على العالم وتجنب الحروب والاضطراب مع دول الجوار. من هنا لم تتعارض المصلحة الإيرانية مع مشروع التخلص من طالبان الذى قاده الولايات المتحدة وأيدته عدة دول عربية وإسلامية. ولم يتردد فى ذلك التأييد فى حقيقة الأمر إلا باكستان، التى اضطرت إلى الانقلاب على هذه الحركة، حليفها وعمقها الاستراتيجى، فى أفغانستان، إلا أن هذا "الارتياح" الإيراني لإضعاف الخصم الاستراتيجى أو استبداله بآخر يحمل فى طياته، وفى الوقت نفسه، مخاطر أخرى قد

عندما قررت الولايات المتحدة الأمريكية أن تشن حربها المفتوحة ضد الإرهاب ابتداءً من أفغانستان للقضاء على تنظيم "القاعدة" وعلى نظام "طالبان" فى وقت واحد، وجدت إيران نفسها فى وضع يشبه إلى حد بعيد الوضع الذى مرت به فى حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ عندما احتشد التحالف الدولى فى "عاصفة الصحراء" لإخراج القوات العراقية من الكويت. وهذا التشابه بين الوضعين فى المنظور الإيراني يعود بالدرجة الأولى إلى أن "خصم" الولايات المتحدة فى الحاليتين ليس صديقاً لإيران أو حليفاً لها. بل على العكس من ذلك تماماً. فالنظام العراقى كان قد خرج لتوه من حرب طاحنة مع إيران استمرت ثماني سنوات. وكان لهذه الأخيرة مصلحة إستراتيجية فى رؤية هذا النظام يتداعى، أو يتعرض للضربات التى تفقده القوة أو القدرة على شن هجومات أخرى على الجمهورية الإسلامية. ونظام طالبان هو الآخر على عدااء مع إيران والسبب ليس الخلاف المذهبى وحده، على الرغم من أهمية هذا الخلاف فى رؤية "طالبان" الخاصة إلى المذاهب الإسلامية الأخرى، بل يعود هذا العدااء إلى أن السيطرة التى حققتها "طالبان" على مجمل أراضى أفغانستان، كانت قد تمت بدعم باكستان وسعودى ويتأييد أمريكى حتى عام ١٩٩٦. وهذا "المثلث" من الدعم الذى حصلت عليه طالبان كانت أضلاعه على خلاف وتوتر وتنافس مع إيران التى رأت فى النظام الجديد فى أفغانستان، بعد انكفاء قوى المعارضة، (التي أصبحت لاحقاً تحالف الشمال) مصدراً للقلق والتوتر.

وقد ساهم فى هذا القلق الإيراني تصفية الديبلوماسيين الإيرانيين فى مدينة مزار الشريف عندما دخلتها قوات طالبان مما أدى إلى استنفار واسع على

تكون أشد وأقصى من المخاطر التي كان يمثلها الخصم السابق. ففي الحالة العراقية استفادت إيران بطبيعة الحال من إضعاف النظام العراقي من عزله وتطويقه، لكنها وجدت نفسها أيضاً أمام تكثيف للوجود الأمريكي العسكري في منطقة الخليج، نافذة النفط الإيراني الوحيدة على العالم. وفي حالة طالبان أيضاً من المرجح أن تفرض نتائج الحرب الحالية، على الرغم من سقوط نظام طالبان، وجوداً أمريكياً دائماً سواء في بعض المناطق في أفغانستان أو في الدول المجاورة لها في الشمال والمطلة على بحر قزوين مثل تركمانستان وطاجيكستان أو أوزبكستان، التي قدمت كما هو معلوم، تسهيلات لوجستية للطائرات الأمريكية وللجنود الأمريكيين في أثناء العمليات العسكرية ضد طالبان. ومثل هذا الاحتمال سيجعل إيران تشعر بالتطويق المباشر وبالتهديد لمصادر ثروتها في بحر قزوين وهي التي بالكاد خرجت من مرحلة الاحتواء التي مورست عليها في العقد الماضي وإن لم تخرج تماماً من سياسة الحصار التي تطبقها عليها الولايات المتحدة الأمريكية. من هنا تبدو مصلحة إيرانية في التخلص من نظام طالبان من جهة، ويبدو من جهة ثانية مخاطر وتحديات جديدة على الأمن القومي الإيراني، وهذا ما أشار إليه وزير الدفاع الإيراني علي شمخاني قبل زيارته إلى موسكو في أوائل أكتوبر الماضي بقوله "إن توسيع الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة ستعقبه تداعيات لا يمكن التكهّن بها"، إلا أن الموقف الإيراني الرسمي، وبلسان المسؤولين كافة كان عدم الموافقة على الضربات الأمريكية "لشعب المسلم في أفغانستان". والتشابه الذي أشرنا إليه بين الموقف الإيراني في حالتي العراق وأفغانستان يكمن هنا: أي في رفض الوجود الأمريكي وفي رفض الحرب من دون أي اعتراض على التخلص من هذا النظام أو ذاك. ومن دون أي مشاركة إيرانية في التحالف الدولي في الحالتين. وهذا ما سماه البعض "الحياد الإيجابي" أو "التفرض الإيجابي" كما قال البعض الآخر. لكن هذا التوصيف ليس دقيقاً. فالموقف الإيراني ليس محايداً تماماً. فهو إلى جانب قوات تحالف الشمال يمدّهم بالدعم المادي والسياسي، ولا يخفي عداؤه لحركة طالبان، ولا رغبته في مستقبل النظام السياسي في أفغانستان الذي يريده ائتلافاً من جميع القوى ولكن من دون حركة طالبان أو ممثليها.

ولابد أن نشير هنا إلى أن هذا الموقف الإيراني من الحرب الدائرة على الأرض الأفغانية لم يتبلور بهذه السهولة أو البساطة على المستوى الداخلي في أوساط التيارات السياسية الأساسية في البلاد. فقد اعتبر بعض رموز التيار الإصلاحي أن على إيران عدم تفويت هذه الفرصة الثمينة من الحوار والتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية لأن هذه الأخيرة هي الآن بحاجة إلى إيران وهي التي ترسل الموفدين والمبعوثين لبحث قضايا التعاون،

وأن هذا الوضع هو الأفضل لمصلحة إيران. وفي هذا الإطار أوصت اللجنة البرلمانية في مجلس الشورى الإيراني حيث الغالبية من التيار الإصلاحي بإجراء محادثات مع الإدارة الأمريكية حول مستقبل الوضع في أفغانستان "لحفظ الأمن القومي الإيراني". وأضاف مقرر اللجنة "أن هذا الاقتراح قدم إلى الرئيس الإيراني محمد خاتمي في الجلسة التي جمعت مع أعضاء اللجنة". وتعتبر هذه التوصية من اللجنة البرلمانية أول دعوة رسمية إيرانية لمحادثات مع الولايات المتحدة. وفي الواقع أن هذه الدعوة تتسجم مع "الرؤية الإصلاحية" كما يعبر عنها بعض المفكرين والباحثين الإيرانيين الذين يقولون "بأن علينا أن نتعلم أنه ليس لنا صديق دائم أو عدو دائم". وأن ننتقل من مفهوم "أن كل دولة تسعى إلى تحقيق مصالحها الحيوية". وأن الشعب الإيراني لا يمكنه أن يتحمل وحده مسؤولية انقاذ العالم الإسلامي.. وأن عدم وجود علاقات مع أمريكا لا يساهم في حل مشاكلنا بل يزيدنا تعقيداً، وأن استئناف هذه العلاقات يصب في مصلحة الشعب الإيراني". (❖)

ولابد من الإشارة هنا إلى أن خطوط الاتصال الإيرانية - الأمريكية لم تنقطع منذ بداية الأزمة الأفغانية قبل سنوات. فمجموعة (٢+٦) التي تضم أمريكا وروسيا والدول المجاورة لأفغانستان هي واحدة من هذه الخطوط. وكذلك مجموعة "اجتماع جنيف" التي تضم إيران والولايات المتحدة وإيطاليا وألمانيا وتحالف الشمال.

والواقع إن الاتصالات التي جرت بين مندوب إيران في الأمم المتحدة نجار حسيني وأعضاء في مجلسي الشيوخ والنواب الأمريكيين الذين طلبوا الاجتماع رسمياً بنواب في البرلمان الإيراني، والوساطة الدولية التي يقوم بها الاتحاد الأوروبي عبر موفديه حملوا الرسائل والاقتراحات والضغط إلى إيران من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، ومن بينهم وزراء خارجية بريطانيا وألمانيا وإيطاليا ووفد الترويكا الأوروبية والمستشار النمساوي، إضافة إلى موفديه من كندا واليابان، كل هذه الاتصالات قد أعادت الحركة الدولية باتجاه إيران مرة أخرى وصورة الوضع الذي كانت عليه في حرب الخليج الثانية عندما أصبحت طهران محطة أساسية يقصدها الدبلوماسيون من الدول كافة. وكان المطلوب في ذلك الوقت معرفة حقيقة الموقف الإيراني من الحرب، والاطمئنان إلى عدم التدخل الإيراني فيما يجري. وها نحن اليوم أمام المشهد نفسه، وأمام المطالب نفسها بشأن ما يجري في أفغانستان خصوصاً مع بداية الحرب على نظام طالبان وحاجة الولايات المتحدة الأمريكية إلى "أصوات" إسلامية مؤيدة لتلك الحرب - أو على الأقل إلى عدم ارتفاع "الأصوات" المعارضة لها.

إلا أن هذه التوصية التي رفعتها اللجنة البرلمانية لإجراءات محادثات مباشرة مع الولايات المتحدة لم تترك

أثراً إيجابياً في الأوساط الإيرانية كافة. بل أعادت مجدداً ذلك الانقسام بين الاصلاحيين والمحافظين إلى دائرة الضوء بشأن العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

فقد انتقد وزير الدفاع على شمخاني موقف حكومة الرئيس خاتمي بوصفه "متساهلاً أكثر مما ينبغي تجاه الهجمات الأمريكية على أفغانستان". وقال شمخاني "أن إيران تتجاهل المشاعر المناهضة لأمريكا المتصاعدة في العالم الإسلامي في أعقاب الهجمات على أفغانستان، ودعا إلى العودة إلى أفكار الإمام الخميني الراحل.. لأن البعض مستعد أن يبيع بالرخيص قضيتنا باسم التغيير". وقد سبق للرئيس خاتمي، كما نقلت عنه وكالة الأنباء الإيرانية في ١٥/١٠/٢٠٠٠، أن ندد "بالقادة الظلاميين في أفغانستان، الذين اتهمهم بنشر العنف والحرب والقتل والمخدرات عبر العالم تحت غطاء الإسلام" مؤكداً في الوقت نفسه على إدانة الضربات الأمريكية ضد شعب برئ وأعزل.. ضحية اعتداء القوى العظمى". وقد كرر نائبه محمد علي أبطحي هذا الرأي في لقاء نشرته صحيفة "ملة" الإصلاحيّة معتبراً أن "الهجوم الأمريكي على شعب أفغانستان المقموع والبرئ قد يؤدي إلى تأجيج جذوة الأفكار المتخلفة والضالة مثل تلك التي تؤمن بها طالبان في العالم الإسلامي". كما شدد الرئيس خاتمي من ناحية ثانية على تفعيل دور الأمم المتحدة في الأزمة الأفغانية، داعياً إلى "ضرورة مشاركة كل القوميات والقوى الأفغانية في الحكومة المقبلة، وأن تتولى المنظمة الدولية تنظيم انتخابات لتشكيل حكومة موسعة". وتعكس هذه الدعوة إلى دور فاعل للأمم المتحدة المخاوف الإيرانية من التفرد الأمريكي في مستقبل أفغانستان، كما تتسجم في الوقت نفسه مع دعوات مماثلة أطلقتها دول عربية وأوروبية. ولهذا السبب شدد خاتمي على "أن المنظمة الدولية هي أفضل الطرق لمكافحة الإرهاب من جذوره". أما الموقف الإيراني فاستمر على حاله وثباته رافضاً مشاركة طالبان في أي حكومة مقبلة في أفغانستان. ومن الطبيعي ألا يتبدل هذا الموقف بعد الهزيمة الساحقة التي منيت بها هذه الحركة.

أما على "جبهة" المحافظين في إيران فكان التركيز في هذه الحرب يدور على الولايات المتحدة الأمريكية بالدرجة الأولى. فهذا هو محسن رضائي، أمين عام مجلس تشخيص مصلحة النظام، والقائد السابق للحرس الثوري، والمقرب من مرشد الثورة، يهاجم الإدارة الأمريكية معتبراً "أنها ستصل إلى الاقتتاع بعدم قدرتها على إدارة شؤون العالم، ورأى من الطبيعي أن يصبح الأمريكيون غير آمنين لأنهم يسببون الأزمات في العالم". كما ربط القائد الحالي للحرس الثوري رحيم صفوي بين محاولات أمريكا تعزيز وجودها في آسيا الوسطى وبين موارد الطاقة في بحر قزوين "كما نقلت عنه وكالة الأنباء الإيرانية في ٢٠٠١/١٥/١٠". وقد عزز هذا السجال الداخلي الإيراني من

الاعتداءات الأمريكية على أفغانستان، ما تردد عن "اتفاقيات سرية" تحدثت عنها صحيفة "نيويورك تايمز" وتتعهد فيها طهران، بناء على طلب واشنطن، مساعدة الجنود الأمريكيين الذين قد يجدون أنفسهم في وضع طارئ على أراضيها بعد عمليات فاشلة في أفغانستان. وقد رد الإيرانيون على هذه الاتهامات بأنها لا تخرج عن إطار الاتفاقيات الدولية التي تنظم مثل هذه الأمور في أثناء العمليات الحربية.. وعلى الرغم من ذلك لم تنج "الجمهورية الإسلامية" من انتقاد أوساط إسلامية كانت تتوقع "مواقف أكثر تشدداً". إلا أن هذا السجال الداخلي الذي يبادر إلى إطلاقه بعض الاصلاحيين في البرلمان الإيراني بشأن التعاون مع الولايات المتحدة في هذه الحرب، حسمه مرشد الثورة السيد علي خامنئي بلهجة حازمة وقاطعة منتقداً أولئك الذين يدعون إلى مثل هذا التعاون رافضاً أي نوع من المحادثات مع الولايات المتحدة في الوقت الراهن "لعدم سلامة النيات الأمريكية.. ولأن الولايات المتحدة نصبت فخاً كبيراً لإيران خلال حملتها على أفغانستان". وقال المرشد في كلمته أمام أهالي اصفهان في ٢٠ أكتوبر الماضي "أن موقفنا واضح وهو أننا نشجب الإرهاب بكل أشكاله ونعارض الحملة الأمريكية على أفغانستان، ونرفض الدخول في أي تحالف تقوده أمريكا". وفي معرض انتقاده لمن يدعون إلى مثل هذا التحالف وإدانته لهم قال خامنئي "أن بعض الذين يتحدثون عن ضرورة إجراء المحادثات مع الولايات المتحدة الأمريكية وإن كانوا غير سيئ النية فإنهم غافلون عن أن هذه المحادثات تعني القبول بتحقيق المصالح الأمريكية". كما أكد الموقف نفسه رئيس تشخيص مصلحة النظام هاشمي رفسنجاني متهماً الولايات المتحدة "بأنها لا تصلح لقيادة العالم وبأنها تحاول خداع المسلمين لكسب تأييدهم بإعلان موافقتها على قيام دولة فلسطينية".

وقد استقر الموقف الإيراني الرسمي الذي تم تناقله في كل الأوساط السياسية والديبلوماسية على هذه المحددات الأربعة:

- إدانة الإرهاب بكل أشكاله بما في ذلك ما جرى في واشنطن ونيويورك في ١١ سبتمبر.

- رفض التعاون مع الولايات المتحدة، وعدم الدخول في التحالف الذي تقوده ضد أفغانستان.

- رفض العمليات العسكرية ضد الشعب الأفغاني.

- التأكيد على دور الأمم المتحدة في محاربة الإرهاب.

وعلى الرغم من هذه المحددات الواضحة، التي لا تؤيد العمليات العسكرية ولا تحاول عرقلتها في الوقت نفسه، فإن طهران تعرضت لضغوط من أجل مساعدة الولايات المتحدة "في قمع أعمال المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي". بعدما سلمت الإدارة الأمريكية، عبر الوسطاء لائحة بأسماء عدد من الشخصيات الإسلامية المعروفة بمقاومتها للاحتلال الإسرائيلي في لبنان وفلسطين، "وأن

إيران رفضت عبر أعلى سلطات القرار فيها تقديم أى مساعدة" (الحياة ٢٧/٩/٢٠٠١) كما استمرت هذه الضغوط من خلال ادراج "حزب الله" على لائحة الإرهاب الثالثة التى أصدرتها الإدارة الأمريكية نظراً للصلة الوثيقة المعروفة بين هذا الحزب وبين إيران.

المهم أن إيران وعلى الرغم من محاولاتها الابتعاد عن نيران هذه الحرب وعدم الدخول فى أتونها، بقيت فى حالة من القلق والترقب. فما يجرى على حدودها يمس أمنها القومى مباشرة.

وتلك الحال من القلق والترقب لم تقتصر على إيران فقط. بل ربما أمكن القول أنها كانت حال معظم دول المنطقة. فباكستان على سبيل المثال، الجار الآخر لأفغانستان والحليف الرئيسى لحركة طالبان اضطرت إلى الانقلاب على حليفها. وإلى الالتحاق التام بالولايات المتحدة الأمريكية، وبدت وكأنها فوق بركان ملتهب يمكن أن ينفجر فى أى لحظة مع تصاعد احتجاج الحركات الإسلامية ونزولها إلى الشوارع، بل ظهرت باكستان وكأنها طعنت حركة طالبان بعد ما قدمت لها الحماية والدعم والتدريب طيلة السنوات الماضية وذلك بعد التهديدات الأمريكية التى تعرضت لها والتى وصلت حتى إلى قدراتها النووية، كما ألح إلى ذلك الجنرال مشرف نفسه فى أكثر من مرة فى المؤتمرات الصحفية التى عقدها منذ بداية الأزمة.

أن إيران تشعر، من دون أى شك، بالقلق من استمرار العمليات العسكرية فى أفغانستان، وما يمكن أن تؤدى إليه من تنامي الوجود الأمريكى فى هذه المنطقة الاستراتيجية وما تخزنه من ثروات. وبهذا المعنى فإن الإنهيار السريع لحركة طالبان وتراجع العمليات العسكرية يهدئ جزءاً من المخاوف الإيرانية، ويفتح المعركة المقبلة على جوانبها السياسية بالدرجة الأولى والتى ستدور حول مستقبل الحكومة المقبلة فى أفغانستان وحول أدوار ومواقع الأعراق والقوميات المختلفة فيها.

وبغض النظر عن طبيعة هذه الحكومة المقبلة، وفرص نجاحها أو إخفاقها فإن العلاقات الإيرانية - الأمريكية ستستمر على حالها من التوتر، ومن التردد و"التودد"، ذلك أن الملفات العالقة بين الطرفين لا تزال كثيرة والملف الأفغانى واحد منها. وعلى الرغم من الاهتمام الدولى والأمريكى بالموقف الإيرانى من الحرب على أفغانستان، فإن إيران أصرت على موقفها فى التمييز بين المقاومة

والإرهاب. ولم تبحث عن فرص التصادم مع الولايات المتحدة، بل تقاطعت مصالحها فى دعم "تحالف الشمال" المعارض لطالبان، إلا أنها رفضت رفضاً قاطعاً أى تعاون مع التحالف الذى تقوده الولايات المتحدة ضد أفغانستان. ومهما قيل فى أمر "فرصة الحوار" التى رآها بعض الاصلاحيين سانحة مع الولايات المتحدة ولمصلحة إيران وأمنها القومى، فإن هذا الملف أيضاً سيبقى بين "مرشد الثورة" الذى لا يزال يرفض أى نوع من المحادثات مع "الشیطان الأكبر".

وفى ظل هذا الضباب الذى لا يزال يخيم على أفغانستان وعلى مستقبل الاستقرار فيها على الرغم من اتفاق بون الذى عقد فى أواخر نوفمبر ٢٠٠١ وولادة الحكومة الانتقالية، تبدو "الأصولية الإيرانية" شأناً من الماضى.

فقد التزمت إيران جانب "التعقل" فى أثناء العمليات العسكرية الأمريكية. ودعت إلى دور للمؤسسات الدولية وللمنظمة الأمم المتحدة لمحاربة الإرهاب، وشاركت كمراقب فى اجتماعات بون.. إلا أن إيران حصدت ثماراً جمة من ذلك كله، فقد تخلصت من نظام معاد لها على حدود تمتد نحو ألف كيلو متر سبب لها الكثير من التوتر والقلق فى السنوات الماضية. إلا أن التحديات المتعلقة بالمستقبل الأفغانى لا تزال مفتوحة. فمستقبل استقرار النظام السياسى لا يزال غير مؤكد. واحتمال عودة الانقسام إلى الداخل الأفغانى لا تزال قوية بعد انتهاء ولاية الحكومة الانتقالية فى الأشهر القليلة القادمة. ما سيعيد طهران إلى "الفرق" مجدداً فى دعم الفصائل الأفغانية المقاتلة.. من هنا فإن المصلحة الاستراتيجية الإيرانية - والأمن القومى الإيرانى يفترضان المساهمة بكل السبل الممكنة لتقريب وجهات النظر بين الأطراف الأفغانية من أجل عودة الاستقرار إلى أفغانستان فى أقرب وقت ممكن. وهذا ما عملت من أجله الدبلوماسية الإيرانية ومبعوثيها فى مؤتمر بون وفى العواصم المعنية بالشأن الأفغانى. إلا أن ما لا ينبغى أن يفوتنا هنا هو الوجود العسكرى الأجنبى فى أفغانستان، الذى سيخضع على الأرجح للقيادة الأمريكية عملياً. وهذا سيشكل حساسية خاصة لإيران، إلا أن هذه "الحساسية" لن تمنع إيران من التعامل "بواقعية" و"عقلانية" مع هذه القوات، فتقبل بوجودها، من دون أن يؤدى ذلك إلى أى تطور جوهري فى العلاقات الإيرانية - الأمريكية التى ستبقى مؤجلة حتى إشعار آخر.

مستقبل العلاقات الإيرانية الباكستانية

طلعت المغربى

صحفى وباحث بجريدة الوفد

العلاقات الإيرانية الباكستانية، من أهم القضايا المطروحة للبحث والنقاش حالياً بعد انتهاء الأزمة الأفغانية بسقوط طالبان ودخول تحالف الشمال كابول وقندهار وعقد مؤتمر بون الذى اثمر عن ادارة مؤقتة لأفغانستان برئاسة حامد قرضاي البشتونى.

ورغم أهمية إيران وباكستان باعتبارهما قوتين إقليميتين إسلاميتين، إلا أن العلاقة بينهما كانت دوماً معقدة، متشابكة، متداخلة، مما يتطلب معه فك خطوط الاشتباك بينهما، والبحث عن أطر جديدة لتدشين علاقات مستقبلية بينهما.

وتعتبر حركة طالبان قبل سقوطها فى أفغانستان هى حجر الزاوية فى مسلسل تدهور العلاقات وتوترها بين طهران وإسلام آباد، فلم يكن خافياً قوة العلاقة بين باكستان، وطالبان، بل إن حركة طالبان هى صنيعة باكستان، وكان الإيرانيون يصفون العلاقة بينهما بأنها «روابط أمنية وعضوية، «أمنية» بمعنى أن الاستخبارات الباكستانية كانت صاحبة اليد الطولى والرئيسية فى تشكيل الحركة وتوجيهها وتقديم مساعدات عسكرية وأمنية هائلة لها، والاشراف على كثير من سياساتها أيام وجودها فى الحكم طوال الفترة من ١٩٩٦ - ٢٠٠١، أما بالنسبة للعلاقة «العضوية» بين باكستان وطالبان فقد كان الإيرانيون يعتبرون أفغانستان فى عهد طالبان امتداداً استراتيجياً وجيوسياسياً لباكستان على حساب كل الدول المجاورة لأفغانستان.

بل إن باكستان كما ترى طهران خاضت معارك بمساعدة «طالبان» مع بعض جيرانها، أو على الأقل لم تكن طالبان تجرؤ على اقتحام القنصلية الإيرانية فى مزار شريف وقتل عشرة دبلوماسيين كانوا فيها لولا الغطاء الباكستانى، وإذا لم يحدث ذلك كما يعتقد

الإيرانيون، فإن اسلام آباد فى أسوأ الأحوال لم تقدم ارادة حسن النية لتضع حداً لاستفزازات طالبان تجاه إيران، ولم يكن خافياً أن باكستان كانت تستخدم طالبان كمخبط قط ضد جارتى الهند وإيران، حتى حدثت انفجارات ١١ سبتمبر الماضى فى الولايات المتحدة وتدمير أمريكا حركة طالبان وتنظيم القاعدة، وهى تطورات دراماتيكية اظهرت هشاشة باكستانية غير متوقعة، ويعتقد كثير من المحللين أن الخاسر الأكبر فى كل ما جرى كان باكستان رغم انضمامها للتحالف الدولى ضد أفغانستان، وفى هذا الاتجاه يرى بعض المراقبين أن انحياز باكستان للتحالف الدولى وأمريكا فى الأزمة الأفغانية - الأمريكية كان أخف القدرين وأهون الشرين وأفضل الخيارين، فإذا رفضت باكستان الانضمام للتحالف الدولى كان يمكن لأمريكا إزكاء النزاع الهندى - الباكستانى حول كشمير، أو إعادة فتح ملف القنبلة النووية الباكستانية واستمرار العقوبات الاقتصادية، ولكن باكستان اختارت خيار التحالف مع الولايات المتحدة ضد الإرهاب.

لقد أدى انحياز باكستان لطالبان إلى حدوث مزيد من التدهور فى العلاقات بين إيران وباكستان، ففى أعقاب مقتل الدبلوماسيين الإيرانيين فى مزار شريف على يد طالبان، أعلنت إيران أنها تحتفظ لنفسها بالحق فى اتخاذ التدابير اللازمة لضمان أمن مواطنيها فى أفغانستان، ما دام لا توجد هناك أية سلطة سياسية مشروعة، وحذرت طهران من دور باكستان فى النزاع الأفغانى وتوقعت تدهور العلاقات الإيرانية - الباكستانية بمجرد بسط طالبان سلطاتها على أفغانستان كلها، وأعلن خاتمى وقتها أن بلاده قادرة على حماية حدودها المهددة بتجارة المخدرات القادمة من أفغانستان، وأشار إلى أنه سيبدل

قصارى جهده لإطلاق سراح باقى الدبلوماسيين وسائقى الشاحنات المحتجزين من جانب طالبان، وفى وقت لاحق أعلنت إيران أن الجيش الإيرانى سيجرى مناورات برية قرب الحدود مع أفغانستان، وأعلن الجنرال محمد جعفر أسادى مساعد قائد القوات البرية التابعة للحرس الثورى أن مكان المناورات تحدد فى أعقاب التطورات الأخيرة فى أفغانستان.

وعقب انفجارات ١١ سبتمبر اشتعال الأزمة الأمريكية - الأفغانية وإعلان أمريكا الحرب على طالبان، حدث تقارب إيراني وباكستاني بوقفهما ضد طالبان، فقد انحازت باكستان إلى أمريكا والتحالف الدولى باعتباره أفضل الخيارات المطروحة أمامها، فتوقفت عن مساعدة طالبان، بل وفتحت خمس ممرات جوية لمرور الطيران الأمريكى لك مواقع طالبان وتنظيم القاعدة، كما قدمت اسلام اباد معلومات استخباراتية هائلة للمخابرات الأمريكية حول تنظيم القاعدة والأفغان العرب وحركة طالبان.

أما بالنسبة لإيران فقد أعلنت وقوفها ضد الإرهاب وانحازت للتحالف الدولى دون تقديم مساعدات عسكرية أو السماح للقوات الأمريكية باستخدام المجال الجوى الإيرانى، وكان الموقف الإيرانى الرسمى والمعلن هو دعم التحالف الشمالى ضد طالبان باعتبار أنه يعد امتدادا لإيران فهو يضم الطاجيك والأوزبك والهازار الشيعة، بل إن طهران قدمت دعما سياسيا للتحالف الشمالى باستضافة القيادات الأفغانية المعارضة لطالبان مثل برهان الدين ربانى وعبدالرسول سياف، وقدمت إيران مساعدات عسكرية هائلة مع الهند وروسيا للتحالف الشمالى مما ساهم مع الضربات الأمريكية الجوية والصاروخية فى سرعة سقوط طالبان وسيطرة التحالف الشمالى على معظم الأراضى الأفغانية وهو ما أدى فيما بعد إلى اتفاق بون وتشكيل إدارة مؤقتة لإدارة أفغانستان بزعامة حميد قرضائى البشتونى.

وقد رحبت باكستان باتفاق الفصائل الأفغانية فى بون وأعربت عن دعمها لهذه الحركة، أما طهران فقد تراجع عن معارضتها لتولى قرضائى رئاسة الحكومة المؤقتة، وهو ما أسهم فى مزيد من التقارب بين إيران وباكستان والاستعداد لبدء صفحة جديدة بينهما، وقد جاء فى بيان لوزارة الخارجية الباكستانية أن «اسلام اباد تثق بحكمة الشعب الأفغانى وتؤمن بمقدرة الحكومة المؤقتة على إقامة الأسس لدولة أفغانستان المستقرة والمزدهرة والصديقة لجيرانها».

أما بالنسبة لإيران فقد رحب الناطق بإسم وزارة الخارجية الإيرانى حميد رضا بالاتفاق الذى توصلت إليه القوى والفصائل الأفغانية فى بون، وقال رضا: إن الجمهورية الإسلامية تأمل فى أن تساعد هذه الاتفاقات

فى إعادة السلام، وأن تمهد الأرضية المناسبة لإسهام أبناء الشعب الأفغانى فى تقرير مصيرهم بأنفسهم، وأعلنت طهران على لسان نائب وزير خارجيتها محمد جواد ظريف عن عدم ممانعتها لتولى حامد قرضائى رئاسة الحكومة المؤقتة فى أفغانستان، إذا اتفقت على ذلك القوى الأفغانية الأربع المشاركة فى مؤتمر بون، وقال جواد ظريف الذى حضر مؤتمر بون بصفة مراقب: إن نجاح هذا المؤتمر هو أمر مهم للغاية بالنسبة لإيران، ويبدو أن لدى قرضائى نظرة ايجابية تجاه إيران، إذ أنه عاش فيها سنوات عدة بسبب الظروف الخاصة التى عاشتها أفغانستان فى ظل حكم طالبان، وفى اسلام اباد قال وزير الخارجية الباكستانية فى مؤتمر صحفى مع نظيره الإيرانى كمال خرازى إن الشمس ستشرق على العلاقات بين البلدين، وأضاف أن باكستان وإيران تخلصتا اليوم من الظل الذى خيم فوق علاقاتهما فى اشارة إلى نظام طالبان الذى كان سببا للتوتر بينهما.

وأوضح ربانى فى مؤتمر صحفى عقده فى القصر الرئاسى فى العاصمة الأفغانية أن حكومته مستعدة لإقامة علاقات دبلوماسية مع باكستان بعد المواقف الايجابية التى اتخذتها حكومة مشرف إثر أحداث الحادى عشر من سبتمبر الماضى، وأوضح أن العلاقات بين البلدين يجب أن تكون قائمة على الاحترام المتبادل وعدم التدخل، ودعا ربانى إلى ضرورة انخراط كل التنظيمات الأفغانية التى شاركت فى الجهاد ضد الروس، موضحا أن من بين قادتها العسكريين من يمكن أن يسهم فى تعزيز جيش أفغانستان الوطنى الذى سيتم تشكيله، كما شدد على ضرورة مراعاة القبائل والأحزاب والقوميات المختلفة فى تشكيل مجلس «لويا جيركا» وكذلك نسبة التمثيل للسكان.

وبعيدا عن التصريحات الوردية لكلا المسؤولين فى طهران واسلام اباد حول عودة العلاقات بين البلدين، يتحفظ العديد من المراقبين على العلاقات الإيرانية - الباكستانية، بعد انتهاء الحرب فى أفغانستان ويرون أنه من السابق لأوانه الحديث عن صفحة جديدة فى ملف العلاقات بين البلدين، خاصة أن نوعية تلك العلاقة ترتبط بالوضع الاقليمى العام فى أفغانستان وفى المنطقة ككل بعد انتهاء الحرب وتشكيل إدارة جديدة برئاسة قرضائى البشتونى.

اللافت للنظر فى مسلسل التقارب الإيرانى - الباكستانية هو وضوح الاندفاع الإيرانى نحو باكستان، وقيام القيادات الإيرانية بأنفسهم بالمبادرة بالاتصال والذهاب إلى اسلام اباد على عكس ما كان متوقعا، فقد كان يجب أن تأتى المبادرات من الجانب الباكستانية وليس الإيرانى، وبحسابات الربح والخسارة فى ملف العلاقات الإيرانية الباكستانية، ترى طهران نفسها قد حققت

انتصارا في أفغانستان، فقد نجح خيارها في الرهان على معارضى طالبان، وتحديدًا على تحالف الشمال بقيادة برهان الدين رباني، حيث لم تبخل عليه بالسلاح والعتاد طوال سنوات حكم طالبان، بل إن إيران والهند وروسيا كافة ساعدت تحالف الشمال في التصدي لحركة طالبان أثناء الضربات الصاروخية والجوية الأمريكية مما أدى إلى هزيمة طالبان وانتصار تحالف الشمال، ولم يكتف الإيرانيون بالترحيب بدخول قوات الجنرال محمد فهيم إلى كابول فور سقوط طالبان، بل إن المحافظ الإعلامية في طهران عبرت بوضوح عما يجيش في صدر المواطن الإيراني أكثر مما حاول كبار المسؤولين الإيرانيين إخفاؤه بشكل علني حول خلفية الدور الإيراني في انتصار تحالف الشمال «الشيوعي» ضد طالبان «السنية»!!

وتبدو الكرة الآن في الملعب الباكستاني لقيام حكومة مشرف بخطوة للتقارب تجاه إيران، وأن باكستان يجب أن تقوم بمبادرات في هذا الاتجاه بعد تغير الظروف في أفغانستان والمعادلة الإقليمية كلها. وبشكل عام تتطرق رؤية طهران للعلاقات مع إسلام آباد عبر العناصر التالية:

١. البعد عن العاطفة والانفعال، خاصة أن الملف الأفغاني معقد وذو حساسية بالغة.

٢. إن باكستان تظل رقما صعبا في المعادلة الإقليمية.

فإذا كانت باكستان في وضع حرج الآن لسقوط طالبان التي كانت تدعمها، فهذا لا يبين مطلقا أنها خرجت من المعادلة الأفغانية لاعتبارات تاريخية وعرقية، إذ أن ١٥٪ من الباكستانيين هم من البشتون: القومية التي تشكل غالبية الشعب الأفغاني (حوالي ٤٠٪)، كذلك يجب الحفاظ على العلاقات مع باكستان لاعتبارات أمنية، إذ أن باكستان يمكن أن تسبب القلاقل في أفغانستان إذا تم تهيمشها، كما أنها تمتلك مقومات ميدانية تساعد على الحركة والمناورة ولو بعد حين، ومن ثم ترى طهران أن تهيمش باكستان بحجة أنها خسرت الكثير ليس مفيدا على المدى المتوسط ناهيك عن البعيد، وأن الخطأ الذي ارتكبه إسلام آباد قبل سنوات عندما سيطرت طالبان على أفغانستان، وتعاملت وقتها باكستان باستعلاء مع جيرانها وخصوصا إيران، هذا الخطأ ينبغي أن تتفاداه

طهران حاليا.

٣. تعتقد طهران أن اللاعب الرئيسي في الساحة الآن هو الولايات المتحدة الأمريكية فهي نجحت عسكريا وتستخدم الأمم المتحدة بكل ثقلها، أي تستطيع توفير الغطاء السياسي لخياراتها عبر مظلة الأمم المتحدة وحلفائها الغربيين، وأن حقيقة المعركة لم تبدأ بعد، وهي تلخص في الخارطة الشاملة لأفغانستان مستقبلا: سياسيا واقتصاديا وأمنيا، وهل ستكون أفغانستان قاعدة نفوذ جديدة لأمريكا في المنطقة أم لا؟

لذا تلخص الحسابات الإيرانية في احتضان الدول الإقليمية الأساسية مثل باكستان في هذه الأزمة لتسيق المواقف معها في أفغانستان.

٤. تحاول طهران إجراء مصالحة بين إسلام آباد وتحالف الشمال بقيادة برهان الدين رباني، وتحقيق ذلك يعني توسيع دائرة القبول الإقليمي لحلفاء إيران.

٥. لكل الحسابات السابقة تحاول إيران تعزيز دورها في أفغانستان وكابول تحديدا: سياسيا وإنسانيا وإعلاميا وعسكريا، وتستثمر طهران الهجوم الدبلوماسي الأوروبي والدولي عليها لخطب ودها في مكافحة الإرهاب وتعلن أن انتشار قوات متعددة الجنسيات في أفغانستان سيؤدي إلى توتر الأجواء في المنطقة ولن يحل الأزمة، كما تعلن رفضها خيارات «الهيمنة» الأمريكية على أفغانستان والقوقاز وآسيا الوسطى، وهو العمل بشكل ما مع واشنطن من خلال التأثير على سلوك إدارة الأمم المتحدة للحلف الأفغاني سواء عبر مجموعة «٢٦» أو غيرها، كما تستمر إيران أيضا في تعزيز علاقاتها مع الهند الجار اللدود لباكستان.

٦. وفي كل الأحوال يندفع القطار الإيراني تجاه باكستان، وتريد طهران أن يكون مسار القطار ذهابا وإيابا لنبدأ خلاقات الماضي والنظر إلى المستقبل، وكلتاها تنظران إلى جمهوريات آسيا الوسطى بعين الانتظار، وفي كل الأحوال فإن التقارب الإيراني الباكستاني لمصلحة البلدين وللشعوب الإسلامية، وهو لن يتحقق إلا عبر أفغانستان كبذل واحد آمن ومستقر، بعدها يمكن الوصول إلى آسيا الوسطى!!

إيران وأفغانستان: مشقة الجوار

أحمد منيسى

يفسر حالة الإرتباك التي طالت الموقف الإيراني تجاه الحملة العسكرية التي تقودها الولايات المتحدة ضد أفغانستان، فقد كانت إيران في مقدمة الدول القليلة جداً التي أعلنت رفضها لهذه الحملة، ولكنها عادت وشاركت بجنود جنباً إلى جنب مع جنود "الشیطان الأكبر" وحلفائه، وهذا التحول في الموقف الإيراني ينبع من هدفين أرادت إيران تحقيقهما وهما:

- التخلص من أعدائها التقليديين في الشرق، وبما يضمن في الوقت نفسه إنهاء حالة الحصار المفروضة عليها من هذه الجهة.

- من ناحية أخرى، فقد أرادت طهران التقرب إلى واشنطن على عكس الموقف المعلن، ذلك أن إيران قد أيقنت أنها لن تستطيع مواجهة الولايات المتحدة، ولن تستطيع منعها من القدوم إلى المنطقة، ومن هنا كان تسويق المواقف هو الأكثر جدوى من وجهة النظر الإيرانية، وهي وجهة نظر منطقية، وبعيدة عن تطرف المحافظين.

هنا يمكن الحديث عن غلبة منطق الدولة، حيث أن المحافظين كانوا يريدون دفع الأمور بعيداً عن هذا المنحى، ليس في سياق صدام مع الولايات المتحدة بالضرورة، وإنما في صورة رفض أي تعاون مع "الشیطان الأكبر"، وإن كان القضاء على حركة الطالبان يلقي هوى في نفوس المحافظين أيضاً، حيث كانت الحركة قد قامت بمذابح بشعة لطائفة الشيعة الهزارة عقب استيلائها على السلطة عام ١٩٩٦، كما قامت بقتل أكثر من ١٥ دبلوماسياً إيرانياً في مدينة مزار الشريف.

والواقع أن هذا الموقف الإيراني البراجماتي قد حقق لطهران عدة مكاسب أبرزها:

* اشترك إيران بفعالية في رسم مستقبل أفغانستان، حيث شاركت طهران في مؤتمر بون للمصالحة بين الفصائل الأفغانية الذي عقد في أواخر نوفمبر الماضي،

على الرغم من الانفتاح الملموس الذي تشهده الساحة الإيرانية خلال العقد الأخير، وعلى الأخص منذ تولي الرئيس سيد محمد خاتمي الحكم في مايو من العام ١٩٩٧ في اتجاه تغليب منطق الدولة على منطق الثورة، إلا أن الواقع يؤكد أن هذا المنطق لم يتجذر بعد، وأن الساحة الإيرانية مازالت يحكمها التجاذب بين طرفي هذه المعادلة. وبسبب معطيات القوة الكثيرة والمؤثرة التي يتمتع بها التيار المحافظ، فإن منطق الثورة هو الذي يكون له الغلبة في معظم الأحيان، ويتضح تأثير المنطق الثوري بشكل أكبر في مجال السياسة الخارجية، على اعتبار أن أصحاب منطق الدولة، أو الإصلاحيين يركزون جل جهدهم على الأمور المتعلقة بالسياسة الداخلية، من أجل زيادة مساحة حرية الرأي والتعبير، على اعتبار أن لذلك الأمر أولوية على القضايا الخارجية، وهنا من المعتاد أن يفهم الكثيرون خطأ عدم وجود خلاف ظاهر بين المحافظين والإصلاحيين في قضايا السياسة الخارجية على أنه اتفاق بين الطرفين.

ومما يبرهن بشكل قوى على غلبة منطق الثورة على منطق الدولة فيما يخص القضية الأفغانية على سبيل المثال مؤشرات هامان: أولهما، هذه العلاقة الغريبة القوية التي تجمع بين الشيعة الإسماعيلية وإيران رغم أن المذهب الشيعي الإثني عشري يعتبر هؤلاء مارقين، وثانيهما التصادم القوي بين إيران وباقي الحركات والفصائل السياسية الأخرى إلى الشرق منها من مزار الشريف إلى كشمير مروراً بالشيشان من ناحية أخرى، وهو مادفع طهران إلى التغاضي عن المجازر الروسية ضد أبناء الشعب الشيشاني.

وقد أدى هذا التصادم إلى حصار إيران شرقاً، في الوقت الذي هي محاصرة فيه بالفعل من ناحية الغرب بسبب استمرار تأزم علاقاتها مع العراق، وهذا الوضع ما

كما كان لحلفائها الممثلين في طائفة الهزاره، ومن يطلق عليهم مجموعة قبرص، حضور فعال في المؤتمر، وسوف تظل إيران أحد الفاعلين المؤثرين في صياغة هذا المستقبل.

* تمكين حلفاء إيران في أفغانستان من تثبيت نفوذهم على الأرض، حيث سيطر الشيعة الأفغان على مدينة حيرات بالقرب من إيران، كما سيطروا على المناطق الشيعية في العاصمة كابول، وبالتالي تم تدعيم وجودهم داخل التحالف الشمالي.

هذا فضلاً عن أن هذا الموقف قد جنب إيران الصدام الذي كان من الممكن أن يحدث مع الولايات المتحدة، بل إنه أوجد تفاهماً جديداً بين البلدين يمكن البناء عليه، بل وتفادى الردة التي حدثت في علاقاتهما بعد قرار مجلس النواب الأمريكي في يوليو الماضي بتمديد الحصار الأمريكي على إيران، وهو القرار الذي جاء على عكس التوقعات، حيث كانت واشنطن، وإثر انتخابات مجلس الشورى الإيراني الأخيرة التي أجريت في مطلع العام ٢٠٠٠، اتخذت مبادرة بتخفيف هذا الحصار، الأمر الذي دفع الكثيرين إلى التكهّن بإمكانية بدء مرحلة جديدة من العلاقات الإيرانية الأمريكية يسودها التواصل لا القطيعة.

وإذا كانت العوامل السياسية والعقائدية قد أفرزت هذه القطيعة بين إيران وطالبان، فإن عامل الجغرافيا قد لعب دوراً معاكساً، حيث لم تستطع طالبان أن تتجاهل أن إيران قد تكون مخرجاً مهماً لها من حالة الحصار الدولي المفروض عليها، كما أن إيران التي تشارك أفغانستان في حدود يبلغ طولها حوالي ٩٠٠ كيلو متر مربع تدرك أن لها مصالح حيوية في هذا البلد تفرض عليها التواصل مع من يحكمه، سواء كان طالبان أو غيره وفي السياق نفسه فإن إيران لم يكن ممكناً أن تترك أفغانستان لباكستان التي تشكل قوة إقليمية كبيرة منافسة لها.

هذا الواقع فرض على كل من الجانبين - إيران وطالبان - تجاوز هذه القطيعة، وقد كان ذلك بالفعل بعد نحو ثلاث سنوات من تولى طالبان للحكم، وذلك حينما اتخذت طهران قراراً بفتح الحدود مع أفغانستان في ١٨ نوفمبر من العام ١٩٩٩، وقد جاء هذا القرار إثر مجموعة من المتغيرات لها مغزاها:

- أول هذه المتغيرات قرار الأمم المتحدة رقم ١٢٦٧ بفرض عقوبات على طالبان إذا لم تسلم أسامة بن لادن الذي اتهمته واشنطن بتفجير السفارتين الأمريكيتين في نيروبي ودار السلام.

- صعود الجنرال برويز مشرف إلى قمة الحكم في باكستان وتراجع مستوى العلاقات الباكستانية مع طالبان. وقد دفع هذان المتغيران طالبان إلى محاولة كسب ود طهران لخلق حليف جيد بدلاً من باكستان.

- موافقة تركمانستان على نقل بترول بحر قزوين عبر أراضيها بواسطة خط أنابيب باكو - جيهان، وهو ما كان

يعنى محاولة تهميش دور إيران وحرمانها من الفوائد الاقتصادية التي كان يمكن أن تحصل عليها لو تم نقل البترول عبر أراضيها، فأرادت طهران من خلال قرارها المشار إليه حرمان تركمانستان من الفوائد التي كانت تحصل عليها بسبب تصدير التجار الإيرانيين سلعهم من خلال أراضيها، وذلك بإيجاد منفذ بديل ناحية الشرق.

بيد أن قرار طهران بفتح الحدود مع أفغانستان لم يكن معناه أن إيران وطالبان تسيران في اتجاه تكثيف علاقاتهما المشتركة، لأن هذا القرار كما سبق البيان قد فرضته الظروف على الطرفين، حيث استمرت إيران في دعم تحالف الشمال ضد طالبان.

ومن هنا نفهم لماذا كان هذا الموقف الذي اتخذته إيران من الحملة الأمريكية على أفغانستان، ولكن القضية الحيوية لإيران في عهد ما بعد طالبان هي كيفية تأمين المصالح الإيرانية في أفغانستان، التي تحظى بأهمية كبيرة لدى طهران، وعلى أصعدة متعددة:

فعلى الصعيد السياسي، تمثل أفغانستان أهمية قصوى لإيران كونها المعبر الأساسي لها للوصول إلى أصدقائها في الشرق: الصين والهند، وإذا ما أخذنا في الاعتبار طبيعة العلاقات الإيرانية مع العراق من ناحية الغرب، فإنه من الأهمية بمكان لإيران أن تؤمن أمنها من ناحية الشرق، ونشير هنا إلى أن هدوء هذه الناحية إبان حرب الخليج الأولى قد جعل في مقدور إيران أن تحشد كل قواتها غرباً لمواجهة العراق.

على الصعيد الديني المذهبي، نجد أن أفغانستان يوجد بها نسبة كبيرة من الشيعة الذين يرتبطون ثقافياً بإيران، وهم طائفة الهزاره.

أما على الصعيد الاقتصادي فإن أفغانستان البلد الفقير تشكل سوقاً هامة لإيران، وهي في الوقت نفسه غنية بالموارد الطبيعية، وتشكل أرضاً رحيبة للاستثمارات الإيرانية.

والواقع أن هذه المصالح تدرج في إطار سياسة خارجية إيرانية لها ثوابتها الشديدة تجاه أفغانستان، وتتمثل أهم أبعاد هذه السياسة فيما يلي:

البعد الجيوستراتيجي: حيث أن ما يحدث داخل أفغانستان يكون له تأثيره على الأوضاع داخل إيران وذلك على الأصعدة المختلفة سياسياً واقتصادياً وأمنياً.

البعد الأيديولوجي: حيث أن أفغانستان شعب مسلم يمثل امتداداً ثقافياً لإيران، وهذا الوضع له أهميته الخاصة بالنسبة لإيران في ضوء التوجهات الأيديولوجية للنظام السياسي الإيراني.

البعد الجيوسياسي: حيث تفرض الجغرافيا ضرورة التواصل بين إيران وأفغانستان نظراً لأن كل منهما يمثل عمقاً استراتيجياً للآخر.

البعد الاقتصادي: حيث تحظى أفغانستان بأهمية اقتصادية كبيرة بالنسبة لإيران.

رقم الإيداع ١١٨١٧ / ٢٠٠٠
الترقيم الدولي I.S.B.N. 977-227-130-3

